AE

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/S-19/14
E/1997/60
27 May 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧
البندان ٧ (أ) و (ب) من جدول الأعمال المؤقت**

تقارير واستنتاجات وتوصيات الهيئات الفرعية: المسائل الاقتصادية؛ المسائل البيئية

تقرير لجنة التنمية المستدامة عن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١***

* A/S-19/1.

** E/1997/100.

*** توجه العناية أيضا إلى تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة (E/1997/29).

97-11874 100697 120697

9711874

المحتويات

الفصـــل		الصفحة
الأول -	المسائل التي تتطلب إجراء من الجمعية العامة	٣
	ألف - مشروع البيان السياسي المقترح*	٣
	باء - النتيجة المقترحة للدورة الاستثنائية	٣
الثاني -	الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١	٦٤

المرفقات

الأول -	الموجز الذي أعده الرئيس عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة	٦٦
الثاني -	التقارير الموجزة للفريق العامل التابع للجنة	٧٩

* سيصدر فيما بعد كوثيقة مستقلة.

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب إجراء من الجمعية العامة

ألف - مشروع البيان السياسي المقترح*

باء - النتيجة المقترحة للدورة الاستثنائية

١ - تقرير لجنة التنمية المستدامة إحالة الوثيقة التالية عن النتيجة المقترحة للدورة الاستثنائية إلى الجمعية العامة للنظر فيها واعتمادها:

باء - تقييم التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

١ - **(متفق عليها)** اتسمت السنوات الخمس التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بالعولمة المتسارعة للتفاعلات بين البلدان في مجالات التجارة العالمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وأسواق رأس المال. وتمثل العولمة فرصا وتحديات جديدة. ومن الأهمية بمكان أنه يجري على الصعيدين الوطني والدولي تنفيذ وتعزيز سياسات بيئية واجتماعية لضمان أن تترك اتجاهات العولمة أثرا إيجابيا على التنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية. ولم يكن الأثر الذي تركته اتجاهات العولمة الأخيرة على البلدان النامية أثرا متساويا. فقد كان بمقدور عدد محدود من البلدان النامية أن تستفيد من تلك الاتجاهات، إذ اجتذبت تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال الخاصة الخارجية، وشهدت نموا كبيرا عماده التصدير وتسارعا في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن العديد من البلدان الأخرى، وبخاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، لم تحقق سوى نمو بطيء أو سلبي، ولا يزال تهميشها متصلا. ونتيجة لذلك، شهدت تلك البلدان بوجه عام ركودا أو انخفاضا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ١٩٩٥. وقد حالت مشاكل الفقر، وانخفاض مستويات التنمية الاجتماعية، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، والافتقار إلى رؤوس الأموال، دون استفادة هذه البلدان وغيرها من البلدان النامية من عملية العولمة. وفي حين تواصل هذه البلدان جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة واجتذاب استثمارات جديدة، فإنها لا تزال بحاجة إلى المساعدة الدولية في جهودها من أجل التنمية المستدامة. وعلى الأخص، فإن أقل البلدان نموا لا تزال تعتمد بشدة على المساعدة الإنمائية الرسمية، التي يتقلص حجمها، في بناء القدرات وتطوير الهياكل الأساسية اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية وتحقيق مشاركة أكثر فعالية في الاقتصاد العالمي المتجه نحو العولمة.

---

* سيصدر فيما بعد كوثيقة مستقلة.

ففي الاقتصاد العالمي المترابط على نحو متزايد، يلزم للإدارة المسؤولة للسياسات النقدية وغيرها من سياسات الاقتصاد الكلي أن تأخذ في حسبانها ما يمكن أن تتركه من أثر على البلدان الأخرى. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، حققت الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال تقدما كبيرا في تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة. غير أن ضرورة إدماج هذه البلدان إدماجا كاملا في الاقتصاد العالمي تظل واحدة من المشاكل العصيبة التي تواجهها في طريقها إلى التنمية المستدامة. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم هذه البلدان فيما تبذله من جهود للتعجيل بالانتقال إلى اقتصاد سوقي وتحقيق التنمية المستدامة.

٢ - **(متفق عليها)** وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي - الذي تعززه العولمة - قد سمح لبعض البلدان بتخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون الفقر في تلك البلدان، ازداد التهميش بالنسبة لغيرهم. وشهدت بلدان عددها أكثر مما يجب تدهورا في أوضاعها الاقتصادية وخدماتها العامة، وازداد إجمالي عدد السكان الذين يكابدون الفقر في العالم. وازداد عدم المساواة في الدخل فيما بين البلدان، وداخلها أيضا، وازدادت البطالة سوءا في العديد من البلدان، واتسعت الفجوة بين أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان بشكل سريع في السنوات الأخيرة. ومن الجوانب الأكثر إيجابية، شهدت معدلات نمو السكان انخفاضا على الصعيد العالمي، وكان ذلك إلى حد كبير نتيجة التوسع في التعليم الأساسي والرعاية الصحية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الاتجاه إلى استقرار عدد سكان العالم في منتصف القرن الحادي والعشرين. وأحرز تقدم أيضا في مجال الخدمات الاجتماعية، مع زيادة فرص التعليم، وانخفاض وفيات الرضع، وارتفاع العمر المتوقع في معظم البلدان. غير أن العديد من الناس، وبخاصة في أقل البلدان نموا، لا يزالون لا يجدون سبيلا إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو إلى المياه النظيفة والتصحاح. ويمثل تخفيض أوجه عدم المساواة الحالية في توزيع الثروة وإمكانيات الوصول إلى الموارد، سواء في داخل البلدان أو فيما بينها، أحد التحديات الأكثر خطورة التي تواجهها البشرية.

٣ - **(متفق عليها)** وبعد خمس سنوات من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تستمر حالة البيئة العالمية في التدهور، كما ورد في نشرة "التوقعات البيئية العالمية" الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة[1]، ولا تزال هناك مشاكل بيئية هامة متأصلة في النسيج الاجتماعي الاقتصادي لبلدان جميع المناطق. وقد أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالتنمية المؤسسية، والتوصل إلى توافق آراء دولي، والمشاركة العامة، وإجراءات القطاع الخاص، ونتيجة لذلك، نجح عدد من البلدان في الحد من التلوث وتخفيض معدل تدهور الموارد. غير أن الاتجاهات تزداد سوءا على المستوى الإجمالي. فتستمر انبعاثات كثير من الملوثات، ولا سيما المواد السمية، وغازات الدفيئة، وأحجام النفايات، في الارتفاع، وإن كانت الانبعاثات آخذة في الانخفاض في بعض البلدان الصناعية. ولم يتحقق سوى تقدم هامشي في معالجة أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. كما لم يرصد تقدم كاف في ميدان الإدارة السليمة بيئيا والسيطرة الفعالة على انتقال المواد الخطرة والنفايات المشعة عبر الحدود كما يشهد العديد من البلدان التي تمر في مرحلة نمو اقتصادي وتحضر سريعين، مستويات متزايدة من تلوث الهواء والمياه، مع ما يترتب على ذلك من تراكم

للآثار على الصحة البشرية. أما الأمطار الحمضية والتلوث الجوي العابر للحدود اللذان كانا يعتبران مشكلة في العالم الصناعي فحسب، فقد أخذا يصبحان الآن شيئا فشيئا مشكلة في العديد من المناطق النامية. وفي العديد من المناطق الأكثر فقرا في العالم، يساهم الفقر المستمر في التدهور المتسارع للموارد الطبيعية الإنتاجية، كما اتسع نطاق التصحر. وفي البلدان المتأثرة بشدة بالجفاف و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، يتسم الإنتاج الزراعي، ضمن جملة أمور، بانعدام اليقين، ويستمر في التدهور، مما يعرقل جهود تلك البلدان لتحقيق التنمية المستدامة. وتؤثر إمدادات المياه غير الكافية وغير المأمونة على أعداد متزايدة من السكان في جميع أنحاء العالم، مما يزيد من حدة مشاكل سوء الصحة وانعدام الأمن الغذائي بين الفقراء. وتستمر الأوضاع في الموائل الطبيعية والنظم الايكولوجية الهشة، بما فيها النظم الإيكولوجية الجبلية، في التدهور في جميع مناطق العالم، مما يسفر عن تناقص التنوع البيولوجي. أما على الصعيد العالمي، فلا تزال الموارد المتجددة، ولا سيما المياه العذبة، والأحراج، والتربة السطحية، والأرصدة السمكية البحرية، تستخدم بمعدلات تتجاوز معدلات تجددها الطبيعي، ومن الواضح أن ذلك وضع لا يمكن أن يستديم، ما لم تتحسن إدارتها.

٤ - **(متفق عليها)** وعلى الرغم من بعض التحسن في الكفاءة المادية وكفاءة الطاقة، وبخاصة فيما يتصل بمصادر الطاقة غير المتجددة، فإن الاتجاهات العامة تظل غير قابلة للاستدامة. ونتيجة لذلك، يهدد ارتفاع مستويات التلوث بتجاوز قدرة البيئة العالمية على استيعابها، الأمر الذي يزيد من العقبات المحتملة على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

٥ - **(متفق عليها)** ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بذلت الحكومات جهودا مكثفة من أجل دمج الأهداف البيئية والانمائية في عملية صنع القرار عن طريق وضع سياسات واستراتيجيات جديدة للتنمية المستدامة أو عن طريق تكييف السياسات والخطط القائمة. واستجابت بلدان كثيرة بلغ عددها ١٥٠ بلدا للالتزامات المعلنة في المؤتمر بإنشاء لجان أو آليات تنسيق على الصعيد الوطني ترمي إلى وضع نهج متكامل للتنمية المستدامة.

٦ - **(متفق عليها)** وقد أظهرت المجموعات الرئيسية ما يمكن تحقيقه عن طريق اتخاذ إجراءات يلتزم بها، وتقاسم الموارد، والتوصل إلى توافق الآراء، مما يعكس اهتمام القاعدة ومشاركتها. وتؤدي الجهود التي تبذلها السلطات المحلية إلى تحويل جدول أعمال القرن ٢١ إلى حقيقة على الصعيد المحلي وذلك عن طريق تنفيذ البرامج المحلية من جدول أعمال القرن ٢١. وساهمت المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية والدوائر العلمية ووسائط الإعلام في زيادة الوعي العام ومناقشة العلاقات بين البيئة والتنمية في جميع البلدان. فإشراك الأعمال التجارية والصناعية، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية، وما تقوم به من أدوار وما تتحملة من مسؤوليات في هذا الصدد، هي أمور تتسم بالأهمية، واتخذت المئات من الأعمال التجارية الصغيرة والكبيرة الحجم من شعار "الأعمال الخضراء" أسلوبا جديدا لعملها. وأقام العمال والنقابات العمالية شراكات مع أصحاب العمل والمجتمعات المحلية من أجل تشجيع التنمية المستدامة في أماكن العمل. وازداد الدور الذي يقوم به السكان الأصليون في التصدي للمسائل التي تؤثر على مصالحهم، وبخاصة ما يتعلق

بمعارفهم وممارستهم التقليدية. وقام الشباب والنساء في جميع أنحاء العالم بدور بارز في حث المجتمعات المحلية على الاعتراف بمسؤولياتها تجاه الأجيال المقبلة. ومع ذلك، يتعين تهيئة مزيد من الفرص أمام النساء ليشاركن مشاركة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كشريكات يتمتعن بالمساواة في جميع قطاعات الاقتصاد.

٧ - **(متفق عليها)** ومن بين الإنجازات التي تحققت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (A/AC.237/18 (Part II)/Add.1 و Corr.1، المرفق الأول)، واتفاقية التنوع البيولوجي[٢]، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (A/49/84/Add.2، المرفق، التذييل الثاني)؛ وعقد اتفاق بشأن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (A/50/550، المرفق الأول)؛ واعتماد برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٣]؛ ووضع برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (A/51/116، المرفق الثاني)؛ وبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[٤]. غير أنه لا يزال يجب تنفيذ هذه الالتزامات الهامة وغيرها من الالتزامات التي تعهدت بها جميع أطراف هذه الاتفاقيات قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ وينبغي، في العديد من الحالات، زيادة تعزيز أحكامها، وكذلك زيادة تعزيز آليات وضعها موضع التنفيذ. ويمثل إنشاء مرفق البيئة العالمية إنجازا رئيسيا. غير أن مستويات تمويله وتجديد موارده لا تزال غير كافية لتحقيق أهدافه على أكمل وجه.

٨ - **(متفق عليها)** وقد أحرز تقدم في مسألة إدماج المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٥]، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة، التي تجسد مفهوما هاما وأساسا للشراكة الدولية، والمبدأ التحوطي، ومبدأ تحميل التكاليف على المتسبب في التلوث، ومبدأ تقييم الأثر البيئي، في مختلف الصكوك القانونية الدولية والوطنية. وفي حين أحرز قدر من التقدم في تنفيذ التزامات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من خلال مجموعة من الصكوك القانونية الدولية، فإنه لا يزال يتعين إنجاز الكثير لإدماج مبادئ ريو في القوانين والممارسات بصورة أكثر توطدا.

٩ - **(متفق عليها)** وقد أدى عدد من المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة إلى زيادة الالتزام الدولي بإنجاز الأهداف والأغراض البعيدة المدى من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

١٠ - **(متفق عليها)** ولعبت مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة دورا هاما في إحراز التقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. فلجنة التنمية المستدامة، التي تم إنشاؤها لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتشجيع الحوار العالمي وتعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة، قد حفزت اتخاذ إجراءات وعقد التزامات جديدة وساهمت في المداولات المتعلقة بالتنمية المستدامة بين مجموعة واسعة من الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وبالرغم من أن هناك الكثير مما ينبغي عمله، فقد

أحرز تقدم أيضا على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في تنفيذ المبادئ المتعلقة بالأحراج والصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية[٦]، بما في ذلك التقدم الذي تم إحرازه عن طريق الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات التابع للجنة التنمية المستدامة.

١١ - **(متفق عليها)** ويعتبر توفير الموارد المالية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها ونقل التقنيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية عنصرين حاسميين في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وفي حين أن بعض التقدم قد أحرز بالفعل فلا يزال هناك الكثير يتبقى عمله لتنشيط وسائل التنفيذ الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، لا سيما في مجالات المالية ونقل التكنولوجيا وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات.

١٢ - **(متفق عليها)** ولم تحقق معظم البلدان المتقدمة النمو بعد الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة وأكدته معظم البلدان من جديد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المتمثل في تخفيض نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، كما لم تحقق هدف الأمم المتحدة المتفق عليه والمتمثل في تخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا. ومما يؤسف له أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت في المتوسط كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو انخفاضا جذريا في الفترة اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من ٠,٣٤ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٠,٢٧ في المائة في عام ١٩٩٥، لكن المساعدة الإنمائية الرسمية راعت الحاجة إلى نهج متكامل أكثر من مراعاتها للتنمية المستدامة.

١٣ - **(متفق عليها)** أما في الميادين الأخرى، فقد كانت النتائج مشجعة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ فقد حدث توسع كبير في التدفقات الخاصة من الموارد المالية من البلدان المتقدمة النمو إلى عدد محدود من البلدان النامية؛ وبذلت جهود أيضا لدعم تعبئة الموارد المحلية في عدد من البلدان، شملت بذل الجهود لزيادة استخدام الأدوات الاقتصادية من أجل تعزيز التنمية المستدامة.

١٤ - **(متفق عليها)** وفي العديد من البلدان النامية ما زالت حالة الديون تمثل عائقا كبيرا يعترض تحقيق التنمية المستدامة. وبالرغم من تحسن حالة الديون في بعض الدول المتوسطة الدخل، فإن هناك حاجة للاستمرار في معالجة مشاكل الديون في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي لا تزال تواجه أعباء ديون خارجية لا يمكن الاستمرار في تحملها. ويمكن أن تساعد المبادرة التي اتخذها البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي مؤخرا بشأن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في معالجة تلك المسألة بالتعاون مع جميع البلدان الدائنة. ومن الضروري أن يبذل المجتمع الدولي جهودا إضافية من أجل تخفيض الديون بوصفها تشكل عائقا للتنمية المستدامة.

١٥ - **(متفق عليها)** وكذلك، لم يتحقق نقل التكنولوجيا والاستثمار المتعلقة بالتكنولوجيا من المصادر العامة والخاصة، وهما يتسمان بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، بالقدر المتوخى في جدول أعمال القرن ٢١.

وبالرغم من أن زيادة التدفقات الخاصة قد أدت إلى استثمارات في مجالي الصناعة والتكنولوجيا في بعض البلدان النامية وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال، فإن بلدانا عديدة أخرى قد تأخرت في ذلك. وكانت الأوضاع في بعض هذه البلدان أقل إغراء لاستثمارات القطاع الخاص، كما كان التغير التكنولوجي أكثر بطئا، فما حد بالتالي من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب جدول أعمال القرن ٢١ وغيره من الاتفاقات الدولية الأخرى. واتسعت الفجوة التكنولوجية لا سيما بين البلدان المتقدمة النمو وأقل البلدان نموا.

جيم - التنفيذ في المجالات التي تتطلب إجراءات عاجلة

١٦ - أنشأ جدول أعمال القرن ٢١ والمبادئ الواردة في إعلان ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية نهجا شاملا لتحقيق التنمية المستدامة. وفي حين أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لجدول أعمال القرن ٢١ فإن من الضروري إعادة تنشيط التعاون الدولي وتكثيفه، مع الإقرار، في جملة أمور، بمبدأ المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة، كما جاء في المبدأ ٧ في إعلان ريو. ويتطلب ذلك تعبئة إرادة سياسية أقوى وإنعاشا لشراكة عالمية حقيقية جديدة، مع مراعاة الاحتياجات والأولويات الخاصة للبلدان النامية. ويظل ذلك النهج هاما وتظل الحاجة إليه عاجلة أكثر من أي وقت مضى. ويتضح من التقييم أعلاه أنه بالرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات، فستكون هناك حاجة لبذل مجهود كبير جديد من أجل تحقيق الأهداف التي حددت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية [ولا سيما] [بما في ذلك] ما تم في مجال المسائل الشاملة لعدة قطاعات حيث لم يتحقق تنفيذها بعد. وتوجز المقترحات الواردة أدناه استراتيجيات للإسراع بإحراز التقدم نحو التنمية المستدامة. وللأجزاء الفرعية ١ و ٢ و ٣ نفس القدر من الأهمية، ويجب دراستها وتنفيذها بطريقة متوازنة ومتكاملة.

١ - تكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

١٧ - هناك علاقة تعزيز متبادلة بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. [**فالنمو الاقتصادي المستدام شرط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.**] ولا يمكن للنمو أن يعزز التنمية إلا إذا تم تقاسم منافعها تقاسما تاما. ولذلك يجب أن يسترشد أيضا بمبادئ الإنصاف والعدالة والاعتبارات الاجتماعية والبيئية. ويجب أن تشمل التنمية، بدورها، اتخاذ تدابير لتحسين الوضع الإنساني ونوعية الحياة نفسها. [**فالديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ونظام الحكم الشفاف والمسؤول في جميع قطاعات المجتمع، إلى جانب الاشتراك الفعال للمجتمع المدني، هي أسس لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة.**]

١٨ - (**متفق عليها**) واستراتيجيات التنمية المستدامة هي آليات مهمة لتعزيز القدرات الوطنية وربطها وذلك لتوحيد الأولويات في السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ولذلك يجب إيلاء اهتمام خاص

للوفاء بالالتزامات في المجالات التالية، في إطار نهج متكامل من أجل التنمية، يشمل اتخاذ تدابير تعزيز متبادلة لتعزيز النمو الاقتصادي، وكذلك تعزيز التنمية الاجتماعية وحماية البيئة. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون تحقيق تكامل أكبر على جميع مستويات صنع السياسة والمستويات التنفيذية، بما في ذلك أدنى المستويات الإدارية الممكنة. ويجب أن تتحمل القطاعات الاقتصادية، كالصناعة والزراعة والطاقة والنقل والسياحة، المسؤولية عما يترتب على أنشطتها من آثار بالنسبة لرفاه الإنسان وبالنسبة للبيئة الطبيعية. وفي سياق الحكم الجيد، يمكن للاستراتيجيات الحسنة الإعداد أن تعزز فرص النمو الاقتصادي والعمالة وأن تحقق حماية البيئة في الوقت ذاته. وينبغي لجميع قطاعات المجتمع أن تشارك في وضع هذه الاستراتيجيات وتنفيذها كما يلي:

(أ) **(متفق عليها)** ينبغي، بحلول العام ٢٠٠٢، إكمال صياغة ووضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تعكس إسهامات ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية في جميع البلدان، مع تقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، عن طريق التعاون الدولي ومراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. وينبغي دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بصورة فعالة. وينبغي للبلدان التي لديها استراتيجيات وطنية بالفعل مواصلة جهودها الرامية لتعزيز هذه الاستراتيجيات وتنفيذها بطريقة فعالة. كما ينبغي تشجيع تقييم ما يحرز من تقدم وتبادل الخبرة بين الحكومات. وكذلك ينبغي أن تشجع بنشاط البرامج المحلية لجدول أعمال القرن ٢١، وغيرها من البرامج المحلية الأخرى التنمية المستدامة، بما في ذلك أنشطة الشباب،

(ب) **(متفق عليها)** من المهم عند دمج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية استنباط مجموعة واسعة من أدوات السياسة، بما فيها التنظيم، والأدوات الاقتصادية، وإدخال التكاليف البيئية في أسعار السوق، وتحليل الآثار البيئية والاجتماعية وإدخال المعلومات، وذلك في ضوء الظروف الخاصة بالبلدان لضمان جعل النهج المتكاملة كفؤة وفعالة من حيث التكلفة ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي تعزيز عملية شفافة وتقوم على المشاركة. وسوف يتطلب ذلك اشتراك المجالس التشريعية الوطنية وجميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما فيها الشباب والسكان الأصليون، وذلك لتكملة جهود الحكومات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويعتبر تمكين المرأة، بشكل خاص، واشتراكها بشكل كامل ومتساو في جميع أنشطة المجتمع، بما في ذلك مشاركتها في عملية صنع القرار، مسألة أساسية في الجهود المبذولة لتحقيق هذه التنمية.

[(ج) إن تنفيذ السياسات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك حماية البيئة، قد يعزز توفير فرص العمل في الوقت الذي يوفر فيه الحماية لحقوق العامل الأساسية - مما يساعد بالتالي في تحقيق الهدف الأساسي والمتمثل في القضاء على الفقر.]

[جملة مقترحة من الاتحاد الأوروبي عن البيئة]

[إيجاد بيئة اقتصادية دولية مناسبة]

١٩ - **(متفق عليها)** هناك حاجة إلى إقامة توازن متكامل بين البيئة الدولية والبيئة الوطنية في السعي لتحقيق التنمية المستدامة. وقد أصبحت العوامل الخارجية، نتيجة للعولمة، حاسمة في تحديد درجة النجاح أو الفشل التي تحققها البلدان النامية في جهودها الوطنية. وتشير الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى استمرار الحاجة إلى إيجاد بيئة اقتصادية دولية دينامية ومواتية لدعم التعاون الدولي، لا سيما في مجالات المالية، ونقل التكنولوجيا، والديون والتجارة، إذا أريدت مواصلة وزيادة قوة دفع التقدم العالمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٢٠ - إن تعزيز بيئة اقتصادية دولية دينامية ومواتية لجميع البلدان هو من مصلحة جميع البلدان. ولا يمكن معالجة القضايا، بما فيها القضايا البيئية، التي تتصل بالبيئة الاقتصادية الدولية بطريقة فعالة إلا بإجراء حوار بناء وإقامة شراكة حقيقية تقوم على أساس تبادل المصالح والمنافع و [**فيما يتعلق بالقضايا البيئية**] على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة، كما جاء في المبدأ ٧ من إعلان ريو ضمن أمور أخرى.

القضاء على الفقر

٢١ - **(متفق عليها)** بالنظر الى قسوة الفقر، ولا سيما في البلدان النامية، فإن القضاء على الفقر، كما ورد في الالتزام من إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[٧]، هو أحد الأهداف الأساسية للمجتمع الدولي ولمنظومة الأمم المتحدة بكاملها، وهو ضروري للتنمية المستدامة. ومن ثم سيبقى القضاء على الفقر موضوعا يعلو على ما عداه من مواضيع التنمية المستدامة في الأعوام المقبلة. ذلك أن قضية الفقر بما تتسم به من الضخامة والتعقيد من شأنها تعريض نسيج المجتمع للخطر، وتقويض دعائم التنمية الاقتصادية والبيئة، وتهديد الاستقرار السياسي في كثير من البلدان. ويتعين من أجل القضاء على الفقر أن تتضافر جهود فرادى الحكومات مع جهود التعاون والمساعدة الدولية على نحو متكامل. إذ يتوقف القضاء على الفقر على إدماج الأشخاص الذين يعيشون في فقر إدماجا كاملا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والتمكين للمرأة من العوامل الحاسمة في القضاء على الفقر. كما أن السياسات التي تعزز هذا الإدماج في سبيل مكافحة الفقر، لا سيما السياسات المتعلقة بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتوسيع نطاق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، هي أيضا من العوامل الفعالة. فتعزيز القدرة الانتاجية للفقراء يحسن من أحوالهم وأحوال مجتمعاتهم المحلية ومجتمعهم بأسره على السواء، وييسر مشاركتهم في حفظ الموارد وحماية البيئة. وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والأمن الغذائي على نحو عادل هو شرط ضروري لهذا الدمج والتمكين. ومبادرة الـ ٢٠/٢٠ حسبما أشير إليها في برنامج العمل الذي أصدره مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٨]، ضمن مبادرات أخرى، وسيلة مفيدة لهذا الدمج. بيد أننا شهدنا، على مر الأعوام الخمسة منذ مؤتمر ريو، زيادة في عدد من يعيشون في فقر مطلق، خاصة في البلدان النامية. وثمة حاجة ماسة، في هذا السياق، الى تنفيذ جميع الالتزامات ذات الصلة، وجميع الاتفاقات والأهداف التي اتفق عليها

المجتمع الدولي منذ مؤتمر ريو، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، تنفيذا كاملا وفي الموعد المناسب. ومن الأساسي تنفيذ برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تنفيذا تاما. وتشمل الإجراءات ذات الأولوية ما يلي:

(أ) **(متفق عليها)** تحسين سبل الوصول الى وسائل العيش المستدامة، وفرص إنشاء المشاريع، والموارد الانتاجية، وتشمل هذه الأرض، والمياه، والقروض، والتدريب التقني والإداري، والتكنولوجيا الملائمة، مع بذل جهود خاصة لتوسيع قاعدة رأس المال البشري والاجتماعي للمجتمعات من أجل الوصول الى فقراء الريف والقطاع غير المنظم في المدن؛

[(أ مكررا)* تيسير حصول الفقراء على القروض الصغيرة التي تمكنهم من القيام بالمشاريع الصغيرة التي توفر بدورها فرص العمل الخاص وتسهم في تحقيق التمكين، لا سيما للمرأة، وفي التشجيع على تعزيز وإقامة المؤسسات المساندة لبرامج تقديم القروض الصغيرة.]

(ب) **(متفق عليها)** تيسير وصول الجميع الى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم الأساسي، والرعاية الصحية، والتغذية، والمياه النظيفة، والتصحاح؛

(ج) **(متفق عليها)** التطوير التدريجي لنظم الحماية الاجتماعية، حسب القدرات المالية والإدارية لكل مجتمع، لتوفير سبل العيش لمن لا يستطيعون توفيرها لأنفسهم إما مؤقتا أو بصورة دائمة؛ فالهدف من التكامل الاجتماعي هو إيجاد "مجتمع للجميع"؛

(د) التمكين للفقراء ولمنظماتهم بإشراكهم إشراكا كاملا في تنفيذ **[ورصد وتقييم]** الاستراتيجيات والبرامج الرامية الى القضاء على الفقر وتنمية المجتمعات المحلية **[، وضمان أن تعكس هذه البرامج أولوياتهم وتصوراتهم؛]**

(هـ) التصدي لما يترتب على الفقر من آثار لا تناسبية بالنسبة للمرأة، لا سيما بإزالة الحواجز القائمة في مجالات التشريع والسياسات والحواجز الإدارية والعرفية التي تعترض مساواة المرأة في الوصول الى الموارد والخدمات الانتاجية، بما في ذلك الوصول الى الأرض والتصرف فيها، وغير ذلك من أشكال الملكية، والقروض، بما فيها القروض الصغيرة، والميراث، والتعليم، والمعلومات، والرعاية الصحية، والتكنولوجيا. ومن الأساسي أن ينفذ تنفيذا تاما منهاج عمل بيجين[٩] **[بما يتمشى مع تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة]**؛

---

* **لم تناقش هذه الفقرة الفرعية، وإنما أضيفت بناء على طلب بنغلاديش.**

(و) **(متفق عليها)** ينبغي على من يهمهم الأمر من المانحين والمتلقين العمل معا على تخصيص حصص أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية للقضاء على الفقر. ومبادرة الـ ٢٠/٢٠ هي من المبادئ الهامة في هذا الصدد، لأنها تستند الى التزام متبادل بين المانحين والمتلقين بزيادة الموارد المخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية؛

(ز) **(متفق عليها)** تكثيف التعاون الدولي دعما للتدابير التي يجري اتخاذها في البلدان النامية للقضاء على الفقر، وتوفير الحماية والخدمات الاجتماعية الأساسية، وانتهاج طريقة تكاملية متعددة الأبعاد في الجهود المبذولة للقضاء على الفقر.

تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج

٢٢ - حُددت أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وخاصة في البلدان الصناعية، في جدول أعمال القرن ٢١، باعتبارها السبب الرئيسي لاستمرار تدهور البيئة العالمية. **[وفي الوقت الذي ما زالت فيه الأنماط غير المستدامة في البلدان الصناعية تزيد من حدة الأخطار التي تتعرض لها البيئة، لا سيما التلوث المفرط الناجم عن الغازات الحابسة للحرارة، لا تزال البلدان النامية تواجه صعوبات ضخمة في الوفاء بالاحتياجات الأساسية، من قبيل الغذاء، والرعاية الصحية، والمأوى، وتعليم الناس.] [وقد أخذت تظهر أنماط مماثلة لدى الفئات ذات الدخـــل المرتفع في بعض البلدان النامية.]** ويحتاج الأمر، تمشيا مع جدول أعمال القرن ٢١، الى القيام، خاصة في البلدان الصناعية، بوضع وتطوير السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تشجع على تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج غير المستدامة، مع القيام، حسبما يكون مناسبا، بتعزيز النهج **[والسياسات]** الدولية التي تدعم أنماط الاستهلاك المستدامة استنادا الى مبدأ أن ثمة مسؤوليات مشتركة وإن كانت متفاوتة، وبتطبيق مبدأ من يلوث يدفع، وتشجيع المنتجين على تحمل المسؤولية، وزيادة الوعي لدى المستهلكين.وكذلك فإن تشجيع الكفاءة الإيكولوجية واستيعاب التكاليف، وسياسات الانتاج هي أيضا أدوات هامة لجعل أنماط الاستهلاك والانتاج أكثر استدامة. وينبغي للإجراءات المتخذة في هذا المجال أن تركز على ما يلي:

(أ) التشجيع على اتخاذ تدابير لاستيعاب التكاليف والفوائد البيئية ضمن أسعار السلع والخدمات مع السعي لتلافي الآثار السلبية المحتملة لذلك على وصول البلدان النامية للأسواق، وخاصة بهدف تشجيع استخدام المنتجات والسلع الأساسية المفضلة من الناحية البيئية **[والمضي نحو تسعير الموارد الطبيعية بطريقة تعكس التكاليف بشكل كامل]**. وينبغي للحكومات أن تنقل عبء الضرائب الى أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة؛ فهذا الاستيعاب للتكاليف البيئية أمر بالغ الأهمية. وينبغي أن تشتمل هذه الإصلاحات الضريبية على عملية تتسم بالمسؤولية الاجتماعية لتقليص وإلغاء صور الدعم المالي للأنشطة الضارة بيئيا؛

(ب) **[اتخاذ] [تشجيع]** التدابير الرامية الى تعزيز الدور الذي تؤديه الأعمال التجارية في تشكيل أنماط استهلاك أكثر استدامة **[بنشرها تقارير مراجعة بيئية واجتماعية للأنشطة التي تضطلع بها و]** بقيامها بدور كعامل للتغيير في السوق، وبفضل الدور الذي تقوم به بوصفها مستهلكا رئيسيا للسلع والخدمات؛

(ج) وضع مؤشرات أساسية لرصد الاتجاهات الحرجة في أنماط الاستهلاك والانتاج **[لا سيما في البلدان الصناعية]**؛

(د) **(متفق عليها)** تحديد أفضل الممارسات بإجراء تقييمات للتدابير المتخذة في مجال السياسات، فيما يتعلق بفعالية هذه الممارسات من الناحية البيئية وكفاءتها وما يترتب عليها من آثار بالنسبة للعدالة الاجتماعية، ونشر نتائج هذه التقييمات؛

(هـ) **(متفق عليها)** مراعاة الروابط بين التحول الحضري، والآثار البيئية والإنمائية لأنماط الاستهلاك والإنتاج في المدن، مما يشجع على اتباع أنماط في التحول الحضري أكثر استدامة؛

(و) دعم البرامج **[الأهداف أو الغايات أو برامج العمل]** الدولية والوطنية فيما يتعلق بكفاءة الطاقة والمواد، مع جداول زمنية لتنفيذها، حسب الاقتضاء. وينبغي في هذا الصدد الاهتمام بالدراسات التي ترمي الى تحسين كفاءة الاستخدام للموارد **[وتبحث في زيادة إنتاجية الموارد الى عشرة أضعافها على المدى الطويل.] [وكخطوة مرحلية، فإن زيادة إنتاجية الموارد الى أربعة أضعافها مثلا، تبدو أمرا قريب المنال خلال العقدين أو الثلاثة عقود القادمة.]** والمزيد من الأبحاث مطلوب لدراسة قابلية هذه الأهداف للتحقيق ودراسة التدابير العملية اللازمة لتنفيذها. وتقع على عاتق البلدان الصناعية مسؤولية خاصة وعليها أن تأخذ بزمام المبادرة في هذا الصدد. وينبغي أن تنظر لجنة التنمية المستدامة في هذه المبادرة خلال الأعوام المقبلة من أجل استكشاف السياسات والتدابير الضرورية لتنفيذ الكفاءة الإيكولوجية. **[والقيام، تحقيقا لهذا الغرض، باعتماد التدابير الرامية الى مساعدة البلدان النامية على تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة والمواد عن طريق تقديم الدعم لبناء قدراتها من الداخل ولتنميتها الاقتصادية بمساندة دولية معززة وفعالة]**

(ز) تشجيع الحكومات على أخذ زمام المبادرة في تغيير أنماط الاستهلاك بتحسين أدائها هي في المجال البيئي بوضع سياسات وأهداف عملية في مجال المشتريات، وإدارة المرافق العامة، ومواصلة إدماج الشواغل البيئية في عملية وضع السياسات على الصعيد الوطني **[، بالتعاون الكامل من جانب البلدان المتقدمة النمو التي هي مطالبة بأخذ زمام المبادرة في تغيير أنماط الاستهلاك]**؛

(ح) تشجيع وسائط الإعلام والإعلان والتسويق على المساعدة في تكوين أنماط الاستهلاك **[والإنتاج]** المستدامة؛

(ط) **(متفق عليها)** تحسين نوعية المعلومات المتصلة بأثر المنتجات والخدمات من الوجهة البيئية، وتشجيع وضع العلامات الإيكولوجية على المنتجات طوعا وعلى نحو متسم بالشفافية، تحقيقا لهذا الغرض؛

(ي) تشجيع اتخاذ تدابير لصالح الكفاءة الإيكولوجية؛ بيد أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن توجه اهتماما خاصا لاحتياجات البلدان النامية، وبوجه خاص، لتشجيع ما يترتب من آثار ايجابية **[والسعي لتجنب] [مع تجنب]** ما يترتب من آثار سلبية بالنسبة لفرص التصدير وسبل الوصول الى الأسواق فيما يتعلق بالبلدان النامية، **[والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، حسب الاقتضاء]**؛

(ك) **(متفق عليها)** تشجيع وضع وتعزيز البرامج التثقيفية لتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

(ل) **(متفق عليها)** تشجيع الأعمال التجارية والصناعة على تطوير وتطبيق تكنولوجيا سليمة من الوجهة البيئية لا يقتصر الهدف منها على زيادة القدرة التنافسية بل يشمل أيضا تقليص ما يترتب عليها من آثار بيئية سلبية؛

(م) **(متفق عليها)** توجيه عناية متوازنة لكل من جانبي الطلب والعرض في الاقتصاد لدى المواءمة بين الشواغل البيئية والعوامل الاقتصادية، مما قد يشجع على حدوث تغيرات في سلوك المستهلكين والمنتجين. وينبغي فحص عدد من الخيارات السياسية، من بينها الصكوك التنظيمية، والحوافز والعوامل غير المشجعة من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية، والمرافق والهياكل الأساسية، والمعلومات، والتعليم، واستحداث التكنولوجيا ونشرها.

تحقيق الدعم المتبادل بين التجارة والبيئة

٢٣ - للإسراع بالنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وحماية البيئة، لا سيما في البلدان النامية، هناك حاجة إلى تهيئة ظروف في مجال الاقتصاد الكلي في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تكون مواتية لوضع صكوك وإنشاء هياكل تمكن جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، من الإفادة من العولمة. فينبغي تعزيز التعاون ودعم بناء القدرات في التجارة والبيئة والتنمية على الصعيد العالمي، وذلك بأن تبذل جهود جديدة على نطاق المنظومة من جانب الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤسسات بريتون وودز، ومن جانب الحكومات الوطنية. وينبغي أن يكون ثمة نهج متوازن ومتكامل إزاء التجارة والتنمية المستدامة يستند إلى الجمع بين تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة. وينبغي إزالة العقبات التي تعترض التجارة، وذلك بغية الإسهام في زيادة كفاءة استغلال الموارد الطبيعية للأرض من الناحيتين الاقتصادية والبيئية. وينبغي أن يشفع تحرير التجارة بسياسات تتعلق بالبيئة وبإدارة الموارد بغية تحقيق أقصى ما يمكن أن يسهم به تحريرها في تحسين حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة بتخصيص المزيد من الموارد

واستغلالها بفعالية. وينبغي أن تتوافر للنظام التجاري المتعدد الأطراف القدرة على مواصلة إدماج الاعتبارات البيئية وتعزيز مساهمته في التنمية المستدامة دون أن يترتب على ذلك ما يقوض طابعه المنفتح والمنصف وغير التمييزي. وينبغي أن ينفذ تنفيذا كاملا الالتزام بمعاملة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، معاملة خاصة ومتميزة، وغير ذلك من التزامات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف حتى تتمكن هذه البلدان من الاستفادة من النظام التجاري الدولي في الوقت الذي تحافظ فيه على البيئة. وثمة حاجة إلى مواصلة إزالة الممارسات التمييزية والحمائية في العلاقات التجارية الدولية [**لا سيما تلك العلاقات التي تؤثر على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال**]. ولتحقيق الدعم المتبادل بين التجارة والبيئة والتنمية، ينبغي أن تتخذ تدابير لكفالة الشفافية في استخدام التدابير التجارية المتصلة بالبيئة، وأن تتصدى هذه التدابير للأسباب الأساسية لتدهور البيئة بحيث لا تصبح حواجز تجارية مقنعة. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن المعايير البيئية الصالحة فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو قد تترتب عليها تكاليف اجتماعية واقتصادية لا مبرر لها في بلدان أخرى، لا سيما في البلدان النامية. وهناك حاجة إلى التعاون على الصعيد الدولي وإلى تجنب التصرف من طرف واحد. ويلزم اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) (**متفق عليها**) تنفيذ نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[١٠] تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب[٧]، والاستفادة التامة من خطة العمل الشاملة والمتكاملة لمنظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نموا[١١]؛

(ب) تشجيع إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف ومنفتح، وغير تمييزي، وقائم على قواعد، ومنصف، ومضمون، وشفاف، وقابل للتنبؤ. وفي هذا السياق، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة للتوصل إلى إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال إدماجا تاما في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي الجديد. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى تعزيز الطابع العالمي لمنظمة التجارة الدولية وتسهيل انضمام البلدان الطالبة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال إلى عضوية تلك المنظمة بطريقة تعود بالفائدة على الجميع. وينبغي اتخاذ إجراءات لزيادة الفرص إلى أقصى حد وتذليل الصعوبات إلى أدنى حد بالنسبة للبلدان النامية، بما في ذلك البلدان التي يكون صافي مبادلاتها في مجال الأغذية استيراديا، وخاصة أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، في تكيفها للتغييرات التي أدخلتها جولة أوروغواي. [**وينبغي تحقيق الدعم المتبادل بين التنمية المستدامة وتحرير التجارة.**] وينبغي توضيح العلاقة بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وقواعد منظمة التجارة العالمية؛

(ج) (**متفق عليها**) ينبغي ألا تتحول التدابير البيئية، عند تنفيذها، إلى حواجز تجارية مقنعة؛

(د) (**متفق عليها**) ينبغي تحقيق الانسجام في التفاعل بين قواعد التجارة والمبادئ البيئية، وذلك في إطار جدول أعمال القرن ٢١؛

(هـ) (**متفق عليها**) هناك حاجة إلى مزيد من التحليل للآثار البيئية للنقل الدولي للسلع؛

(و)* ينبغي تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، وذلك بشأن مسائل مختلفة منها '١' دور التدابير الإيجابية في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف كجزء من مجموعة تدابير تشمل، في بعض الحالات، تدابير تجارية؛ و '٢' الظروف والاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في العلاقة بين التجارة والبيئة؛ و '٣' مسائل التجارة والبيئة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك التعاون والتنسيق في سياق الاتفاقات الإقليمية الاقتصادية منها والتجارية علاوة على الاتفاقات البيئية؛ و '٤' مسائل البيئة والتنمية المستدامة في سياق الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي، بما في ذلك إمكانية إقامة إطار متعدد الأطراف بشأن الاستثمار؛ وأي اتفاق يبرم في المستقبل بشأن تحرير الاستثمار ينبغي أن يكون متفقا وأهداف التنمية المستدامة؛

[(و مكررا) التشجيع على إقامة حوار فعال مع المجموعات الرئيسية (بما فيها المنظمات غير الحكومية) في إطار منظمة التجارة العالمية/لجنة التجارة والبيئة]**

(ز) (**متفق عليها**) على الحكومات الوطنية أن تبذل قصارى جهدها لكفالة تنسيق السياسات المتعلقة بالتجارة والبيئة والتنمية على الصعيد الوطني لدعم التنمية المستدامة؛

[(ح) اتخاذ إجراء في منظمة التجارة العالمية لكفالة ألا تحول قواعد التجارة دون وجود سياسات وتدابير بيئية فعالة ومشروعة على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية أو تقوض هذه السياسات والتدابير، على أن يشمل ذلك اتخاذ مزيد من الخطوات لكفالة أن تراعي قواعد منظمة التجارة العالمية قرارات الحكومات وهي تعمل بصورة مشتركة للتفاوض بشأن إبرام اتفاقات بيئية متعددة الأطراف وأن تدعم هذه القواعد تنفيذ مختلف التدابير المنصوص عليها في إطار هذه الاتفاقات تنفيذا فعالا.]

---

* تحفظت اندونيسيا والهند، في موقفهما بشأن هذه الفقرة الفرعية وأبدتا رغبتهما في أن يسجل ذلك في التقرير النهائي للدورة وقد أيدت ذلك مجموعة الـ ٧٧ والصين.

* * لم يتفاوض بشأن هذه الفقرة الفرعية، إلا أنها أدرجت بطلب من استراليا.

السكان

٢٤ - أصبح أثر العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر والعمالة والبيئة والتنمية المستدامة مصدر قلق كبير. وهناك حاجة إلى التسليم بالروابط الحاسمة بين الاتجاهات والعوامل الديمغرافية والتنمية المستدامة. وينبغي مواصلة تعزيز الانخفاض الحالي في معدلات نمو السكان بوضع سياسات على الصعيدين الوطني والدولي تعزز التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والقضاء على الفقر، وخاصة مواصلة توسيع نطاق التعليم الأساسي، مع توفير فرص الحصول على التعليم الأساسي للفتاة والمرأة كاملة وعلى قدم المساواة، وتوفير الرعاية الصحية، بما في ذلك **[الرعاية الصحية الإنجابية، [التي تشمل] [بما في ذلك] تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، تمشيا مع تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية]**[١٢] **[علاوة على الرعاية الصحية للأسرة والأم]**.

الصحة

٢٥ - لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونسبة كبيرة من السكان مصابة بأمراض موهنة. ويتمثل أحد الأهداف الأساسية بالنسبة للمستقبل في تنفيذ استراتيجية الصحة للجميع[١٣] وتمكين جميع السكان، لا سيما فقراء العالم، من بلوغ مستوى أعلى من الصحة والرفاه، وتحسين إنتاجيتهم الاقتصادية وإمكاناتهم الاجتماعية. وحماية الأطفال من المخاطر الصحية للبيئة ومن الأمراض المعدية هي هدف عاجل بوجه خاص إذ أن الأطفال أكثر عرضة من الكبار لهذه المخاطر. وينبغي إيلاء أولوية عليا لدعم الجهود التي تبذلها البلدان، لا سيما البلدان النامية، والمنظمات الدولية من أجل القضاء على الأمراض المعدية الرئيسية، وخاصة الملاريا التي تزداد انتشارا، وتحسين وتوسيع الخدمات الصحية وخدمات المرافق الصحية الأساسية وتوفير مياه الشرب المأمونة. ومن الأهمية بمكان أيضا الحد من حالات إصابة السكان الأصليين بأمراض لها لقاحات وذلك بتشجيع تنفيذ برامج للتحصين على نطاق واسع، وتشجيع إجراء البحوث المعجلة وتطوير اللقاحات، والحد من انتقال الأمراض المعدية الرئيسية الأخرى، مثل حمى الضنك، والسل، وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. **[وبالنظر إلى ما يتركه تسمم الأطفال بمادة الرصاص من آثار مدمرة لا يمكن إصلاحها، ينبغي مواصلة التركيز على إزالة مادة الرصاص من البنزين في جميع أنحاء العالم.]** وينبغي وضع استراتيجيات على الصعد الإقليمية والوطنية والمحلية للحد من الأخطار المحتملة الناجمة عن تلوث الهواء محليا وداخل المباني، مع مراعاة ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة بالنسبة لصحة الناس، **[ومن ذلك وضع استراتيجيات لتوعية الآباء والأسر والمجتمعات المحلية بالآثار الصحية البيئية المعاكسة للتبغ]**. وينبغي التركيز على الصلة الواضحة بين الصحة والبيئة، ومعالجة الافتقار إلى المعلومات المتعلقة بأثر التلوث البيئي على الصحة. وينبغي أن تدمج المسائل الصحية إدماجا كاملا في الخطط الوطنية ودون الوطنية للتنمية المستدامة، وأن تدرج في عمليات وضع المشاريع والبرامج باعتبارها عنصرا في تقييم الأثر البيئي. والتعاون الدولي له أهميته بالنسبة لما يبذل من جهود على الصعيد الوطني في مجال الوقاية من الأمراض، والإنذار المبكر بها، ومراقبتها، والإبلاغ عنها، وإجراء التدريب والبحوث بشأنها، ومعالجتها.

المستوطنات البشرية المستدامة

٢٦ - (**متفق عليها**) المستوطنات البشرية المستدامة أساسية للتنمية المستدامة. ومن المسلم به الحاجة إلى تكثيف الجهود والتعاون من أجل تحسين ظروف المعيشة في المدن والبلدات والقرى والمناطق الريفية في جميع أنحاء العالم. إن ما يقرب من نصف سكان العالم يعيشون بالفعل في مستوطنات حضرية، وبحلول أوائل القرن المقبل، سيكون غالبيتهم - ما يزيد على ٥ بلايين شخص - من سكان المدن. والمشاكل الحضرية هي شواغل تشترك فيها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، وإن كان التحول الحضري يحدث على نحو أسرع في البلدان النامية. والتحول الحضري يوجد تحديات وفرصا على حد سواء. وهو على الصعيد العالمي ظاهرة شاملة لعدة قطاعات تؤثر على جميع جوانب التنمية المستدامة. فينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة لتنفيذ ما تم الالتزام به في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) تنفيذا تاما وفقا لما ورد في تقرير ذلك المؤتمر[١٤]. وفي جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي توفير موارد مالية إضافية من مختلف المصادر لتحقيق هدف توفير المأوى الملائم للجميع وتنمية مستوطنات بشرية مستدامة في عالم يتسم بالتحول الحضري. وينبغي التعجيل بنقل الخبرة والتكنولوجيا، وبناء القدرات، وتوزيع السلطات من خلال جملة أمور منها تعزيز القدرة المحلية والشراكات بين القطاعين الخاص والعام، وتحسين خدمات الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية وإدارتها بطريقة سليمة بيئيا، وذلك من أجل تحقيق المزيد من تنمية المستوطنات البشرية المستدامة. وينبغي أن تشجع فعليا البرامج المحلية لجدول أعمال القرن ٢١. وبإمكان لجنة التنمية المستدامة أن تحدد أهدافا عالمية لتشجيع القيام بحملات محلية فيما يتعلق بجدول أعمال القرن ٢١، ومعالجة العقبات التي تعترض المبادرات المحلية لجدول أعمال القرن ٢١.

٢ - القطاعات والقضايا

٢٧ - (**متفق عليها**) يحدد القسم الحالي عددا من المجالات المعينة التي تثير اهتماما واسع النطاق، حيث أن الفشل في عكس الاتجاهات الحالية في هذه المجالات، وخاصة في مجال تدهور الموارد، ينذر بآثار كارثة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وصحة البشر، وحماية البيئة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية. وتتساوى جميع القطاعات المشمولة بجدول أعمال القرن ٢١ في أهميتها، ومن ثم فهي جديرة باهتمام المجتمع الدولي على قدم المساواة. ولا شك في أن ضرورة التكامل أمر لا غنى عنه في جميع القطاعات، بما في ذلك مجالا الطاقة والنقل، نظرا لما يمكن أن تنطوي عليه التطورات في هذين المجالين من آثار سلبية على صحة البشر وعلى النظم الإيكولوجية؛ ومجالا الزراعة واستخدام المياه، حيث يمكن لقصور تخطيط استخدام الأراضي، وسوء إدارة موارد المياه، وعدم ملاءمة التكنولوجيا أن تسفر عند تدهور الموارد الطبيعية وإفقار البشر؛ إذ يؤدي الجفاف والتصحر الى تدهور الأراضي وفقد التربة؛ ومجال إدارة الموارد البحرية، حيث يمكن للاستغلال التنافسي المفرط أن ينتهي الى الإضرار بقاعدة الموارد وبإمدادات الغذاء وبمصدر رزق المجتمعات المحلية للصيادين، وكذلك بالبيئة. وتراعى التوصيات التي وضعت في كل من هذه القطاعات الحاجة الى التعاون الدولي لمؤازرة الجهود الوطنية، وذلك في سياق مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما يشمل ـ ضمن أمور أخرى ـ مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت

متباينة. ومفهوم بالمثل أن هذه التوصيات لا تمس بأي حال ما يجري تنفيذه من أعمال بشأن هذه القطاعات بمقتضى الاتفاقيات الملزمة قانونا، حيثما وجدت هذه الاتفاقيات.

المياه العذبة

٢٨ - (**متفق عليها**) إن موارد المياه لا غنى عنها لإشباع الاحتياجات البشرية الأساسية، وللصحة، وإنتاج الغذاء، والحفاظ على النظم الإيكولوجية، وكذلك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام. ومن بواعث القلق الملح أن أكثر من خمس البشر لا يزالون محرومين من فرصة الحصول على مياه للشرب المأمونة، وأكثر من نصفهم يفتقرون الى مرافق الإصحاح الملائمة. وتمثل المياه العذبة من منظور البلدان النامية أولوية وضرورة أساسية، وخاصة عندما يوضع في الاعتبار أن المياه العذبة في كثير من البلدان النامية لا تتوافر بسهولة لجميع قطاعات السكان، لأسباب متعددة منها الافتقار الى البنية الأساسية والقدرة الكافية في هذا الصدد، وندرة المياه، والعوائق التقنية والمالية. يضاف الى ذلك أن المياه العذبة تمثل ضرورة حاسمة في البلدان النامية من أجل إشباع الاحتياجات الأساسية لسكانها في مجالات الري الزراعي، والتنمية الصناعية، وتوليد القوى الكهرمائية، الخ. ونظرا لتزايد الطلب على المياه ـ وهي مورد محدود ـ فإنها ستصبح عاملا معوقا للتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية ما لم تتخذ تدابير عاجلة لتدارك ذلك. ويسود القلق المتزايد من تعاظم الضغط على موارد المياه بسبب أنماط الاستخدام غير القابلة للاستدامة، التي تؤثر على كمية المياه ونوعيتها، والافتقار الواسع النطاق الى إمكانات الحصول على موارد المياه المأمونة، والى الإصحاح المناسب في العديد من البلدان النامية. ونظرا لعدم الوفاء الكامل بالالتزامات المنبثقة عن العقد الدولي لمياه الشرب والإصحاح في الثمانينيات، فإن الحاجة لا تزال قائمة الى ضمان الاستخدام الأمثل لجميع موارد المياه العذبة وحمايتها، حتى يمكن الوفاء باحتياجات جميع سكان كوكبنا في هذا الصدد، بما في ذلك الحاجة الى توافر مياه الشرب المأمونة والإصحاح. ويقتضي ذلك إعطاء أعلى مستويات الأولوية للمشكلات الخطيرة المتصلة بالمياه العذبة والتي تواجه مناطق كثيرة، وخاصة في العالم النامي. وثمة حاجة ماسة الى ما يلي:

(أ) (**متفق عليها**) إعطاء أولوية عالية، وفقا للاحتياجات والظروف الوطنية المحددة، لوضع وتنفيذ سياسات وبرامج للإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، شاملة القضايا المتصلة بالتلوث والإهدار، والعلاقات المتداخلة بين المياه والأرض، بما في ذلك الجبال، والغابات، ومستخدمي المجاري العليا والمجاري الدنيا، وبيئات المصبات الخليجية، والتنوع البيولوجي، والمحافظة على النظم الإيكولوجية المائية، والأراضي الرطبة، وتدهور المناخ والأرض والتصحر، مع الإقرار بأن النهوج دون الوطنية والوطنية والإقليمية لحماية المياه العذبة واستهلاكها ضمن إطار مستجمع مائي أو حوض نهرى تقدم نموذجا مفيدا لحماية موارد المياه العذبة؛

(ب) (**متفق عليها**) تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لنقل التكنولوجيا والتمويل اللازمين للمشروعات والبرامج المتكاملة الخاصة بموارد المياه، ولا سيما تلك التي توضع قصد زيادة فرص الحصول على موارد المياه المأمونة والإصحاح؛

(ج) (**متفق عليها**) ضمان المشاركة المستمرة من جانب المجتمعات المحلية، ومن جانب النساء بصفة خاصة، في إدارة تنمية الموارد المائية واستخدامها؛

(د) (**متفق عليها**) توفير بيئة وطنية ودولية مواتية تشجع الاستثمارات من المصادر الخاصة والعامة من أجل تحسين مرافق توريد المياه والإصحاح، وخاصة في المناطق الحضرية وحول الحضرية السريعة النمو، وكذلك في المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة في البلدان النامية. وقيام المجتمع الدولي بتبني وتنفيذ التزاماته بدعم الجهود التي تبذل لمعاونة البلدان النامية على تحقيق إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة والإصحاح لجميع السكان؛

(هـ) (**متفق عليها**) الاعتراف بالماء كسلعة اجتماعية واقتصادية ذات دور حيوي في إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وتحقيق الأمن الغذائي، والتخفيف من وطأة الفقر، وحماية النظم الإيكولوجية. وينبغي النظر الى التقييم الاقتصادي للماء في سياق متضمناته الاجتماعية والاقتصادية التي تعكس أهمية الوفاء بالاحتياجات الأساسية كما ينبغي إيلاء الاهتمام للتنفيذ التدريجي لسياسات التسعير التي تستهدف استرداد التكاليف وتوزيع حصص المياه على نحو فعال، بما في ذلك تشجيع المحافظة على المياه في البلدان المتقدمة النمو؛ ويمكن بحث الأخذ بهذه السياسات في البلدان النامية أيضا عندما تبلغ المرحلة المناسبة من النمو، لتشجيع الإدارة المتسقة لموارد المياه النادرة وتنميتها، وتوفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار في موارد المياه الجديدة وفي مرافق المعالجة. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجيات كذلك برامج تستهدف التقليل من الاستهلاك الإهداري للمياه.

(و) (**متفق عليها**) تعزيز قدرة الحكومات والمؤسسات الدولية على جمع المعلومات وإدارتها، بما في ذلك البيانات العلمية والاجتماعية والبيئية، بغية تيسير التقدير المتكامل والإدارة المتكاملة لموارد المياه، ومؤازرة التعاون الإقليمي والدولي لنشر المعلومات وتبادلها من خلال نهج تعاونية بين مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومراكز الامتياز البيئية. ويلاحظ في هذا الصدد أن المعونة الفنية للبلدان النامية ستظل أمرا هاما؛

(ز) (**متفق عليها**) توفير الدعم من المجتمع الدولي لجهود البلدان النامية ومواردها المحدودة بغية التحول الى أساليب الإنتاج الزراعي والصناعي المرتفعة العائد والأقل استهلاكا للمياه، وإيجاد البنية الأساسية التعليمية والإعلامية اللازمة لتحسين مهارات قوة العمل المطلوبة لإحداث التحول الاقتصادي الذي يجب أن يتحقق إذا أريد التوصل الى نمط قابل للاستدامة في استخدام موارد المياه العذبة. كذلك تدعو الحاجة الى توفير الدعم الدولي للتنمية المتكاملة لموارد المياه في البلدان النامية، والى اتباع النهوج واتخاذ المبادرات التجديدية الملائمة على الصعيدين الثنائي والإقليمي؛

(ح) (**متفق عليها**) تشجيع دول المجاري المائية على تطوير المجاري المائية الدولية من أجل التوصل الى الانتفاع القابل للاستدامة بهذه المجاري المائية والى حمايتها والاستفادة منها على النحو الملائم، مع مراعاة مصالح دول المجاري المائية المعنية.

٢٩* - (**متفق عليها**) نظرا للحاجة العاجلة الى العمل في ميدان المياه العذبة، والى الاستناد في ذلك الى ما هو قائم من مبادئ وصكوك وترتيبات وبرامج عمل واستخدامات معتادة للمياه، تدعو الحكومات الى حوار يجري تحت رعاية لجنة التنمية المستدامة، بدءا من دورتها السادسة، ويستهدف إيجاد توافق في الآراء حول ما يتعين النهوض به من أعمال، وخاصة حول وسائل التنفيذ والنتائج الملموسة، بغية النظر في بدء نهج استراتيجي لتنفيذ جميع الجوانب المتصلة بالاستخدام القابل للاستدامة للمياه العذبة في الأغراض الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك - ضمن أمور أخرى - مياه الشرب المأمونة والإصحاح، والمياه اللازمة للري، وتنقية المياه وإعادة استخدامها، وإدارة مياه الصرف، ودور المياه الهام في النظم الإيكولوجية الطبيعية. ولن تؤتي هذه العملية المشتركة بين الحكومات كامل ثمرتها إلا إذا كان هناك التزام ثابت من جانب المجتمع الدولي بتوفير موارد مالية جديدة وإضافية من أجل تحقيق أهداف هذه المبادرة.

---

* احتفظت تركيا بموقفها بالنسبة لهذه الفقرة، وأعربت عن رغبتها في تسجيل ذلك في التقرير النهائي للدورة.

المحيطات والبحار

٣٠ - **(متفق عليها)** تم إحراز تقدم منذ مؤتمر الأمم المحدة المعني بالبيئة والتنمية في التفاوض بشأن اتفاقات وصكوك طوعية لتحسين حفظ وإدارة الموارد السمكية ولحماية البيئة البحرية. وعلاوة على ذلك، أحرز تقدم في حفظ وإدارة أرصدة سمكية محددة لتأمين الاستخدام المستدام لهذه الموارد. وعلى الرغم من ذلك، استمر الانخفاض في كثير من الأرصدة السمكية، كما استمر ارتفاع مستويات المرتجع منها ومستوى الثلاث البحري. وينبغي للحكومات أن تستفيد استفادة كاملة من فرص التحدي والإمكانات التي توفرها السنة الدولية للمحيطات في عام ١٩٩٨. وثمة حاجة إلى مواصلة تحسين عملية صنع القرار على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ولتلبية الحاجة إلى تحسين عملية صنع القرار على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالبيئة البحرية، هناك حاجة ملحة إلى تنفيذ الحكومات لمقرر لجنة التنمية المستدامة ١٥/٤[١٥] الذي دعت فيه، من جملة أمور، إلى قيام لجنة التنمية المستدامة بإجراء استعراضات حكومية دولية دورية لجميع جوانب البيئة البحرية والمسائل المتصلة بها، على النحو الوارد في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، وهي استعراضات توفر لها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار القانوني العام. وثمة حاجة إلى قيام جميع البلدان باتخاذ إجراء متسق وإلى تحسين التعاون من أجل مساعدة البلدان النامية في تنفيذ الاتفاقات والصكوك ذات الصلة حتى تشارك على نحو فعال في عمليات الاستخدام المستدام لمواردها السمكية وحفظها وإدارتها، على نحو ما نصت عليه اتفاقية قانون البحار وغيرها من الصكوك القانونية الدولية ولتحقيق الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية. وفي هذا السياق، هناك حاجة ماسة إلى ما يلي:

(أ) * **(متفق عليها)** أن تصدق جميع الحكومات على الاتفاقات ذات الصلة في أقرب وقت ممكن أو تنضم إليها وأن تنفذ هذه الاتفاقات على نحو فعال فضلا عن الصكوك الطوعية ذات الصلة؛

(ب) **(متفق عليها)** تنفذ جميع الحكومات قرار الجمعية العامة ١٨٩/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، الذي اشتمل على تعزيز الصلات المؤسسية التي ستتم إقامتها بين الآليات الحكومية الدولية ذات الصلة والمشاركة في إنشاء وتنفيذ الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية. وبعد التقدم المحرز بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ومع مراعاة المبدأ ١٣ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، هناك حاجة إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقات الدولية والإقليمية القائمة والمتعلقة بالتلوث البحري، من أجل، تحسين التخطيط والاستجابة وتحديد المسؤولية وآليات التعويض في حالات الطوارئ بوجه خاص.

(ج) **(متفق عليها)** تحديد أولويات العمل بصورة أفضل لاتخاذ إجراء على الصعيد العالمي لتعزيز حفظ البيئة البحرية واستخدامها على نحو مستدام فضلا عن إيجاد سبل أفضل لتكامل هذا العمل؛

---

* احتفظت تركيا بموقفها بالنسبة لهذه الفقرة الفرعية، وأعربت عن رغبتها في تسجيل ذلك في التقرير النهائي للدورة.

(د) **(متفق عليها)** زيادة التعاون الدولي لدعم تعزيز الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية، حسب الاقتضاء، من أجل حماية المحيطات والبحار لاستخدامها على نحو مستدام؛

(هـ) **(متفق عليها)** تعمل الحكومات على منع أو إنهاء تجاوز الحدود في صيد الأسماك وكبح القدرة المفرطة على صيد الأسماك باعتماد تدابير إدارية وإنشاء آليات لضمان الإدارة والاستخدام المستدامين لموارد الأسماك وتتقيد ببرامج عمل للحد من الممارسات المسرفة في صيد الأسماك والقضاء عليها، أينما تحدث، وخصوصا فيما يتعلق بحصائل الصيد التي يجري تصنيعها على نطاق واسع. وتركيز لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة على أهمية حفظ وإدارة الأرصدة السمكية على نحو فعال، لا سيما فيما يتعلق بالإفراط في الصيد، من أجل تحديد تدابير محددة ينبغي اتخاذها على الصعيدين الوطني أو الإقليمي لمنع القدرة المفرطة على صيد الأسماك أو القضاء عليها، تركيز يلزم أن يتم أيضا في جميع المحافل الدولية الملائمة، لا سيما لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)؛

(و) **(متفق عليها)** تدرس الحكومات الآثار الإيجابية والسلبية للإعانات فيما يتعلق بحفظ وإدارة مصائد الأسماك من خلال المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية الملائمة، واستنادا إلى هذه التحاليل، تنظر في اتخاذ الإجراء المناسب؛

(ز) **(متفق عليها)** تتخذ الحكومات إجراءات، بشكل فردي أو من خلال مشاركتها في المحافل العالمية والإقليمية المختصة، لتحسين نوعية وكمية البيانات العلمية كأساس لاتخاذ القرارات الفعالة المتصلة بحماية البيئة البحرية وحفظ وإدارة الموارد الحية البحرية، ويتطلب الأمر في هذا الصدد تعاونا دوليا أكبر لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، على تشغيل شبكات ومراكز تبادل البيانات من أجل تقاسم المعلومات المتعلقة بالمحيطات. ويتعين في هذا السياق، التركيز بشكل خاص على جمع المعلومات البيولوجية وغيرها من المعلومات والموارد المتصلة بمصائد الأسماك لفحصها وتحليلها ونشرها؛

الغابات

٣١ - **(متفق عليها)** تشكل إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها على نحو مستدام عنصرا حاسما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي حماية البيئة ونظام دعم الحياة على كوكب الأرض. وتعتبر الغابات أحد المستودعات الرئيسية للتنوع البيولوجي كما أنها بمثابة ترسيبات ومستودعات للكربون، وهي مصدر كبير للطاقة المتجددة، ولا سيما في أقل البلدان نموا، كما أنها جزء لا يتجزأ من عناصر التنمية المستدامة.

٣٢ - **(متفق عليها)** ومنذ اعتماد مبادئ الغابات في مؤتمر ريو، تم إحراز تقدم ملموس في الإدارة المستدامة للغابات على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية وفي تعزيز التعاون الدولي فيما

يتعلق بالغابات. وتعتبر مقترحات العمل الواردة في تقرير الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات (E/CN.17/1997/12)، التي أيدتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة[١٦]، تقدما كبيرا ونموذجا على توافق الآراء بشأن عدد واسع من المسائل المتعلقة بالغابات.

٣٣ - **(متفق عليها)** ولمواصلة الزخم الذي ولدته عملية الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات ولتيسير وتشجيع إجراء حوار حكومي دولي شامل ومتكامل ومتوازن يتعلق بالسياسات بشأن جميع أنواع الغابات في المستقبل، وهي عملية لا تزال مفتوحة وشفافة وتقوم على المشاركة، ينبغي صدور التزام سياسي طويل الأجل بالإدارة المستدامة للغابات على نطاق العالم. وفي ضوء هذه الخلفية، تبرز الحاجة الملحة إلى ما يلي:

(أ) **(متفق عليها)** أن تنفذ البلدان والمنظمات والمؤسسات الدولية مقترحات العمل التي وافق عليها الفريق، بطريقة سريعة وفعالة، وبالتعاون ومن خلال الشراكة الفعالة مع جميع الأطراف المعنية بما فيها الجماعات الرئيسية، وبخاصة السكان الأصليين والمجتمعات المحلية؛

(ب) **(متفق عليها)** أن تضع البلدان برامج وطنية للغابات وفقا للظروف والأهداف والأولويات الوطنية لكل منها؛

(ج) **(متفق عليها)** تعزيز التعاون الدولي من أجل تنفيذ المقترحات العملية للفريق الرامية إلى تحقيق الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها بما في ذلك توفير الموارد المالية، وبناء القدرات، والبحوث ونقل التكنولوجيا؛

(د) زيادة توضيح جميع المسائل الناشئة عن عملية الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات، وخاصة التعاون الدولي في مجالات تقديم المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا، والتجارة والبيئة فيما يتصل بمنتجات وخدمات الغابات [، **فضلا عن المعارف التقليدية المتصلة بالغابات**]؛

(هـ) **(متفق عليها)** أن تواصل المؤسسات والمنظمات الدولية عملها وأن تضطلع بالمزيد من أنشطة التنسيق وأن تستكشف وسائل للتعاون في فرقة العمل غير الرسمية الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات والمعنية بالغابات، مع التركيز على المقترحات العملية للفريق، وفقا لكل من ولاياتها ومزاياها النسبية؛

(و) **(متفق عليها)** أن توفر البلدان التوجيه المستمر لمجالس إدارة المؤسسات والآليات الدولية ذات الصلة لاتخاذ تدابير تتسم بالكفاءة والفعالية، فضلا عن تنسيق أعمالها المتصلة بالغابات على جميع المستويات، ولإدماج المقترحات العملية للفريق في برامج عملها وفي إطار الاتفاقات والترتيبات القائمة.

[٣٤ - لتحقيق [**للمساعدة على تحقيق**] ذلك وتيسير وتشجيع تنفيذ المقترحات المتعلقة بالإجراءات الواردة في تقرير الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات، يقترح الخيارات التالية:

(أ) مواصلة الحوار الحكومي الدولي في مجال السياسة العامة المتعلقة بالغابات من خلال إنشاء منتدى مخصص حكومي دولي مفتوح باب العضوية يعنى بالغابات تحت رعاية لجنة التنمية المستدامة، توكل إليه ولاية مركزة محدودة زمنا، ويكلف بمهام مثل استعراض التقدم المحرز في مجال إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة ورصد ذلك التقدم وإعداد التقارير بشأنه، ودعم ورصد تنفيذ مقترحات العمل التي يقدمها الفريق، وإما:

'١' القيام، استنادا الى ذلك، ببحث الحاجة إلى الترتيبات والآليات الأخرى وتقديم المشورة بشأنها، بما في ذلك الترتيبات القانونية التي تشمل جميع أنواع الغابات، وتقديم التقارير بشأن هذه المسائل إلى اللجنة في الوقت المناسب وفقا لبرنامج عملها الذي لم يحدد بعد؛ و/أو

'٢' إعداد الأساس وبناء توافق الآراء الضروري لاتخاذ قرار بالتفاوض بشأن العناصر الممكنة لوثيقة ملزمة قانونا وصياغة تلك العناصر، وتقديم تقرير عن عمله بشأن هذا الموضوع إلى اللجنة في عام ١٩٩٩؛

أو

(ب) مواصلة العمل الحكومي الدولي في مجال السياسة العامة المتعلقة بالغابات من خلال القيام، في أقرب وقت ممكن، بإنشاء لجنة تفاوضية حكومية، تحت سلطة الجمعية العامة، تعنى بوضع وثيقة ملزمة قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، وتكلف بولاية مركزة ومحدودة زمنيا.

أو

[**فقرة بديلة للفقرة ٣٤**] مواصلة الحوار الحكومي الدولي في مجال السياسة العامة المتعلقة بالغابات من خلال إنشاء منتدى مخصص حكومي دولي مفتوح باب العضوية يعنى بالغابات تحت رعاية لجنة التنمية المستدامة، توكل إليه ولاية مركزة ومحدودة زمنيا؛ ويكلف بدعم وتيسير تنفيذ مقترحات العمل التي يقدمها الفريق بشأن التقدم المحرز في مجال إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة؛ والنظر في المسائل التي لم يبت فيها الفريق، لا سيما، التجارة في منتجات وخدمات الغابات، والبيئة؛ ونقل التكنولوجيا، والحاجة إلى الموارد المالية؛ فضلا عن بحث الحاجة إلى العناصر الممكنة من الترتيبات والآليات وتحديد تلك

العناصر، أو وضع وثيقة ملزمة قانونا. وسيقدم المنتدى تقريرا عن أعماله إلى اللجنة في عام ١٩٩٩ لتتخذ الإجراء المناسب.]

[ملاحظة: سيكون من الضروري وضع اختصاصات لعملية حكومية دولية ملائمة.]

الطاقة

٣٥ - الطاقة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين نوعية الحياة. بيد أن من المسائل الحاسمة وضع أنماط مستدامة لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها. وستظل أنواع الوقود الأحفوري (الفحم، والنفط والغاز الطبيعي) تهيمن على حالة الإمداد بالطاقة خلال سنوات عديدة مقبلة في معظم البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. لذلك يلزم الحد من التأثير البيئي المترتب على التنمية المتواصلة لهذه المصادر، والتخفيف من حدة المخاطر الصحية المحلية والتلوث البيئي من خلال تعزيز التعاون الدولي [**لا سيما في مجال توفير التمويل الميسر الشروط لأغراض تطوير القدرات ونقل التكنولوجيا الملائمة**].

٣٦ - **(متفق عليها)** يلزم تحقيق زيادات كبيرة في خدمات الطاقة في البلدان النامية لتحسين مستوى معيشة الأعداد المتزايدة من السكان. وسوف يترتب على الزيادة في مستوى خدمات الطاقة تأثير مفيد على القضاء على الفقر عن طريق زيادة فرص العمالة وتحسين النقل والصحة والتعليم. ويواجه العديد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، حاجة ماسة لتوفير خدمات الطاقة الحديثة الكافية، لا سيما لبلايين السكان في المناطق الريفية. ويستلزم ذلك موارد مالية وبشرية وتقنية كبيرة ومزيجا واسع النطاق من مصادر الطاقة.

٣٧ - **(متفق عليها)** وينبغي أن تعكس الأهداف المتوخاة في هذا الجزء الحاجة إلى الإنصاف، والإمدادات الكافية بالطاقة وزيادة استهلاك الطاقة في البلدان النامية، وينبغي أن تراعى فيها، أي الأهداف، حالة البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الدخل المتولد من إنتاج أنواع الوقود الأحفوري، وتجهيزها وتصديرها، و/أو استهلاكها، والتي تواجه صعوبات كبيرة في التحول إلى مصادر الطاقة البديلة، وحالة البلدان المعرضة كثيرا للآثار السلبية لتغير المناخ.

٣٨ - **(متفق عليها)** ويجري إحراز تقدم في مجال الاستخدام المستدام للطاقة، كما أن باستطاعة جميع الأطراف أن تستفيد من التقدم الذي يحرز في البلدان الأخرى. ومن الضروري أيضا ضمان التعاون الدولي لتعزيز حفظ الطاقة وتحسين كفاءتها، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة وإجراء البحوث في مجال التكنولوجيا الابتكارية ذات الصلة بالطاقة وتطويرها ونشرها.

٣٩ - لذلك فإن من الضروري القيام بما يلي:

[(أ) إجراء تحول نحو الأنماط المستدامة لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها. وينبغي الشروع في ذلك عن طريق وضع استراتيجية موحدة من أجل مستقبل مستدام للطاقة. وبهذه الطريقة، ينبغي للحكومة أن تلتزم بوضع وتشجيع سياسات مستدامة للطاقة، بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة. وللتقدم بهذا العمل على الصعيد الحكومي الدولي، ينبغي للجنة أن تكرس إحدى دوراتها في المستقبل القريب لوضع مثل هذه الاستراتيجية الموحدة. وينبغي أن يتولى التحضير لهذه الدورة المكرسة لوضع الاستراتيجية الموحدة منتدى رفيع المستوى تابع للجنة يعقد بين الدورات ويعنى بالبيئة والطاقة. وينبغي إشراك اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية في ذلك.]

أو

[(أ) التحرك نحو الأنماط المستدامة لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها. وللتقدم بهذا العمل على الصعيد الحكومي الدولي، ستقوم لجنة التنمية المستدامة في دورتها [التاسعة]، بمناقشة قضايا الطاقة. وإذ يلاحظ ما للطاقة من دور حيوي في استمرار النمو الاقتصادي المستدام، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، وخاصة البلدان التي تقوم بدور رئيسي في مجال الإمداد بالطاقة في العالم، وتسليما بحالات التعقيد والترابط المتأصلة في معالجة قضايا البيئة ضمن سياق التنمية المستدامة، ينبغي أن يتم التحضير لهذا الاجتماع في إطار زمني أطول ضمن فريق خبراء حكومي دولي مفتوح باب العضوية يعنى بالطاقة والتنمية المستدامة ويعقد بالتزامن مع الاجتماعات التي تعقدها اللجنة بين الدورات. وتمشيا وأهداف جدول أعمال القرن ٢١، ينبغي أن يسهم اجتماع لجنة التنمية المستدامة في تحقيق مستقبل مستدام للطاقة للجميع.]

(ب) **(متفق عليها)** وضع تدابير عملية لتعزيز التعاون الدولي من أجل مساعدة البلدان النامية في جهودها المحلية الرامية الى توفير خدمات حديثة ملائمة في مجال الطاقة، خاصة توفير الكهرباء لجميع شرائح سكانها، لا سيما في المناطق الريفية، وبطريقة سليمة بيئيا؛

(ج) **(متفق عليها)** تقوم البلدان، آخذة في اعتبارها الاحتياجات والأولويات الخاصة للبلدان النامية، بتشجيع السياسات والخطط التي تراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإنتاج الطاقة وتوزيعها بما في ذلك استخدام مصادر الطاقة الأقل تلويثا مثل الغاز الطبيعي؛

(د) تطوير **[التزامات محددة زمنيا تتعلق ب]** نقل التكنولوجيا الملائمة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال من أجل تمكينها من زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة وأنواع الوقود الأحفوري الأكثر نظافة وتحسين الكفاءة في مجال إنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها؛ وأن تتوسع البلدان بانتظام في استخدام مصادر الطاقة المتجددة وفقا لظروفها الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والجغرافية والمناخية الخاصة وتكنولوجيات الوقود الأكثر نظافة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري،

وتحسين الكفاءة في مجال إنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها وفي سائر عمليات الإنتاج الصناعي الكثيفة الاستخدام للطاقة؛

(هـ) **(متفق عليها)** تشجيع الجهود في مجال البحث والتطوير في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة واستخدامها على الصعيدين الدولي والوطني؛

(و) وفي سياق أنواع الوقود الأحفوري، تشجيع المزيد من البحث والتطوير والتطبيق في مجال التكنولوجيا التي تكون [يفضل أن تكون] أكثر نظافة وفعالية، ونقل تلك التكنولوجيا، من خلال الدعم الدولي الفعال؛

(ز) تشجيع الحكومات والقطاع الخاص على التحرك صوب تسعير الطاقة بما يعكس التكاليف والفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نحو أفضل؛ بما في ذلك خفض الإعانات التي تقدم لأغراض إنتاج الطاقة واستهلاكها والتي تعوق التنمية المستدامة، وإلغاء تلك الإعانات تدريجيا. وينبغي أن تراعى في تلك السياسات احتياجات البلدان النامية وظروفها الخاصة مراعاة تامة [، والتقيد في الوقت نفسه بالمعاملة الخاصة والمختلفة المتفق عليها للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، في منظمة التجارة الدولية، بشأن مسألة الإعانات المالية]؛]

[(ح) وضع إطار مرجعي لتحسين تنسيق الأنشطة ذات الصلة بالطاقة داخل منظومة الأمم المتحدة].

<u>النقل</u>

٤٠ - **(متفق عليها)** ولقطاع النقل وسهولة الانتقال عموما دور أساسي وإيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومما لا شك فيه أن الاحتياجات المتعلقة بالنقل ستزداد. وينتظر أن يصبح النقل على مدى الأعوام العشرين المقبلة القوة الدافعة الرئيسية لزيادة الطلب العالمي على الطاقة. وقطاع النقل هو أكبر مستخدم نهائي للطاقة في البلدان المتقدمة النمو وأسرع القطاعات نموا في معظم البلدان النامية. والأنماط الراهنة للنقل بما يسودها من أنماط في استخدام الطاقة ليست مستدامة وقد تؤدي، إذا استمرت الاتجاهات السائدة حاليا على ما هي عليه، إلى تفاقم المشاكل البيئية التي يواجهها العالم والآثار الصحية المشار إليها في الفقرة ٢٥ أعلاه. فثمة حاجة إلى ما يلي:

(أ) **(متفق عليها)** التشجيع على وضع سياسات متكاملة للنقل تأخذ في الاعتبار النهج البديلة لتلبية احتياجات النقل التجاري والخاص، ولتحسين أداء قطاع النقل على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، وبخاصة ضرورة لتشجيع التعاون الدولي في نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا في قطاع النقل وتنفيذ برامج تدريب ملائمة وفقا للبرامج والأولويات الوطنية؛

(ب) **(متفق عليها)** تكامل التخطيط في مجالات استخدام الأراضي والنقل الحضري والمحيط بالحضر والنقل الريفي مع مراعاة الحاجة إلى حماية النظم الإيكولوجية؛

(ج) **(متفق عليها)** اتخاذ تدابير والتشجيع على اتخاذها، حسب الاقتضاء، من أجل تخفيف الأثر السلبي للنقل على البيئة، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحسين الكفاءة في قطاع النقل؛

(د) **(متفق عليها)** استخدام تشكيلة كبيرة من أدوات السياسة من أجل تحسين كفاءة الطاقة وتحسين معايير الكفاءة في قطاع النقل والقطاعات المتصلة به؛

[(هـ) المبادرة إلى القيام، على الصعيد الدولي، بالإعداد لفرض ضريبة على وقود الطيران؛]

[(و) الإسراع في الاستغناء تدريجيا عن استعمال البنزين الذي يحتوي على رصاص في أقرب وقت ممكن، من أجل بلوغ الأهداف المتمثلة في الحد من الآثار الجسيمة على الصحة لتعرض البشر للرصاص وفق ما جاء في الفقرة ١٦٩ من الفصل الأول من تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الثانية لعام ١٩٩٤[١٧]، والقيام، تحقيقا لهذه الغاية، باستكشاف السبل التي قد يتسنى من خلالها تزويد البلدان النامية بالمساعدة التكنولوجية والاقتصادية لإنجاز التحول اللازم؛]

[(ز) تشجيع وضع مبادئ توجيهية للنقل المؤاتي للبيئة، وعلى اتخاذ إجراءات لتقليل ما يصدر عن المركبات من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وأول أكسيد الكربون والمواد الدقائقية والمركبات العضوية المتطايرة، في أقرب وقت ممكن، ومن المفضل أن يكون ذلك في السنوات العشر المقبلة؛]

(ح) **(متفق عليها)** إقامة شراكات على الصعيد الوطني، تشمل الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، من أجل تعزيز الهياكل الأساسية للنقل ووضع مخططات مبتكرة للنقل العام.

الغلاف الجوي

٤١ - إن ضمان ألا يلحق بالمناخ العالمي والغلاف الجوي مزيد من التلف الذي تترتب عليه عواقب لا رد لها بالنسبة إلى الأجيال المقبلة يقتضي توافر الإرادة السياسية وتضافر الجهود من قبل المجتمع الدولي وفقا للمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وقد اتخذت في إطار تلك الاتفاقية بعض الخطوات التمهيدية للتصدي لمشكلة تغير المناخ العالمية. ورغم اعتماد الاتفاقية، فإن انبعاث غازات الدفيئة وتركيزها لا يزالان في ازدياد، حتى مع استمرار الأدلة العلمية التي يجمعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والهيئات الأخرى ذات الصلة في تبديد الشكوك وفي الدلالة بصورة متزايدة الوضوح على ما يترتب على تغيُّر المناخ العالمي من خطورة كبرى. **[ولم تحرز البلدان**

المتقدمة النمو حتى الآن تقدما كافيا في بلوغ [الهدف المتمثل في إعادة ابتعاثات غازات الدفيئة إلى المستويات التي كانت عليها في عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠]]. ومن المسلم به في توصيات اجتماع برلين[١٨] أن [الالتزامات التي تقضي بها الفقرة ٢ (أ) و (ب) من المادة ٤ من الاتفاقية]. [الالتزامات التي تقضي بها الاتفاقية] ليست كافية لبلوغ أهداف الاتفاقية، وبالتالي فإن ثمة حاجة إلى تعزيز هذه الالتزامات. ومن المهم للغاية أن يعتمد الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، الذي سيعقد في طوكيو باليابان، في وقت لاحق من عام ١٩٩٧، بروتوكولا أو صكا قانونيا آخر يشمل جميع عناصر وتوصيات اجتماع برلين. كذلك فإن الإعلان الوزاري الصادر في جنيف[١٩]، الذي جرى التنويه به دون اعتماده بصورة رسمية مع أنه لقي تأييد أغلبية الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين الذين حضروا الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف، دعا، في جملة أمور، إلى الإسراع بالمفاوضات بشأن نص بروتوكول ملزم قانونا أو صك قانوني آخر.

[٤٢ - إن الدول الأعضاء مدعوة إلى الاتفاق على نتيجة مرضية لهذه المفاوضات في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف، المقرر عقدها في طوكيو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.]

أو

[٤٢ - إن الدول الأعضاء مدعوة إلى أن تعتمد في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف أقوى اتفاق ممكن، يشمل ميزانيات أو أرقاما مستهدفة ملزمة قانونا للدول المتقدمة النمو؛ وإلى توخي أكبر قدر من المرونة في بلوغ تلك الميزانيات أو الأرقام المستهدفة؛ وإلى مشاركة جميع البلدان في اتخاذ إجراءات فعالة للتصدي للمشكلة.]

أو

[٤٢ - وينبغي لمؤتمر الأطراف في دورته الثالثى، إذ يؤكد من جديد توصيات اجتماع برلين والإعلان الوزاري لمؤتمر الأطراف في دورته الثانية، أن يطلب إلى العالم الصناعي الاتفاق على أهداف محددة كميًا وملزمة قانونا للحد من الانبعاثات وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة إجمالا في حدود فترات زمنية معينة كالسنوات ٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠٢٠، فيما يتعلق بالانبعاثات الاصطناعية لتلك الغازات وإزالة غازات الدفيئة التي لا ينظمها بروتوكول مونتريال بواسطة البالوعات، والاتفاق على وضع سياسات وتدابير.]

أو

[٤٢ - ويجب أن يتم في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف الاتفاق على تعهد ملزم قانونا بتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروجين معا إلى أقل من مستواها في عام ١٩٩٠ بنسبة ١٥ في المائة وذلك بحلول عام ٢٠١٠، فضلا عن الاتفاق على سياسات وتدابير إلزامية وسياسات وتدابير يوصى بها، من بينها سياسات وتدابير متساوقة لكفالة بلوغ هذا الهدف.]

أو

[٤٢ - ينبغي لمؤتمر الأطراف في دورته الثالثة أن يطلب إلى العالم الصناعي أن يتفق على تعهد ملزم قانونا بتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى أدنى من مستواها في عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥. والانبعاثات الأخرى لغازات الدفيئة سيغطيها هذا الصك أيضا هو وسياسات وتدابير منسقة لكفالة بلوغ هذا الهدف.]

٤٣ - (متفق عليها) إن التعاون الدولي في تنفيذ الفصل ٩ من جدول أعمال القرن ٢١، وخاصة فيما يتعلق بنقل التنكولوجيا وبناء القدرات في البلدان النامية، أساسي أيضا لتعزيز التطبيق الفعـّال لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٤٤ - (متفق عليها) وهنالك أيضا حاجة إلى تعزيز شبكات الرصد النظامية لتحديد البداية والتوزيع المحتملين للتغير المناخي ولتقييم الآثار التي يحتمل أن تترتب عليه ولا سيما على الصعيد الإقليمي.

٤٥ - (متفق عليها) وما برحت طبقة الأوزون تـُستنفد على نحو خطير وهنالك حاجة إلى تعزيز بروتوكول مونتريال[٢٠]. ويلزم التصديق على تعديلات كوبنهاغن التي أدخلت على البروتوكول. وأن ما تحقق مؤخرا من نجاح في اختتام مفاوضات تجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال هو موضع ترحيب. وقد أتاح ذلك توفير أموال لتحقيق أمور منها البدء، في وقت أقرب، في الاستغناء تدريجيا عن استعمال المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في البلدان النامية، بما في ذلك بروميد الميثيل. وينبغي أن تكون المبالغ التي ستجدد بها موارد الصندوق مستقبلا كافية أيضا لكفالة تنفيذ بروتوكول مونتريال في حينه. ويلزم أيضا زيادة التركيز على برامج بناء القدرات في البلدان النامية في إطار الصناديق المتعددة الأطراف، فضلا عن اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة التجارة غير المشروعة في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

٤٦ - (متفق عليها) وينبغي مكافحة ارتفاع مستويات تلوث الهواء العابر للحدود، بوسائل منها التعاون الإقليمي المناسب من أجل تقليل مستويات التلوث.

المواد الكيميائية السامة

٤٧ - **(متفق عليها)** إن الإدارة السليمة للكيميائيات أمر أساسي للتنمية المستدامة ودعامة أساسية للصحة البشرية وحماية البيئة. ويتحمل جميع المسؤولين عن المواد الكيميائية، في جميع دورات حياتها، مسؤولية تحقيق هذا الهدف. وقد تم إحراز تقدم كبير بشأن الإدارة السليمة للكيميائيات منذ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، وبصفة خاصة من خلال إنشاء المنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وعلاوة على ذلك، فإن مدونة الأخلاق بشأن التجارة الدولية بالمواد الكيميائية ومبادرات الصناعة الطوعية، مثل العناية المسؤولة تكمل الأنظمة المحلية. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، لا يزال عدد من المواد الكيميائية يشكل تهديدا كبيرا للنظم الإيكولوجية المحلية والإقليمية والعالمية وللصحة البشرية. ومنذ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ازداد التفهم للأضرار الجسيمة التي يمكن أن تسببها بعض المواد الكيميائية السامة للصحة البشرية وللبيئة. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ويتعين أن تظل الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية مسألة هامة فيما بعد عام ٢٠٠٠. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتعاون في تطوير ونقل تكنولوجيا البدائل السليمة وفي تطوير القدرة على انتاج هذه البدائل. ويتعين تنفيذ القرار الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته التاسعة عشرة بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وفقا للجداول الزمنية المتفق عليها للتفاوض بشأن اتفاقيات الموافقة المسبقة عن علم، والملوثات العضوية الثابتة. وجدير بالملاحظة أن المواد الكيميائية غير العضوية لها سلوك وأدوار متميزة عن المواد الكيميائية العضوية.

النفايات الخطرة

٤٨ - **(متفق عليها)** لقد تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ اتفاقية بازل[٢١]، واتفاقية باماكو[٢٢]، واتفاقية لومي الرابعة والاتفاقيات الإقليمية الأخرى، مع أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وقد اتخذت مبادرات هامة تهدف إلى تعزيز الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة بموجب اتفاقية بازل بما في ذلك (أ) الأنشطة المتخذة لمنع الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة، و (ب) إنشاء مراكز إقليمية للتدريب ونقل التكنولوجيا المتعلقة بالتقليل من النفايات الخطرة وإدارتها، و (ج) معالجة النفايات الخطرة والتخلص منها في أقرب مكان ممكن من منشأها. وينبغي زيادة تطوير هذه المبادرات. ومن المهم والملح أيضا أن يكتمل العمل بموجب اتفاقية بازل لتحديد النفايات الخطرة التي تخضع للاتفاقية، وأن يتم التفاوض على بروتوكول بشأن المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، وأن يتم إقرار هذا البروتوكول وتنفيذه. وينبغي تحديد الأراضي الملوثة بالنفايات الخطرة واتخاذ الإجراءات لمعالجتها. ويلزم أيضا وجود حلول متكاملة للإدارة للتقليل من توليد النفايات الحضرية والصناعية وتعزيز إعادة الدوران وإعادة الاستخدام.

النفايات المشعة*

٤٩ - يمكن أن تكون للنفايات المشعة آثار جسيمة جدا على البيئة وعلى صحة الإنسان على مدى فترات طويلة من الزمن. وإنه لأساسي أن تدار هذه النفايات المشعة بطريقة سليمة ومسؤولة. وتقع على عاتق كل بلد مسؤولية كفالة أن تدار النفايات التي تقع ضمن ولايته بطريقة مناسبة وفقا للمبادئ المقبولة دوليا. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل جميع الجهود لمنع تصدير النفايات المشعة إلى البلدان التي لا توجد فيها مرافق مناسبة لمعالجة النفايات وتخزينها. ويجب أن يسترشد في عمليات تخزين ونقل النفايات المشعة وتحريكها عبر الحدود والتخلص منها بالمبادئ الواردة في إعلان ريو **[مع إيلاء اهتمام خاص للمبدأين ٢ و ١٩ والمبدأ الذي ينص على أنه يتعين على الدول أن تسعى إلى تخزين النفايات المشعة والتخلص منها في الدولة التي نشأت منها هذه النفايات]** **[وتواصل الحكومات أيضا القيام بأنشطة التخلص من هذه النفايات وفقا لمبدأ القرب. وحيثما كان من المرجح أن تسبب هذه الأنشطة آثارا بيئية ضارة بقدر ذي شأن عبر الحدود، تقوم الدول بتقديم إشعار مسبق وتقديم المعلومات ذات الصلة وتتشاور، في مرحلة مبكرة مع الدول التي يمكن أن تتأثر بهذه الأنشطة]** وجدول أعمال القرن ٢١، وأن يتم ذلك بأسلوب يتسق مع المعايير المقبولة دوليا وكذلك مع أحكام الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة. ومن المهم مضاعفة الجهود لتعزيز اتخاذ تدابير مأمونة فيما يتعلق بالنفايات النووية. ويتعين ألا يجري تخزين النفايات المشعة أو التخلص منها بالقرب من البيئة البحرية **[والمناطق الإيكولوجية الحساسة الأخرى]**، إلا إذا قررت الدول أن الأدلة العلمية المتفقة مع الخطوط التوجيهية والمبادئ المطبقة والمقبولة دوليا، تظهر أن هذا العمل لا يشكل خطرا غير مقبول على الناس والبيئة. وفي معرض النظر في تلك الأدلة العلمية، ينبغي تطبيق مبدأ النهج الاحتياطي تطبيقا ملائما. وثمة حاجة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي مزيدا من الإجراءات للوفاء بضرورة تعزيز التوعية بأهمية وجود إدارة مأمونة للنفايات المشعة، وكفالة منع وقوع حالات وحوادث تشمل انبعاثا جامحا للنفايات.

٥٠** - **(متفق عليها)** كانت إحدى التوصيات الرئيسية في هذا المجال لجدول أعمال القرن ٢١ وللجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية هي دعم الجهود التي تبذلها حاليا الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأرصاد العالمية وغيرهما من المنظمات الدولية ذات الصلة. وإن الاتفاقية المشتركة بشأن الإدارة المأمونة للوقود المستهلك وبشأن الإدارة المأمونة للنفايات المشعة التي يجري التفاوض بشأنها في الوقت الراهن تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي على وشك الانجاز. وسوف توفر تقنينا شاملا للقانون الدولي

---

* احتفظ الاتحاد الروسي بموقفه بالنسبة لهذا الفرع، وأعرب عن رغبته في أن يسجل ذلك في التقرير النهائي للدورة.

** احتفظت أوكرانيا بموقفها بالنسبة لهذه الفقرة، وأعربت عن رغبتها في أن يسجل ذلك في التقرير النهائي للدورة.

ودليلا لأحسن الممارسات في هذا المجال. وسوف تستند بحق إلى جميع مبادئ الممارسة الأفضل لهذا الموضوع التي نشأت في المجتمع الدولي، بما في ذلك، المبدأ الذي ينص بصورة عامة على أن من الأفضل التخلص من النفايات المشعة على أراضي الدولة التي نشأت فيها طالما أن ذلك ينسجم مع الإدارة المأمونة لهذه المواد. وينبغي للحكومات أن تضع الصيغة النهائية للنص، وهي مدعوة للعمل على تصديقها وتنفيذها في أقرب وقت ممكن ليتسنى زيادة تحسين الممارسة وتعزيز السلامة في هذا المجال. وينبغي أن يسترشد في نقل الوقود النووي المشع والنفايات المرتفعة المستويات بواسطة البحر بالمبادئ التوجيهية لمدونة الوقود النووي المشع التي يتعين أن ينظر في تطويرها لتكون أداة إلزامية. أما مسألة الآثار البيئية العابرة للحدود والمترتبة على إدارة الأنشطة المتصلة بإدارة النفايات المشعة[٢٣]، ومسألة التبليغ المسبق، والمعلومات ذات الصلة، والتشاور مع الدول التي قد تتأثر بهذه الآثار، فينبغي أن يتم تناولها داخل المنتديات المناسبة.

٥١ - وهناك حاجة إلى زيادة التعاون العالمي والإقليمي، بما في ذلك تبادل المعلومات والتجارب ونقل التكنولوجيات المناسبة، من أجل تحسين إدارة النفايات المشعة، وهناك حاجة إلى تقديم الدعم لتنظيف المواقع الملوثة بسبب **[الأنشطة العسكرية التي تستخدم مواد نووية ونتيجة لتعدين اليورانيوم وغيره من]** الأنشطة النووية. وينبغي تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية لتمكينها من وضع أو تحسين الإجراءات اللازمة لإدارة النفايات المشعة والتخلص منها على نحو مأمون وهي النفايات الناجمة عن استخدام الذرات المشعة في الطب والبحث العلمي والصناعة **[مع التسليم بالاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية المتعلقة بمخاطر الأثر على البيئة الناجم عن تلك الأنشطة]**.

الأرض والزراعة المستدامة

٥٢ - يهدد تدهور الأراضي وفقدان التربة معيشة الملايين من الناس والأمن الغذائي في المستقبل، مع ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لموارد المياه وحفظ التنوع البيولوجي. وثمة حاجة ملحة إلى تحديد سبل مكافحة أو عكس مسار تسارع تدهور التربة على نطاق عالمي، باستخدام نهج نظام إيكولوجي، مع مراعاة احتياجات السكان الذين يعيشون في النظم الإيكولوجية الجبلية وإدراك المهام المتعددة للزراعة. إن أكبر تحد يواجه الإنسانية هو حماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها بطريقة مستدامة، إذ عليها يعتمد انتاج الغذاء والألياف، بينما يتم توفير الطعام والمسكن لسكان لا يزال عددهم آخذا في الازدياد. ولقد أدرك المجتمع الدولي الحاجة إلى نهج متكامل لحماية موارد الأرض والتربة وإدارتها المستدامة، كما ذكر في المقرر ثالثا/١١ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي[٢٤]، بما في ذلك تحديد تدهور الأرض، يشمل جميع أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي فضلا عن الصعيد الوطني، بما في ذلك المزارعون، وصغار منتجي الغذاء والسكان الأصليون والمنظمات غير الحكومية ولا سيما المنظمات النسائية التي لها دور حيوي في المجتمعات الريفية. ويجب أن يشمل ذلك اتخاذ إجراءات لكفالة توافر حيازة الأراضي والوصول إليها، والقروض والتدريب فضلا عن إزالة العقبات التي تقيد حرية المزارعين، وخاصة صغار المزارعين والفلاحين، في الاستثمار في أراضيهم ومزارعهم وتحسينها.

٥٣ - ولا يزال من الضروري مواصلة الجهود للقضاء على الفقر بوسائل منها بناء القدرات لتعزيز أنظمة الأغذية المحلية، وتحسين الأمن الغذائي وتوفير التغذية الكافية لما يربو على ٨٠٠ مليون من السكان الذين يعانون من نقص التغذية في العالم، والموجودين بصورة رئيسية في البلدان النامية. ويتعين على الحكومات أن تضع سياسات تستهدف زيادة الزراعة المستدامة فضلا عن الإنتاجية والكسب. ويلزم وضع سياسات ريفية شاملة لتحسين إمكانية الحصول على الأراضي، ومكافحة الفقر، وخلق فرص العمل، وتقليل الهجرة الريفية. **[وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يعطى الأمن الغذائي المستدام بين فقراء المناطق الحضرية والريفية الأولوية في السياسات.]** **[وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمجتمع الدولي توفير الموارد الكافية والمساعدة التقنية للبلدان النامية تحقيقا لذلك.]** ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي أن تعطي الحكومات أولوية عليا لتنفيذ التزامات إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، وبرنامج عمل مؤتمر الأغذية العالمي[٢٥] الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للأغذية (روما ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)، وخاصة الدعوة إلى تحديد هدف أدنى وهو تقليل عدد السكان الذين يعانون من نقص الأغذية في العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥. ونحن نشجع الحكومات والمنظمات الدولية على تنفيذ خطة العمل العالمية لحفظ الموارد الجينية النباتية واستخدامها المستدام لأغراض الأغذية والزراعة على نحو ما اعتمدت في المؤتمر التقني الدولي المعني بالموارد الجينية النباتية (ليبزغ، ألمانيا، ١٧-٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦). **[يتعين في الدورة السادسة للجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٨، النظر في مسألة الزراعة المستدامة واستخدام الأرض بالنسبة للمياه العذبة.]** وإن التحدي الذي تواجهه الأبحاث الزراعية هو التمكن من زيادة المحصول في جميع الأراضي الزراعية مع حماية قاعدة الموارد الطبيعية وحفظها. ويجب على المجتمع الدولي والحكومات أن تواصل أو أن تزيد استثماراتها في الأبحاث الزراعية لأن تطوير أنماط جديدة من الأبحاث ثم استخدام نتائجها على الأرض بطريقة مستدامة قد يستغرق سنوات أو عقودا من الزمن. وسوف تحتاج البلدان النامية ولا سيما البلدان الكثيفة السكان، إلى التعاون الدولي للحصول على نتائج هذه الأبحاث وعلى التكنولوجيا التي تهدف إلى تحسين الانتاج الزراعي في أماكن محدودة. وبصفة أعم، تستمر الحاجة إلى التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية في جوانب أخرى كثيرة من الاحتياجات الأساسية للزراعة. **[وثمة حاجة أيضا إلى مواصلة العمل في منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة الدولية في الزراعة، ومتابعة سياسات غذائية وسياسات تجارية عامة تعمل على تشجيع المنتجين والمستهلكين على الاستفادة من الموارد المتاحة بطريقة سليمة ومستدامة اقتصاديا، مع مراعاة تقديم معاملة خاصة وتفاضلية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، ومستوردي الأغذية العامة.]** أو **[وثمة حاجة أيضا إلى مزيد من العمل والتحليل التجريبي في المناقشات بشأن فوائد إزالة القيود التجارية.]** أو **[وثمة حاجة إلى التنفيذ الفعال للاتفاقية الزراعية لمنظمة التجارة العالمية.]**

التصحر والجفاف

٥٤ - **(متفق عليها)** إن الحكومات مدعوة لإبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وخاصة في أفريقيا، بالتوقيع أو التصديق عليها أو قبولها أو إقرارها و/أو الانضمام اليها وتنفيذها في أقرب وقت ممكن، وهي الاتفاقية التي دخلت حيز النفاذ في ٢٦

كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ولتقديم الدعم الى الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية التي ستعقد في روما في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والمشاركة فيها مشاركة نشطة.

٥٥ - ويحث المجتمع الدولي على الاعتراف بأهمية وضرورة التعاون الدولي والشراكة في مكافحة التصحر والحد من آثار الجفاف. [**ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، أن يقدم الدعم الى الآلية العالمية التي ستكون لها القدرة حقا على زيادة فعالية وكفاءة الموارد المالية الاضافية الجديدة وضمان توفيرها من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية ومرفقاتها، وأن يسهم في القضاء على الفقر الذي هو أحد النتائج الرئيسية المترتبة على التصحر والجفاف في غالبية البلدان المتأثرة.**] **أو** [**وينبغي للمجتمع الدولي؛ ولا سيما البلدان المتقدمة النمو أن يقدم أيضا الدعم الى الآلية العالمية في عملها لتيسير تعبئة الموارد المالية الكافية لتعزيز تنفيذ الاتفاقية ومرفقاتها الإقليمية.**] [**ينبغي أن يتم دون تأخير الاضطلاع بنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، والصالحة اقتصاديا والمقبولة اجتماعيا، الى البلدان النامية، فيما يتصل بمكافحة التصحر و/أو الحد من آثار الجفاف، بغية الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة.**]

التنوع البيولوجي

٥٦ - **(متفق عليها)** تظل هناك حاجة ملحة الى حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام له، والتقاسم العادل والمنصف للفوائد المتأتية عن استخدام الموارد الجينية. إن الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي تنشأ بصورة رئيسية عن تدمير الموئل والجني المفرط، والتلوث، والإدخال غير المناسب للنباتات والحيوانات الأجنبية. وهناك حاجة ملحة لأن تقوم الحكومات والمجتمع الدولي، بدعم من المؤسسات الدولية ذات الصلة، وحسب الاقتضاء، بما يلي:

(أ) **(متفق عليها)** اتخاذ اجراء حاسم لحفظ الجينات والأنواع والنظم الإيكولوجية وصونها بغية تعزيز الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي؛

(ب) **(متفق عليها)** التصديق على اتفاقية التنوع البيولوجي وتنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا جنبا الى جنب مع مقررات مؤتمر الأطراف، بما في ذلك التوصيات بشأن التنوع البيولوجي الزراعي، ومبادرة جاكرتا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي، والمتابعة الحثيثة للمهام الأخرى التي حددها مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة في برنامج العمل الخاص بالتنوع البيولوجي الأرضي[٢٦] في إطار نهج الأنظمة الإيكولوجية المعتمد في الاتفاقية؛

(ج) **(متفق عليها)** اتخاذ إجراءات ملموسة للتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناجمة عن استخدام الموارد الجينية، بما يتفق مع أحكام الاتفاقية ومقررات مؤتمر الأطراف بشأن أمور منها الوصول الى الموارد الجينية وتناول التكنولوجيا البيولوجية وفوائدها؛

(د) **(متفق عليها)** إيلاء مزيد من الاهتمام للحصول على موارد مالية جديدة اضافية لتنفيذ الاتفاقية؛

(هـ) **(متفق عليها)** تيسير نقل التكنولوجيات بما فيها التكنولوجيا البيولوجية الى البلدان النامية، بما يتفق مع أحكام الاتفاقية؛

(و) **(متفق عليها)** احترام معارف وابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية التي تجسد أنماط المعيشة التقليدية والمحافظة عليها وصونها، وتشجيع التقاسم المنصف للفوائد المتأتية عن المعارف التقليدية كي يتسنى حماية تلك المجتمعات ومكافأتها بما يتفق مع حكم اتفاقية التنوع البيولوجي، ووفقا لمقررات مؤتمر الأطراف؛

(ز) **(متفق عليها)** العمل على إنجاز بروتوكول السلامة البيولوجية في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي على أن يكون مفهوما جواز استخدام المبادئ التوجيهية التقنية الدولية المتعلقة بالسلامة في مجال التكنولوجيا البيولوجية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة على اعتبار أنها آلية مؤقتة خلال عملية وضعه، والعمل على إكماله بعد إبرامه، بما في ذلك وضع التوصيات المتعلقة ببناء القدرة المتصلة بالسلامة البيولوجية؛

(ح) **(متفق عليها)** التشديد على أهمية قيام الأطراف بانشاء آلية تنسيق مركزية بما يتفق مع أحكام الاتفاقية؛

(ط) **(متفق عليها)** الاعتراف بدور المرأة في حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية؛

(ي) **(متفق عليها)** تقديم الدعم الضروري لدمج حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية في الخطط الإنمائية الوطنية؛

(ك) **(متفق عليها)** تعزيز التعاون الدولي لتطوير بناء القدرة الوطنية وتعزيزها، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات؛

(ل) **(متفق عليها)** توفير تدابير حافزة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية للنهوض بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، والنظر في الوسائل اللازمة لتعزيز قدرات البلدان النامية على التنافس، على الموارد البيولوجية في السوق الناشئة، وفي الوقت ذاته تحسين عمل تلك السوق.

السياحة المستدامة

٥٧ - **(متفق عليها)** إن السياحة هي الآن إحدى أكبر الصناعات في العالم، وأسرع القطاعات الاقتصادية نموا. والنمو المتوقع في قطاع السياحة والاعتماد المتزايد لكثير من البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، على هذا القطاع بوصفه من أكبر القطاعات التي تتوافر فيها الأعمال التي تسهم في الاقتصادات المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية يبرز الحاجة الى إيلاء اهتمام خاص للعلاقة بين الحفاظ على البيئة وحمايتها من ناحية والسياحة المستدامة من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد، فإن الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتوسيع المفهوم التقليدي للسياحة ليشمل المفهوم الثقافي والسياحة الإيكولوجية، جديرة بأن تولى اعتبارا خاصا، وبأن تقدم لها المساعدة من المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

٥٨ - **(متفق عليها)** وهناك حاجة الى النظر أيضا في أهمية السياحة في سياق جدول أعمال القرن ٢١. والسياحة، شأنها شأن سائر القطاعات، تستخدم الموارد وتولد النفايات، وتنجم عنها تكاليف وفوائد بيئية وثقافية واجتماعية. وبغية تحقيق أنماط مستدامة من الاستهلاك والانتاج في قطاع السياحة فمن الضروري تعزيز تطوير السياسة الوطنية وتعزيز القدرة في مجالات التخطيط المادي، وتقييم الآثار، واستخدام الأدوات الاقتصادية والتنظيمية، وفي مجالات المعلومات والتعليم والتسويق. وثمة شاغل خاص هو تدهور التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الهشة مثل الشعب المرجانية، والجبال والمناطق الساحلة والمستنقعات.

٥٩ - **(متفق عليها)** ينبغي أن يتم وضع السياسات وتنفيذها بالتعاون مع جميع الأطراف المهتمة، وخاصة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية والأصلية. كما ينبغي للجنة أن تضع برنامج عمل دوليا موجها نحو العمل بشأن السياحة المستدامة، يتم تحديده بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وغيرها من الهيئات ذات الصلة.

٦٠ - **(متفق عليها)** والتنمية المستدامة للسياحة ذات أهمية لجميع الدول ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك حاجة الى تعاون دولي لتيسير تنمية السياحة في البلدان النامية، بما في ذلك تنمية وتسويق السياحة الإيكولوجية، مع مراعاة أهمية سياسات الحفظ اللازمة لتأمين الفوائد على المدى الطويل من تنمية هذا القطاع وعلى الأخص في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في سياق برنامج عمل التنمية المستدامة في تلك الدول.

الدول الجزرية الصغيرة النامية

٦١ - **(متفق عليها)** يؤكد المجتمع الدولي مجددا التزامه بتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد قامت لجنة التنمية المستدامة بإجراء استعراض منتصف المدة لمجالات برنامجية مختارة في برنامج العمل أثناء دورتها الرابعة لعام ١٩٩٦. وستضطلع اللجنة في دورتها السادسة لعام ١٩٩٨ باستعراض لجميع الفصول والقضايا المتبقية من برنامج العمل. ومن المقرر أن يُجرى في عام ١٩٩٩ استعراض كامل وشامل لبرنامج العمل يكون منسجما مع استعراض المؤتمرات العالمية الأخرى للأمم المتحدة. واتخذت اللجنة في دورتها الخامسة مقررا بشأن طرائق إجراء استعراض كامل لبرنامج العمل بما في ذلك عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تستغرق يومين قبل انعقاد دورتها الرابعة والخمسين مباشرة لغرض إجراء تقييم متعمق لتنفيذ برنامج العمل. وسيكون التنفيذ الكامل للمقرر إسهاما مهما في تحقيق أهداف مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٢ - **(متفق عليها)** وتُبذل جهود كبيرة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتنفيذ برنامج العمل. ومن الضروري استكمال هذه الجهود بدعم مالي فعال من المجتمع الدولي. وتُعد المساعدة الخارجية لبناء الهياكل الأساسية اللازمة وبناء القدرة الوطنية، بما في ذلك القدرة البشرية والمؤسسية، وتيسير الحصول على معلومات عن ممارسات التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا طبقا للفقرة ٣٤-١٤ (ب) من جدول أعمال القرن ٢١ أمورا هامة جدا بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية ليتسنى لها تحقيق أهداف برنامج العمل بصورة فعالة. ومن أجل المساعدة في بناء القدرات الوطنية، ينبغي تنفيذ شبكة المعلومات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية في أقرب وقت ممكن، مع تقديم الدعم إلى المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة.

الكوارث الطبيعية

٦٣ - **(متفق عليها)** تُسفر الكوارث الطبيعية عن نتائج لا تتناسب مع قدرات البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات النظم الإيكولوجية الهشة للغاية. وينبغي لبرامج التنمية المستدامة إعطاء أولوية أكبر لتنفيذ الالتزامات المعلنة في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية (يوكوهاما، اليابان، ٢٣-٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤) (انظر A/CONF.172/9 و Add.1). وثمة حاجة بصفة خاصة إلى بناء القدرات للتخطيط للكوارث ولإدارتها ولتشجيع وتيسير نقل تكنولوجيات الإنذار المبكر إلى البلدان المعرضة للكوارث، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال.

٦٤ - **(متفق عليها)** ومع التسليم بضرورة القيام بمزيد من الأعمال في مختلف أنحاء العالم، فإن هناك حاجة بصفة خاصة إلى تقديم المزيد من المساعدة إلى البلدان النامية من أجل:

(أ) **(متفق عليها)** تعزيز الآليات والسياسات المصممة لتخفيف حدة الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية، وتحسين التأهب لها وإدماج اعتبارات الكوارث الطبيعية في التخطيط الإنمائي، بما في ذلك عن طريق الوصول إلى الموارد لتخفيف حدة الكوارث والتأهب والاستجابة لها والإبلال منها؛

(ب) **(متفق عليها)** تحسين الوصول إلى التكنولوجيا ذات الصلة والتدريب على تقييم الأخطار والمجازفات وإقامة شبكات الإنذار المبكر، وعلى الوقاية من الكوارث البيئية، على نحو ينسجم مع الاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛

(ج) **(متفق عليها)** تقديم وتيسير الدعم التقني والعلمي والمالي من أجل التأهب للكوارث والاستجابة لها في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

[الكوارث التكنولوجية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري]

أو

[الكوارث المماثلة التي لها أثر ضار على البيئة]

٦٥ - تُشكل **[الكوارث التكنولوجية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري] [الكوارث المماثلة التي لها أثر ضار على البيئة]** عقبة كبيرة في طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان كثيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف تعاونه في مجال اتقاء **[الكوارث التكنولوجية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري] [الكوارث المماثلة التي لها أثر ضار على البيئة]** وتخفيف حدتها، والإغاثة من الكوارث والإصلاح بعد وقوع الكوارث وذلك من أجل تعزيز قدرات البلدان المتضررة على التصدي لهذه الحالات.

٣ - وسائل التنفيذ

الموارد والآليات المالية

٦٦ - تؤدي الموارد والآليات المالية دورا رئيسيا في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وبوجه عام، سيتولى القطاعان العام والخاص في بلد ما تمويل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وتعد المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة للبلدان النامية أحد المصادر الرئيسية للتمويل الخارجي، وستلزم موارد جديدة وإضافية كبيرة لتمويل التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ولهذا ينبغي الوفاء على وجه السرعة بجميع الالتزامات المالية لجدول أعمال القرن ٢١ [وبأهدافه]، ولا سيما ما ورد منها في الفصل ٣٣، [بما في ذلك الأهداف] [وكذلك الأهداف] المتصلة بتقديم موارد جديدة وإضافية تكون كافية ومضمونة على السواء. ومن الضروري بذل جهود جديدة لكفالة إسهام جميع مصادر التمويل في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٦٧ - **[ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة للبلدان النامية، وخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نموا، أحد المصادر الرئيسية للتمويل الخارجي، وهي أساسية من أجل قيامها بالتنفيذ الفوري [التام] والفعال لجدول أعمال القرن ٢١. ولا يمكن [في هذه المرحلة،] الاستعاضة عن المساعدة الإنمائية الرسمية بوجه عام بتدفقات رأس المال الخاص]**. ولهذا ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بما أخذته على نفسها من التزامات ببلوغ هدف الأمم المتحدة وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في أقرب وقت ممكن. وفي هذا السياق، يشكل الهبوط الحالي في اتجاه نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة الناتج القومي الإجمالي مصدرا للقلق. وينبغي مضاعفة الجهود المبذولة لعكس هذا الاتجاه، مع مراعاة ضرورة تحسين نوعية وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي لجميع البلدان أن تعالج العوامل الأساسية التي أدت إلى هذا الهبوط وذلك من منطلق روح الشراكة العالمية. وينبغي وضع استراتيجيات لزيادة دعم المانحين لبرامج المعونات ولإحياء الالتزامات التي أعلنها المانحون في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وسبق لبعض البلدان أن حقق أو تجاوز هدف الـ ٠,٧ في المائة المتفق عليه. ولا تزال التدفقات المالية الرسمية إلى البلدان النامية، وخاصة إلى أقل البلدان نموا، تُشكل أحد العناصر الأساسية للشراكة التي يجسدها جدول أعمال القرن ٢١. وتؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دورا هاما، في جملة أمور، في بناء القدرات، وفي الهياكل الأساسية، وفي مجال مكافحة الفقر وحماية البيئة في البلدان النامية، كما تقوم بدور حاسم في أقل البلدان نموا. **[وقد تؤدي التدفقات المالية الرسمية [المساعدة الإنمائية الرسمية] دورا حفازا هاما أيضا في تشجيع ما تبذله البلدان، حيثما يقتضي الأمر، من جهود لإصلاح السياسات [وتشجيع الاستثمارات الخاصة]]**.

٦٨ - **(متفق عليها)** ويعد ما تقوم به المؤسسات المالية المتعددة الأطراف من عمليات تمويل عن طريق آلياتها التساهلية أمرا جوهريا أيضا فيما تبذله البلدان النامية من جهود لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تنفيذا تاما على النحو الوارد في جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي لهذه المؤسسات مواصلة الاستجابة للاحتياجات والأولويات الإنمائية للبلدان النامية. كما ينبغي للبلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها على وجه السرعة في إطار إعادة التغذية الحادية عشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية.

٦٩ - * **(متفق عليها)** من المهم للبلدان النامية التزام المانحين الكامل والمستمر بتمويل عمليات مرفق البيئة العالمي على نحو ملائم ومستدام وقابل للتنبؤ به كيما يتسنى مواصلة تحقيق المنافع البيئية العالمية. وتحث البلدان المانحة على الاشتراك في توفير موارد جديدة وإضافية، بهدف تقاسم الأعباء بشكل منصف، عن طريق تغذية مرفق البيئة العالمي تغذية مرضية تتيح إمكانية تقديم منح وتمويل تساهلي يرميان إلى تحقيق منافع بيئية عالمية ويعززان بالتالي التنمية المستدامة. وينبغي النظر في زيادة استكشاف مرونة الولاية الحالية لمرفق البيئة العالمي في دعم الأنشطة الرامية إلى تحقيق منافع بيئية عالمية. وفيما يتعلق بدورة المشاريع، ينبغي بذل جهود إضافية لمواصلة تنظيم عملية صنع القرار من أجل المحافظة على

---

* احتفظت الفلبين بموقفها بالنسبة لهذه الفقرة، وأعربت عن رغبتها في أن يسجل ذلك في التقرير النهائي للدورة.

إطار ديمقراطي فعال وكفؤ، ومتسم بالشفافية أيضا، وقائم على المشاركة. ولدى قيام مرفق البيئة العالمي بعمله ككيان تنفيذي للآلية المالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، ينبغي عليه مواصلة عمله على نحو يتمشى مع هاتين الاتفاقيتين ويشجع على تنفيذهما. وينبغي على وكالات المرفق المنفذة وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي أن تعزز، حسب الاقتضاء وبما يتماشى مع ولايات كل منها، تعاونها على جميع الأصعدة، بما فيها الصعيد الميداني.

[٧٠ - وهناك أيضا ضرورة للاستخدام الفعال لمستوى مرتفع من موارد صناديق وبرامج الأمم المتحدة، من أجل دعم جهود البلدان النامية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. كما ينبغي تعزيز المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المسند إليها القيام بأدوار محددة لتمكينها من دعم جهودها بصورة فعالة.] [وهناك ضرورة لزيادة الموارد المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية زيادة كبيرة، على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون، بما يتمشى والاحتياجات المطردة للبلدان النامية (قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠، الفقرة ٩).]

٧١ - **[متفق عليها]** ورأس المال الخاص أداة رئيسية للنمو الاقتصادي في عدد متزايد من البلدان النامية. وينبغي تعبئة مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي الخاص بالنظر لأهميته المتزايدة. وبغية حفز مستويات أعلى من الاستثمار الخاص، ينبغي على الحكومات أن تعمل على كفالة استقرار الاقتصاد الكلي، واتباع سياسة مفتوحة إزاء التجارة والاستثمار، وإقامة نظام قانوني ونظام مالي عاملين بشكل جيد. وينبغي إجراء مزيد من الدراسات، بضمنها دراسات عن تهيئة البيئة الملائمة، على الصعيدين الوطني والدولي، لتسهيل الاستثمار الأجنبي الخاص، ولا سيما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية، وتعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة. وكيما يكفل دعم هذه الاستثمارات لأهداف التنمية المستدامة من المهم جدا أن توفر الحكومات الوطنية للبلدان المستثمرة والمتلقية على السواء الأطر والحوافز التنظيمية الملائمة للاستثمار الخاص. ولهذا، ينبغي الاضطلاع بمزيد من العمل لوضع سياسات وتدابير ترمي إلى تشجيع تدفقات الاستثمارات الطويلة الأجل إلى البلدان النامية في الأنشطة التي تزيد من قدرتها الإنتاجية وتقلل من تقلبات هذه التدفقات. ويشجع ما نحو المساعدة الإنمائية الرسمية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على تقوية التزامهم بدعم الاستثمار في البلدان النامية على نحو يعزز معا النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية.

٧٢ - **(متفق عليها)** وما زالت مشكلة الديون الخارجية تضعف جهود البلدان النامية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وبغية حل مشاكل الديون المتبقية على البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، ينبغي للبلدان الدائنة والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية أن تواصل جهودها الرامية للوصول إلى حلول فعالة ومنصفة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الدين، بما في ذلك اتخاذ تدابير لتخفيف عبء الدين وإعادة جدولة الدين، وتخفيض الدين، وتحويل الدين، وعند الاقتضاء، إلغاء الدين، وكذلك تقديم منح وتدفقات بشروط ميسرة تساعد في استعادة الجدارة الائتمانية. وتمثل "المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة

المثقلة بالدين" التي قام بها البنك الدولي بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي والتي تحظى بدعم البلدان الدائنة الأعضاء في "نادي باريس" تطورا هاما في تخفيف مشكلة الديون المتعددة الأطراف. ويتطلب تنفيذ المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين توافر موارد مالية إضافية من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف دون أن يؤثر ذلك على الدعم اللازم للأنشطة الإنمائية للبلدان النامية.

٧٣ - وهناك ضرورة بوجود فهم أوفى لأثر المديونية على مواصلة البلدان النامية للتنمية المستدامة. **[وتحقيقا لهذا الغرض [ينبغي لـ] [بإمكان] البنك الدولي ومصرف النقد الدولي أن يتعاونا مع الأونكتاد والأمانة العامة للأمم المتحدة في موالاة النظر في علاقة الترابط بين المديونية والتنمية المستدامة للبلدان النامية.]**

[٧٤ - و [بوجه هام،] سيأتي التمويل اللازم لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ من القطاعين العام والخاص للبلدان نفسها. ويمكن أن تشمل السياسات المتعلقة بتعزيز تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك توفير الائتمانات، إجراء إصلاحات سليمة تتعلق بالاقتصاد الكلي، بضمنها إصلاحات للسياسات المالية والنقدية، واستعراض الإعلانات الحالية وإصلاحها والتشجيع على الإدخار الشخصي وإمكانية الحصول على ائتمانات، ولا سيما الائتمانات الصغيرة جدا، وبخاصة للنساء. ويقرر كل بلد بنفسه سياساته بهذا الشأن، آخذا في الاعتبار ما يتميز به من خصائص وما لديه من قدرات، ومستوى التنمية الذي بلغه، حسبما هي مبينة على وجه الخصوص في استراتيجيته الإنمائية المتعلقة بالتنمية المستدامة، حيثما وجدت.]

٧٥ - وتدعو الحاجة إلى جعل أشكال الإعانات الحالية **أكثر شفافية** بغية زيادة الوعي بأثرها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الفعلي، وإصلاحها أو إلغائها إذا اقتضى الأمر. وينبغي تشجيع زيادة البحث على الصعيدين الوطني والدولي في هذا المجال من أجل مساعدة الحكومات في تحديد الإعانات التي تنجم عنها آثار مشوهة للسوق وضارة اجتماعيا وبيئيا، وفي النظر في إمكانية إلغاء الإعانات تدريجيا. **[مع وضع مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة في الاعتبار]**، وينبغي أن تراعي تخفيضات الإعانات مراعاة كاملة الظروف الخاصة بكل بلد على حدة، وإن تنظر فيما يحتمل أن ينشأ عنها من آثار تراجعية. ومن المستصوب كذلك استخدام التعاون والتنسيق الدوليين في التشجيع على تخفيض الإعانات حيثما تترتب عليها آثار هامة في القدرة التنافسية.

٧٦ - وبغية الحد من الحواجز التي تعترض توسيع نطاق استخدام الأدوات الاقتصادية، ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تجمع المعلومات المتعلقة باستخدام الأدوات الاقتصادية وأن تتقاسم تلك المعلومات، كما ينبغي لها إدخال برامج رائدة تبين، في جملة أمور، أفضل طريقة للانتفاع من تلك الأدوات مع السعي في الوقت نفسه إلى تجنب الآثار السلبية **[على البلدان النامية بوجه خاص] [على معدلات التبادل التجاري والقدرة التنافسية التجارية للبلدان النامية]** وعند إدخال الأدوات الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة تكلفة الأنشطة الاقتصادية للأسر المعيشية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ينبغي للحكومات أن تبحث البدء تدريجيا في إدخال برامج لتثقيف الجمهور وتوفير مساعدة تقنية هادفة كاستراتيجيات للحد من الآثار التوزيعية. **[وتشير دراسات مختلفة وخبرات عملية شتى في عدد من البلدان إلى قدرة الأدوات الاقتصادية على إيجاد احتمالات رابحة من جميع الوجوه عن طريق تحويل سلوك المستهلكين والمنتجين**

صوب اتجاهات أكثر استدامة، مع قدرتها في الوقت نفسه على توفير موارد مالية للتنمية المستدامة أو تخفيض الضرائب في مجال آخر].

٧٧ - [متفق عليها] وهناك عدد من الآليات المالية الابتكارية قيد المناقشة في الوقت الراهن في المحافل الدولية والوطنية ولكنها لم تتطور مفاهيميا بعد بشكل كامل. ومن المقرر أن يقدم الأمين العام تقريرا عن آليات التمويل الابتكارية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧. وإزاء الاهتمام الواسع النطاق بها، تدعى المنظمات المناسبة، بما في ذلك الأونكتاد والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى النظر في إجراء دراسات تطلعية لاتخاذ إجراء منسق بشأن تلك الآليات، وتقاسمها مع لجنة التنمية المستدامة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وفي هذا السياق، لا ينبغي للتمويل الابتكاري أن يحل محل المساعدة الإنمائية الرسمية بل ينبغي له أن يكملها. وينبغي مواصلة استكشاف مبادرات جديدة للتنفيذ التعاوني للأهداف البيئية والإنمائية بموجب هياكل حوافز ذات نفع متبادل.]

[٧٧ مكررا* وفي سياق برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة المقبل، تقر اللجنة بالمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، والشركات التجارية، وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وتشجع على تقديم مساهمات. وتمثل التوصيات الصادرة عن الاجتماع الرابع لفريق الخبراء بشأن المسائل المالية لجدول أعمال القرن ٢١، الذي استضافته حكومة شيلي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، تمثل بوجه خاص أساسا هاما لأعمال المتابعة في اللجنة. وإذ تدرك البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة العمل الهام الذي تقوم به اجتماعات أفرقة الخبراء هذه، فإنها تدعى إلى تأييد عقد اجتماعات من هذا القبيل في المستقبل بهدف تقديم مزيد من التوصيات والمدخلات إلى اللجنة، وعلى الأخص إلى دورتها التي ستعقد في سنة ٢٠٠٠.]

أو

[٧٧ مكررا وينبغي وضع عملية حكومية دولية ملائمة من أجل '١' النظر في استجابات مبنية على سياسات عملية للتوصيات الصادرة عن اجتماعات فريق الخبراء بشأن المسائل المالية لجدول أعمال القرن ٢١؛ و '٢' إعداد استراتيجيات ممكنة للتنفيذ؛ و '٣' توضيح أدوار المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار العام والخاص وآليات التمويل الابتكارية في التنمية المستدامة. وينبغي للعملية الحكومية الدولية أن تقدم تقريرا إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها التي ستعقد في سنة ٢٠٠٠].**

---

* لم يتم التفاوض على هذه الفقرة، ولكنها أدرجت بناء على طلب النرويج.

** لم يتم التفاوض على هذا التعديل في الفقرة التي أدرجت بناء على طلب النرويج، ولكنه أدرج بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية.

نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا

٧٨ - يعتبر توافر المعلومات العلمية والتكنولوجية وإمكانية الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها من المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة. وهناك حاجة ملحة بالنسبة للبلدان النامية لتأمين الحصول بصورة أكبر على التكنولوجيات السليمة بيئيا إذا ما أريد لها أن تفي بالالتزامات المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ويمكن أن تؤثر قدرة البلدان النامية على المشاركة في سرعة تقدم العلم والتكنولوجيا والاستفادة منها والإسهام فيها تأثيرا كبيرا في تنميتها. وهذا ما يدعو إلى التعجيل بالوفاء بجميع [**الالتزامات**] [**الأهداف**] الواردة في الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم حسب الاقتضاء بتشجيع وتيسير وتمويل الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا والدراية المناظرة، ونقلها وبصفة خاصة إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، على النحو الذي يتفق عليه بصورة متبادلة، مع مراعاة ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي الاعتماد على الأشكال الراهنة من التعاون التي تشمل القطاعين العام والخاص في البلدان النامية والمتقدمة النمو وتوسيع نطاقها. ومن المهم في هذا السياق التعرف على الحواجز والقيود الموضوعة أمام نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا المملوكة للقطاعين العام والخاص، وذلك بغية تخفيف هذه القيود والقيام في الوقت نفسه بإيجاد حوافز خاصة، مالية وغير ذلك، من أجل نقل هذه التكنولوجيات. وينبغي في هذا الصدد، القيام باستعراض منتظم لتقدم [**الالتزامات**] [**الأهداف**] الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ كجزء من برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة.

٧٩ - ويعد نقل التكنولوجيا وتطوير القدرات البشرية والمؤسسية على التكيف مع التكنولوجيات واستيعابها ونشرها، فضلا عن توليد المعارف والابتكارات التقنية، جزءا من العملية ذاتها، ويجب أن يعطى ذلك قدرا مساويا من الأهمية. [**ونظرا لأن نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية لا يمكن أن يقتصر على قوى السوق وحدها، فإن على الحكومات أن تقوم بدور هام في توفير مؤسسات البحث والتطوير وتقديم الحوافز اللازمة لتشجيع تنمية القدرات المؤسسية والبشرية على نقل التكنولوجيا بصورة فعالة والإسهام في هذه التنمية، مع مراعاة ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية.**].

٨٠ - (**متفق عليها**) ويتم في القطاع الخاص إعداد وحفظ قدر كبير من أكثر التكنولوجيات السليمة بيئيا تقدما. وقد يساعد إيجاد بيئة تمكينية من جانب كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، بما في ذلك التدابير الاقتصادية والمالية الداعمة، فضلا عن إيجاد شبكة عملية للأنظمة البيئية وآليات التحقق من الامتثال، على حفز استثمار القطاع الخاص في مجال التكنولوجيا السليمة بيئيا ونقلها إلى البلدان النامية. وينبغي دراسة الوسائل الجديدة للوساطة المالية من أجل تمويل التكنولوجيات السليمة بيئيا مثل "حدود الائتمان الخضراء". كما ينبغي أن تقوم الحكومات والمؤسسات الإنمائية الدولية ببذل المزيد من الجهود لتيسير نقل التكنولوجيا المملوكة ملكية خاصة إلى البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا بشروط تساهلية، على النحو الذي يتفق عليه بصورة متبادلة.

٨١ - (**متفق عليها**) وتحتفظ الحكومات والمؤسسات العامة بنصيب من التكنولوجيا أو تمتلك هذا النصيب أو ينتج من البحوث والأنشطة الإنمائية الممولة من الأموال العامة. وتتيح السيطرة الحكومية على المعارف التكنولوجية التي تنتج في مؤسسات البحث والتطوير الممولة من الأموال العامة وتأثيرها عليها إمكانية توليد التكنولوجيات المملوكة ملكية عامة التي يمكن أن يتاح للبلدان النامية الحصول عليها، كما قد تكون وسيلة هامة للحكومات من أجل حفز نقل التكنولوجيا التي يملكها القطاع الخاص. ويتعين الترحيب بالمقترحات الخاصة بمتابعة دراسة الخيارات فيما يتعلق بتلك التكنولوجيات وأنشطة البحث والتطوير الممولة من الأموال العامة.

٨٢ - (**متفق عليها**) ويتعين على الحكومات إيجاد إطار قانوني يتعلق بالسياسة العامة بحيث يساعد على استثمارات القطاع الخاص المتصلة بالتكنولوجيا وعلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وينبغي للحكومات والمؤسسات الإنمائية الدولية أن تواصل أداء دور رئيسي في إنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص، داخل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال وفيما بينها. وتعتبر هذه الشراكات ضرورية لربط مزايا ـ إمكانية حصول القطاع الخاص على التمويل والتكنولوجيا، والكفاءة الإدارية والخبرات المتصلة بتنظيم المشاريع والدراية الفنية الهندسية - مع قدرة الحكومات على تهيئة بيئة للسياسة العامة تساعد على استثمارات القطاع الخاص المتصلة بالتكنولوجيا وبلوغ أهداف التنمية المستدامة في الأجل الطويل.

٨٣ - (**متفق عليها**) ويمكن أن يساهم إنشاء مراكز نقل التكنولوجيا على مختلف الأصعدة، بما في ذلك الصعيد الإقليمي، مساهمة كبيرة في تحقيق أهداف نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن تتعاون الهيئات والأجهزة التابعة للأمم المتحدة بما فيها، حسب الاقتضاء، التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجان الإقليمية.

٨٤ - (**متفق عليها**) ويمكن أن تقوم الحكومات والمؤسسات الإنمائية الدولية بدور هام يتمثل في الجمع بين شركات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، ليتسنى لها إيجاد صلات عمل مستدامة ومفيدة بصورة متبادلة. وينبغي توفير الحوافز لتنشيط بناء المشاريع المشتركة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، وينبغي دعم برامج الإنتاج الأنظف في الشركات العامة والخاصة.

٨٥ - (**متفق عليها**) وينبغي أن تتخذ حكومات البلدان النامية تدابير مناسبة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. ويمكن أن تشمل تلك التدابير إقامة شبكة لنظم ومصادر المعلومات الوطنية الموجودة عن التكنولوجيات السليمة بيئيا، وبناء شبكة لمراكز الانتاج الوطنية الأكثر

نظافة، فضلا عن إقامة مراكز إقليمية قطاعية لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وينبغي للبلدان المانحة والمنظمات الدولية المهتمة بالأمر أن تزيد من المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية في هذه الجهود بوسائل مثل دعم الترتيبات الثلاثية والمساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٨٦ - (**متفق عليها**) وينبغي إيلاء الاهتمام إلى تقييم الاحتياجات التكنولوجية كأداة تستخدمها الحكومات في تحديد حافظة لمشاريع نقل التكنولوجيا وأنشطة بناء القدرات التي يتعين الاضطلاع بها لتيسير وتعجيل تطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا واعتمادها ونشرها في قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني. كما أن من المهم بالنسبة للحكومات أن تشجع إدماج تقييم التكنولوجيا البيئية مع تقييم الاحتياجات من التكنولوجيا كأداة هامة لتقييم التكنولوجيات السليمة بيئيا والأنظمة المتصلة بالاستخدام المناسب لتلك التكنولوجيات في مجالات التنظيم والإدارة والموارد البشرية.

٨٧ - (**متفق عليها**) وتدعو الحاجة إلى تعزيز استكشاف شبكات الإعلام والاتصال الالكترونية العالمية وزيادة إمكانياتها بما يمكّن البلدان من أن تختار من بين الخيارات التكنولوجية المتاحة ما هو أنسب لاحتياجاتها. وينبغي للمجتمع الدولي في هذا الصدد أن يساعد البلدان النامية على زيادة قدراتها.

بناء القدرات

٨٨ - (**متفق عليها**) بعد تجديد الالتزام والدعم من جانب المجتمع الدولي جوهريا لدعم الجهود الوطنية المبذولة في مجال بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال.

٨٩ - (**متفق عليها**) وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في جملة أمور، أن يقوم من خلال برنامج بناء القدرات للقرن ٢١ الذي يضطلع به، أن يولي الاهتمام على سبيل الأولوية لبناء القدرات من أجل إعداد استراتيجيات للتنمية المستدامة تستند إلى نهج المشاركة. وينبغي في هذا الصدد تقديم المساعدة إلى البلدان النامية بوجه خاص في مجالات تصميم البرامج والمشاريع وتنفيذها وتقييمها.

٩٠ - (**متفق عليها**) وينبغي أن تولي جهود بناء القدرات اهتماما خاصا لاحتياجات المرأة من أجل كفالة استخدام مهاراتها وخبراتها في اتخاذ القرارات على جميع المستويات. كما ينبغي الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للسكان الأصليين. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تواصل إعطاء أولوية عالية لتمويل بناء القدرات لأغراض التنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لتعزيز قدرة البلدان النامية على استيعاب وتوليد التكنولوجيات. والتعاون الدولي بحاجة إلى دعم لتعزيز القدرات المحلية للبلدان النامية على استخدام التطورات العلمية والتكنولوجية من الخارج وتكييفها للظروف المحلية. كما ينبغي زيادة تشجيع دور القطاع الخاص في بناء القدرات وتعزيزه. وينبغي زيادة الدعم المقدم في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل بناء القدرات من خلال

ترتيبات التعاون "الثلاثي". ويحتاج كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة إلى تعزيز جهودها لوضع وتنفيذ استراتيجيات لتقاسم الخبرات والبيانات في مجال البيئة بفعالية أكبر.

العلم

٩١ - **(متفق عليها)** يتعين إجراء زيادة ملموسة في الاستثمار العام والخاص في مجالات التعليم والتثقيف والتدريب والبحث والتطوير، مع التأكيد على ضرورة ضمان تكافؤ الفرص للبنات والنساء.

٩٢ - **(متفق عليها)** إن البراهين العلمية اليقينية تسهل التوصل إلى توافق آراء على الصعيد الدولي. ولا بد من زيادة التعاون العلمي، لا سيما بين التخصصات الأكاديمية المختلفة، للتحقق من الأدلة العلمية وجعلها في متناول البلدان النامية. وهذه الأدلة هامة لتقييم الظروف والتغيرات البيئية. ويتعين أيضا على الحكومات والدوائر الأكاديمية والمؤسسات العلمية تحسين فرص الحصول على المعلومات العلمية المتصلة بالبيئة وبالتنمية المستدامة. وربما يكون من المفيد لتحقيق هذا الغرض تعزيز الشبكات الإقليمية والعالمية القائمة.

٩٣ - **(متفق عليها)** ويعتبر بذل الجهود المضاعفة لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية وتنميتها هدفا بالغ الأهمية. وينبغي أن تواصل الوكالات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية والحكومات، وبعض الآليات المعنية بالتمويل زيادة الدعم الذي تقدمه إلى البلدان النامية. وينبغي أيضا الاهتمام بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال.

٩٤ - **(متفق عليها)** ويتعين أيضا على المجتمع الدولي أن يتعاون تعاونا إيجابيا على تشجيع الابتكار في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بهدف تخفيف الأثر البيئي، وذلك بطرق منها اتباع نهج قائمة على احتياجات المستعملين في مجال نقل التكنولوجيا والتعاون.

التعليم والتوعية

٩٥ - **(متفق عليها)** يزيد التعليم مستوى الرفاه الإنساني ويلعب دورا حاسما في تحويل الناس إلى أفراد منتجين ومسؤولين في المجتمع. وثمة شرط جوهري للتنمية المستدامة هو وجود نظام تعليمي يخصص له ما يكفيه من التمويل ويتسم بفعالية في جميع المراحل، لا سيما مرحلتيه الابتدائية والثانوية؛ ويكون مفتوحا أمام الكافة، ليرتقي بطاقة الإنسان ويزيد درجة رفاهه. ومواضيع التعليم الأساسية لغرض الاستدامة هي التعليم على مدى العمر، والتعليم الجامع لعدة اختصاصات، والشراكة، والتعليم المتعدد الثقافات، والتمكين الذاتي. ولا بد من إعطاء الأولوية لضمان حصول المرأة والفتاة على التعليم والتدريب على جميع المستويات وبصورة كاملة وعلى أساس تكافؤ الفرص. وينبغي أيضا الاهتمام اهتماما خاصا بتدريب المعلمين وقادة الشباب وغيرهم من المربين. وينبغي أن ينظر إلى التعليم بوصفه وسيلة تزيد مقدرات الشباب وسائر الفئات الضعيفة والمهمشة الأخرى، بما في ذلك في المناطق الريفية عن طريق الشراكة بين الأجيال وتعليم

الأقران. وحتى في البلدان التي توجد فيها نظم تعليم راسخة، يتعين إعادة النظر في توجهات التعليم والتوعية والتدريب من أجل زيادة الوعي الجماهيري على نطاق واسع ودعم التنمية المستدامة. ويحتاج التعليم الكفيل بتحقيق المستقبل المستدام أن تحشد له طائفة واسعة من المؤسسات والقطاعات، ويشتمل ذلك، وإن لم يقتصر على، قطاع الأعمال/ الصناعة، والمنظمات الدولية، والشباب، والمنظمات المهنية، والمنظمات غير الحكومية، والتعليم العالي، والحكومة، والمربين، والمؤسسات، حتى يتمكن من التصدي لمفاهيم التنمية المستدامة وقضاياها التي يجسدها مجمل جدول أعمال القرن ٢١، ويتضمن التحضير لخطط وبرامج التثقيف في مجال التنمية المستدامة والتي تم تأكيدها في برنامج عمل اللجنة المتعلق بالموضوع والمعتمد في عام ١٩٩٦[٢٧]. وسوف تنظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالتعاون مع آخرين في زيادة صقل مفهوم تسخير التعليم لأغراض تحقيق المستقبل المستدام.

٩٦ - **(متفق عليها)** ويتعين دعم وتعزيز الجامعات والمراكز الأكاديمية الأخرى في سعيها إلى تشجيع التعاون فيما بينها، لا سيما التعاون بين جامعات ومراكز البلدان النامية وجامعات ومراكز البلدان المتقدمة النمو.

الصكوك القانونية الدولية وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية

٩٧ - **(متفق عليها)** يتعين أن يكون تنفيذ المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وتطبيقها موضعا للتقييم والإبلاغ الدوريين للجنة التنمية المستدامة من جانب الأمانة، بالتعاون بصفة خاصة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

[٩٨ - ولا بد أن تكون إمكانية الوصول إلى المعلومات، والمشاركة الجماهيرية، وحق التقدم بالشكوى قسمات مميزة للديمقراطية البيئية. ولا بد أن تتسع إمكانية اللجوء إلى نظم المحاكم ذات الصلة لالتماس الحماية البيئية. وينبغي أن يكون من المتاح اللجوء إلى القنوات القضائية والإدارية الفعالة. وذلك بالنسبة للأفراد والمجموعات المتضررة لكي يتمكنوا من الطعن في القرارات والإجراءات التي تضر اجتماعيا وبيئيا أو التي تنتهك حقوق الإنسان والتماس الانتصاف، بما في ذلك إمكانية اللجوء إلى الآليات القانونية لضمان أن تظل جميع السلطات على الصعيدين الوطني والمحلي وغيرها من المنظمات المدنية موضع مساءلة عن أعمالها وفقا لالتزاماتها الاجتماعية والبيئية والتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وفي إطار التشريعات الوطنية.]

[٩٩ - إن التطوير والتدوين التدريجيين للقانون الدولي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة أمران مستصوبان، ومن شأنهما أن يسهما في عملية التنسيق بين لجنة التنمية المستدامة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة التي تضطلع بهذه المهام.]

ملاحظة: يعكس نص الفقرات ١٠٠ إلى ١٠٧ التالية مجموعة تعديلات وإن لم يكن قد تم التفاوض عليها أثناء الدورة.

١٠٠ - [مجموعة الـ ٧٧ والصين: إن تنفيذ المعاهدات الدولية في ميدان التنمية المستدامة] [والاتحاد الأوروبي/ النرويج: يتطلب إدخال مزيد من التحسينات أمر له أولوية عاجلة]. [النرويج/ اليابان يحتاج هذا العمل إلى التنسيق لضمان التعاون في التنفيذ وضرورة الإبلاغ، وتجنب الازدواجية والتداخل.] [كندا/ النرويج: وبالمثل، فإن اتخاذ القرارات على أساس علمي يعزز وضع وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.] [الولايات المتحدة الأمريكية: إن الدعم المالي المضمون والمطرد والذي يمكن التنبؤ به وكفالة وجود القدرة المؤسسية والموارد البشرية الكافية وتوفير الفرص الكافية للحصول على التكنولوجيا يمكن أن [مجموعة الـ ٧٧ والصين: سوف] تعزز تنفيذ الصكوك القانونية الدولية. إن الدعم المالي الكافي وفرص الوصول إلى التكنولوجيا، فضلا عن القدرة المؤسسية الكافية والموارد البشرية، سوف تعزز تنفيذ الصكوك القانونية الدولية] [الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي: إن التنفيذ الكامل للالتزامات الدولية يمكن أن يقضي على [مجموعة الـ ٧٧ والصين: يمكن أن يخفض] أسباب النزاع المحتملة، وينبغي مواصلة تطوير الآليات التعاونية غير القضائية والشفافة لأغراض التنفيذ.] [الولايات المتحدة الأمريكية: ومن شأن التعاون بين الدول، بما في ذلك التنفيذ الكامل للالتزامات الدولية، أن يخفض أسباب النزاع المحتملة بين الدول] [الاتحاد الأوروبي/ النرويج: ويمكن عن طريق تحسين الامتثال للالتزامات الدولية أن يساهم التنفيذ والإجراءات المتعلقة بالامتثال مساهمة كبيرة في الحيلولة دون وقوع الخلافات الدولية. وتظل الأهمية القصوى تتمثل في الحاجة إلى زيادة تحسين نظام الإبلاغ وجمع البيانات، وزيادة تطوير أنظمة وإجراءات الامتثال لمساعدة الدول وتشجيعها على الوفاء بالتزاماتها في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بوسائل بسيطة وتعاونية وغير قضائية وشفافة. وفي هذا السياق، يرحب ببرنامج مونتفيديو التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.]

١٠١ - [النرويج: التعاون لوضع مزيد من القوانين الدولية فيما يتعلق بالمسؤولية وتعويض ضحايا التلوث وغير ذلك من الأضرار البيئية التي تسببها الأنشطة **التي تقع ضمن ولاية أو سيطرة الدول في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية.]**

المعلومات وأدوات قياس التقدم

١٠٢ - ثمة حاجة عاجلة لزيادة تطوير أدوات فعالة من حيث التكلفة لجمع المعلومات ونشرها على صانعي القرارات، على جميع المستويات، عن طريق تعزيز عمليات جمع البيانات **[كندا: بما في ذلك البيانات الموزعة حسب كل من الجنسين على حدة]، وتبويبها وتحليلها [بيرو: وفي هذا السياق، سيتم التأكيد في وسائط الإعلام الإلكترونية على جمع البيانات، ولا سيما من خلال مراكز البيانات العلمية والتكنولوجية الكبيرة] [الولايات المتحدة الأمريكية: ومن الأهمية بمكان أن يحرز هدف جمع البيانات وتبويبها وتحليلها تقدما استراتيجيا بحيث يمكن التصدي على أساس الأولوية لأي ثغرة في البيانات بصورة أكثر فعالية.]**

[١٠٣ - اليابان: ومن أجل تعزيز الوعي المشترك بالمسائل البيئية العالمية فيما بين الشعوب في جميع أنحاء العالم، وتعزيز تفهمها ومشاركتها، يتعين إيجاد بيئة يستطيع في إطارها الجمهور أن يحصل بسهولة على

المعلومات المتعلقة بالمسائل البيئية العالمية عن طريق الاستخدام الفعال لشبكات الاتصالات - المعلومات، مثل شبكة الإنترنت. وينبغي أيضا إنشاء هياكل أساسية للاتصالات - المعلومات بالاعتماد على التكنولوجيا العالية المستوى فيما يتصل بالبيئة العالمية، وباستخدام مختلف الأدوات مثل شبكة المعلومات الجغرافية وتكنولوجيا النقل بالفيديو، بما في ذلك رسم الخرائط العالمية، وذلك بالتعاون مع الدول فضلا عن الأمم المتحدة.]

١٠٤ - [النرويج: إن تقييمات الأثر البيئي أداة هامة للتنمية المستدامة. ويجب القيام بهذه التقييمات وإتاحتها في وقت مبكر بما فيه الكفاية في دورة التخطيط لكي تصل إلى صانعي القرارات في الوقت المناسب. وفي الحالات التي يمكن أن تكون فيها القيم البيئية الهامة موضع تهديد، ينبغي ألا تتخذ القرارات قبل توفر تقييمات كاملة للأثر البيئي. وينبغي إجراء تحسين تدريجي لتقييمات الأثر البيئي وتطبيقها على أي برنامج وطني أو دولي للاستثمارات.]

١٠٥ - ولا بد أن يسفر برنامج عمل اللجنة بشأن مؤشرات التنمية المستدامة عن وضع مجموعة [نيوزيلندا: وافية] من المؤشرات من بينها عدد محدود من المؤشرات الإجمالية، لاستخدامها على الصعيد الوطني **[مجموعة الـ ٧٧ والصين: بحسب الاقتضاء على أن توضع في الاعتبار قضايا وطنية محددة.]** وينبغي أن يكفل لهذه المؤشرات **[الاتحاد الأوروبي: المتعلقة بالتنمية المستدامة، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بقطاعات محددة]** دور مهم في رصد التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة وتسهيل عملية تقديم التقارير الوطنية، حسب الاقتضاء.

[١٠٦ - وينبغي تكثيف الجهود المبذولة لوضع مؤشرات للتنمية المستدامة من أجل إعطاء المعلومات الكاملة والصحيحة اللازمة لاتخاذ القرارات، والمساهمة في "اخضرار" الميزانيات الوطنية.]

ملاحظة: الفقرة ١٠٧ تمت تغطيتها في الفرع دال، الترتيبات المؤسسية الدولية، الفقرتان ١٢٥ (ب) و (ج).

١٠٧ - لقد برهنت التقارير الوطنية المقدمة بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ [استراليا: على مدى فترة تزيد على خمس سنوات] على قيمتها الكبيرة كوسيلة لتعميم المعلومات على الصعيدين الدولي والإقليمي، وأهم من ذلك كوسيلة لتحديد المحاور التي يجري حولها تنسيق القضايا **[مصر: من أجل استخدام الموارد المحلية ونقل الموارد المالية الدولية والتكنولوجيا]** المتصلة بالتنمية المستدامة داخل فرادى البلدان. ولا بد أن يستمر تقديم التقارير الوطنية ~~وأن تعبر عن جميع جوانب جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك الإجراءات الداخلية والالتزامات الدولية.~~ **[كندا: ولكن بتركيز أكبر على النتائج والمعالم التي تبين التقدم بوضوح فيما يتعلق بجدول أعمال القرن ٢١ والالتزامات العالمية.]** ~~ويمكن استكمال نظام تقديم التقارير~~

~~باستعراضات مناظرة يجري تنظيمها على الصعيد الإقليمي.~~ **[كندا: وينبغي إيلاء تنفيذ الاستعراضات المناظرة للتقارير الوطنية اهتماما جديا بغية زيادة المساءلة عن النتائج والتقدم والممارسات الجيدة.]**

أو [تستبدل الجملة الأخيرة بـ] ويمكن استكمال نظام تقديم التقارير بـ **[مجموعة الـ ٧٧ والصين: ~~الاستعراضات المناظرة~~ وتبادل المعلومات والخبرات على الصعيد الإقليمي]، [الولايات المتحدة الأمريكية / النرويج: بما في ذلك الاستعراضات المناظرة]، [النرويج:، استنادا الى الخبرات الإيجابية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واستعراضات اللجنة الاقتصادية لأوروبا.]**

دال - الترتيبات المؤسسية الدولية

١٠٨ - **(متفق عليها)** يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى دعم المؤسسات الدولية المتواصل. وسوف يبقى الإطار المؤسسي المبين في الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ والمعتمد من الجمعية العامة في قرارها ١٩١/٤٧ والقرارات الأخرى ذات الصلة بما تشمله من مهام وأدوار محددة منوطة بمختلف الأجهزة والمؤسسات والبرامج داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، يحظى بالأهمية نفسها تماما في الفترة التي تلي الدورة الخامسة للجمعية العامة. وفي ضوء المناقشات الجارية بشأن الإصلاح داخل الأمم المتحدة، فإن الترتيبات المؤسسية الدولية في مجال التنمية المستدامة ترمي إلى الإسهام في تحقيق هدف تعزيز منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وفي هذا السياق، فإن تعزيز مؤسسات التنمية المستدامة، وكذلك تحقيق الغايات والأهداف الموضحة أدناه ستكون ذات أهمية خاصة.

١ - زيادة التناسق في مختلف المنظمات والعمليات الحكومية الدولية

١٠٩ - **(متفق عليها)** بالنظر إلى العدد المتزايد لهيئات صنع القرار المعنية بمختلف جوانب التنمية المستدامة، بما فيها الاتفاقيات الدولية، تتضاعف بشكل غير مسبوق الحاجة إلى تحسين تنسيق السياسات على الصعيد الحكومي الدولي، وكذلك من أجل بذل جهود مستمرة ومتضافرة من أجل تعزيز التعاون فيما بين أمانات هيئات صنع القرارات هذه. وسيقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار التوصية الصادرة من الجمعية العامة بدور داعم في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، والميادين ذات الصلة.

١١٠ - **(متفق عليها)** وينبغي لمؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات الموقعة في مؤتمر ريو أو كنتيجة لها، وكذلك الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنمية المستدامة، أن تتعاون في استكشاف طرق وسبل التعاون فيما بينها للعمل على تقدم التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقيات. وهناك أيضا حاجة إلى اتفاقيات بيئية لمواصلة متابعة أهداف التنمية المستدامة المتسقة مع أحكامها وأن تكون متجاوبة بالكامل مع جدول أعمال القرن ٢١. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي، في جملة أمور، لمؤتمرات الأطراف أو الهيئات الحكومية للاتفاقيات الموقعة

في مؤتمر ريو، وكنتيجة لها، أو للاتفاقيات والاتفاقات الأخرى ذات الصلة أن تولي الاعتبار، حسب الاقتضاء، لمواقع تناوب الأمانات؛ وتحسين جدولة الاجتماعات، وتكامل متطلبات تقديم التقارير الوطنية؛ وتحسين التوازن بين دورات مؤتمرات الأطراف ودورات هيئاتها الفرعية؛ وكذلك تشجيع وتسهيل مشاركة الحكومات في هذه الدورات على المستوى المناسب.

١١١ - **(متفق عليها)** وينبغي للترتيبات المؤسسية الخاصة بأمانات الاتفاقيات أن تقدم الدعم الفعال والخدمات المتسمة بالكفاءة، في الوقت الذي يتعين أن يكفل فيه لهذه الأمانات في مقارها الخاصة الاستقلال الذاتي المناسب لكي تتسم هي ذاتها بالكفاءة. وعلى الصعيدين الدولي والوطني هناك حاجة، في جملة أمور، إلى تقييم علمي أفضل للصلات الإيكولوجية بين الاتفاقيات؛ وتحديد البرامج التي تنتج عنها فوائد متعددة؛ وتعزيز الوعي العام بالاتفاقيات. وينبغي أن يضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهذه المهام وفقا للقرارات ذات الصلة لمجلس إدارته وبالتعاون الكامل مع مؤتمرات الأطراف والهيئات الحكومية للاتفاقيات ذات الصلة. ويجري الترحيب وتقديم الدعم الكامل إلى جهود أمانات الاتفاقيات، استجابة لطلبات مؤتمرات الأطراف، لكي يتم ،حسب الاقتضاء، استكشاف أساليب ترتيبات الاتصال الملائمة في جنيف و/أو نيويورك بغرض تعزيز الصلات مع الوفود والمنظمات في هذين المركزين للأمم المتحدة.

١١٢ - **(متفق عليها)** ومن الضروري تعزيز لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات التابعة للجنة التنسيق الإدارية ونظام مديري المهام الذي تطبقه، من أجل زيادة تعزيز التعاون المشترك بين القطاعات على نطاق المنظومة والتنسيق لأغراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ومن أجل تعزيز المتابعة المنسقة للمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة.

١١٣ - **(متفق عليها)** وينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تعزز زيادة التنفيذ الإقليمي لجدول أعمال القرن ٢١ بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة ومع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وفقا لنتائج الجهود ذات الأولوية التي ترمي إلى تعزيز الدور الذي تقوم به هذه الهيئات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها على الصعيد الدولي. ويمكن أن تقدم اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة الدعم المناسب المتسق مع برامج عملها إلى اجتماعات الخبراء الإقليمية المتصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٢ - دور الهيئات والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة

١١٤ - **(متفق عليها)** بغية تسهيل التنفيذ الوطني لجدول أعمال القرن ٢١، يتعين على جميع الهيئات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة، في نطاق مجالات خبرتها وولايتها، أن تعزز، بصورة فردية ومشتركة، الدعم المقدم للجهود الوطنية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وأن تجعل جهودها وإجراءاتها متسقة مع

الخطط والسياسات والأولويات الوطنية للدول الأعضاء. وينبغي زيادة تعزيز تنسيق أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني من خلال شبكة المنسقين المقيمين بالتشاور الكامل مع الحكومات الوطنية.

١١٥ - **(متفق عليها)** ولا بد من تعزيز الدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه جهاز الأمم المتحدة الرئيسي في ميدان البيئة. وعند وضع دوره كعامل حفاز في الاعتبار ووفقا لجدول أعمال القرن ٢١ وإعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المعتمد في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧[٢٨]، فإنه يتعين أن يكون البرنامج السلطة القيادية العالمية في مجال البيئة التي تضع جدول الأعمال البيئي العالمي، وتعزز التنفيذ المتساوق للبعد البيئي في عملية التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتعمل كداعية موثوق بها في مجال البيئة العالمية. وفي هذا السياق، فإن مقرر مجلس الإدارة المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ فيما يتعلق بشؤون الحكم والمقررات الأخرى ذات الصلة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعتبر ذات صلة بالموضوع. ويتعين تعزيز دور البرنامج في مجال زيادة تطوير القانون البيئي الدولي، بما في ذلك إقامة روابط مشتركة فيما بين الاتفاقيات البيئية القائمة بالتعاون مع مؤتمرات الأطراف أو الهيئات الحكومية ذات الصلة. وعند أدائه لمهامه المتعلقة بالاتفاقيات الموقعة في مؤتمر ريو أو كنتيجة لها والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة، فإنه ينبغي أن يسعى البرنامج لتعزيز التنفيذ الفعال لتلك الاتفاقيات بطريقة تتسق مع أحكام تلك الاتفاقيات ومقررات مؤتمرات الأطراف.

١١٦ - **(متفق عليها)** وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يركز، في أدائه لدوره، على القضايا البيئية مع مراعاة المنظور الإنمائي. وينبغي دعم البرنامج بعد تنشيطه بتمويل كاف ومستقر ويمكن التنبؤ به. وينبغي أن يواصل البرنامج تقديم الدعم الفعال إلى لجنة التنمية المستدامة في جملة أشكال منها المعلومات العلمية والتقنية والمتعلقة بالسياسة العامة، وتحليل القضايا البيئية العالمية وتقديم المشورة بشأنها.

١١٧ - **(متفق عليها)** ويتعين أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز ما يقدمه من مساهمات وبرامج إلى عملية التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على صنع المستويات لا سيما في مجال تعزيز بناء القدرات (بما في ذلك الأمن خلال برنامج بناء القدرات للقرن ٢١) بالتعاون مع المنظمات الأخرى، وكذلك في ميدان القضاء على الفقر.

١١٨ - **(متفق عليها)** ولا بد أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٧/٥١ والمقررات ذات الصلة لمجلس التجارة والتنمية بشأن برنامج العمل، القيام بدور رئيسي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ عن طريق الدراسة المتكاملة للصلات القائمة بين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والمالية والتنمية المستدامة.

١١٩ - **(متفق عليها)** ويتعين أن تقوم لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتعزيز أعمالها المنسقة المتعلقة بالتجارة

والبيئة، وإشراك المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في هذا التعاون والتنسيق. وينبغي أن يواصل الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتنسيق مع منظمة التجارة العالمية، دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التكامل بين التجارة والبيئة والتنمية. وينبغي أن تواصل لجنة التنمية المستدامة الاضطلاع بالدور الهام في المناقشات المتعلقة بالتجارة والبيئة لكي تسهل النظر المتكامل في جميع العناصر المتصلة بتحقيق التنمية المستدامة.

١٢٠ - وينبغي مواصلة تعزيز تنفيذ التزام المؤسسات المالية الدولية إزاء التنمية المستدامة. وثمة دور مهم يتعين أن يؤديه البنك الدولي، آخذا بعين الاعتبار الخبرات التي يملكها والحجم الإجمالي للموارد التي يتحكم فيها. [**ويعتبر التجديد الكافي لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية بواسطة مجتمع المانحين أمرا لا غنى عنه لعملها في المستقبل. ويجري حث البلدان المانحة على الالتزام بتقديم موارد جديدة وإضافية، بغية تقاسم الأعباء بصورة عادلة، من خلال التجديد المرضي لموارد مرفق البيئة العالمية، مما يوفر المنح والتمويل الميسر بهدف تحقيق الفوائد البيئية العالمية وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة. ويعتبر أيضا تعيين مرفق البيئة العالمية باعتباره الكيان الدائم الذي عهد إليه بتشغيل الآليات المالية للاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، والتي سينظر فيها مؤتمر الأطراف الخاص بكل اتفاقية، أمرا لا غنى عنه بالنسبة لعمل مرفق البيئة العالمية في المستقبل. غير أنه من الضروري، وفقا للالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، زيادة توافر التمويل الجديد والإضافي للتنمية المستدامة من جميع المصادر.**] [**ووفقا للالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ينبغي توفير التمويل لجدول أعمال القرن ٢١ والنواتج الأخرى للمؤتمر بطريقة تؤدي إلى توافر موارد جديدة وإضافية إلى أقصى حد واستخدام جميع مصادر وآليات التمويل المتاحة.**]

١٢١ - (**متفق عليها**) ومن الجوهري أيضا تشغيل الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا.

٣ - دور لجنة التنمية المستدامة وبرنامج عملها في المستقبل

١٢٢ - (**متفق عليها**) ستظل لجنة التنمية المستدامة توفر، ضمن ولايتها المحددة في قرار الجمعية العامة ١٩١/٤٧، محفلا رئيسيا لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والالتزامات الأخرى المعلنة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو نتيجة له، والحث على مواصلة هذا التنفيذ؛ وإجراء مناقشة رفيعة المستوى للسياسات تستهدف بناء توافق في الآراء بشأن التنمية المستدامة؛ وحفز العمل والالتزام الطويل الأجل على جميع المستويات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويتعين على اللجنة مواصلة الاضطلاع بهذه المهام في استكمال العمل الذي تقوم به الأجهزة والمؤسسات والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة العاملة في مجال التنمية المستدامة وفي توفير الروابط اللازمة له. وللجنة دور تؤديه في تقييم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة من التكامل العالمي. وينبغي أن تؤدي اللجنة مهامها بالتنسيق مع الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسائر المنظمات والمؤسسات ذات الصلة.

بما في ذلك تقديم توصيات في حدود ولايتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، آخذة في الاعتبار تداخل النتائج التي أسفرت عنها المؤتمرات الأخيرة للأمم المتحدة.

١٢٣ - **(متفق عليها)** وينبغي أن تركز اللجنة على المسائل ذات الأهمية الحاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي لها أن تعزز السياسات التي تكفل تكامل أبعاد الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتتخذ التدابير اللازمة للنظر بصورة متكاملة في الصلات القائمة فيما بين القطاعات وبين الجوانب القطاعية والجوانب الشاملة لعدة قطاعات في جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي في هذا الصدد أن تنفذ اللجنة أعمالها بطريقة تحول دون حدوث ازدواج لا داعي له وتكرار للعمل المضطلع به في المحافل الأخرى ذات الصلة.

١٢٤ - **(متفق عليها)** وفي ضوء ما ورد أعلاه، يوصى بأن تعتمد لجنة التنمية المستدامة برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ كما ورد في المرفق أدناه.

٤ - أساليب عمل لجنة التنمية المستدامة

١٢٥ - **(متفق عليها)** استنادا إلى الخبرة المكتسبة في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧، ينبغي أن تقوم اللجنة، بتوجيه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما يلي:

(أ) **(متفق عليها)** أن تبذل جهودا متضافرة لتجتذب إلى الاشتراك بقدر أكبر في أعمالها الوزراء وصانعي السياسات الوطنية الرفيعي المستوى المسؤولين عن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المحددة، المدعوين بوجه خاص إلى الاشتراك في الأجزاء السنوية الرفيعة المستوى للجنة، جنبا إلى جنب مع الوزراء وصانعي السياسات المسؤولين عن البيئة والتنمية. وينبغي زيادة التفاعل بين الأجزاء الرفيعة المستوى للجنة وأن تركز هذه الأجزاء على المسائل ذات الأولوية الجاري النظر فيها في دورة معينة. وينبغي أن يجري مكتب اللجنة في الوقت المناسب مشاورات مفتوحة باب الاشتراك بغية تحسين تنظيم أعمال الجزء الرفيع المستوى؛

(ب) **(متفق عليها)** أن تستمر في توفير محفل لتبادل الخبرات الوطنية وأفضل الممارسات في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك تبادلها من خلال الرسائل أو التقارير الوطنية المقدمة طواعية. وأن تولي الاعتبار لنتائج العمل الجاري الذي يستهدف تبسيط طلب المعلومات الوطنية وتقديم التقارير، ولنتائج "المرحلة التجريبية" المتعلقة بمؤشرات التنمية المستدامة. وينبغي للجنة في هذا السياق أن تنظر في الأخذ بطرائق أكثر فعالية لمواصلة تنفيذ الالتزامات المعلنة في جدول أعمال القرن ٢١، مع إيلاء الاهتمام المناسب لوسائل التنفيذ. ولعل البلدان تقدم إلى اللجنة، طواعية، معلومات عما بذلته من جهود للأخذ في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة بالتوصيات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات أخرى للأمم المتحدة؛

(ج) **(متفق عليها)** أن تأخذ في الحسبان التطورات الإقليمية المتصلة بتنفيذ النتائج التي توصل إليها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وأن توفر محفلا لتبادل الخبرات المتعلقة بالمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية والتعاون الإقليمي لأغراض التنمية المستدامة. ويمكن أن يشتمل ذلك على تعزيز التبادل الإقليمي الطوعي للخبرات الوطنية المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وعلى أمور أخرى منها إمكانية استحداث طرائق لإجراء عمليات الاستعراض ضمن المناطق من قبل وفيما بين البلدان التي توافق طواعية على إجرائها. وينبغي للجنة في هذا السياق أن تشجع على توفير التمويل اللازم لتنفيذ المبادرات المتصلة بعمليات الاستعراض هذه؛

(د) **(متفق عليها)** أن تتفاعل على نحو أوثق مع المؤسسات الدولية المالية والإنمائية والتجارية؛ ومع غيرها من الهيئات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ومنها البنك الدولي، ومرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهذه المؤسسات مدعوة بدورها إلى أن تراعي بالكامل نتائج مداولات اللجنة بشأن السياسات وأن تدمجها في برامج عملها وأنشطتها؛

(هـ) **(متفق عليها)** أن تعزز تفاعلها مع ممثلي المجموعات الرئيسية، بما في ذلك تفاعلها من خلال زيادة وتحسين استغلال جلسات الحوار واجتماعات المائدة المستديرة المركزة. فهذه المجموعات هي موارد هامة في تنفيذ التنمية المستدامة وإدارتها وتعزيزها، وتسهم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. والمجموعات الرئيسية مدعوة إلى اعتماد ترتيبات للتنسيق والتفاعل في توفير المدخلات للجنة. ومع أخذ برنامج عمل اللجنة في الحسبان، يمكن أن يشمل ذلك توفير مدخلات من:

'١' المجتمع العلمي ومؤسسات البحوث، فيما يتعلق بزيادة فهم التفاعل بين النشاط البشري والنظم الإيكولوجية الطبيعية وبكيفية إدارة النظم العالمية على نحو مستدام؛

'٢' النساء والأطفال والشباب، والسكان الأصليين ومجتمعاتهم المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والعمال ونقاباتهم، والمزارعين، فيما يتعلق بوضع وترويج وتبادل الاستراتيجيات والسياسات والممارسات والعمليات الفعالة في ترويج التنمية المستدامة؛

'٣' المجموعات التجارية والصناعية، في وضع وترويج وتبادل ممارسات التنمية المستدامة وتعزيز هذه المجموعات لمسؤولية الشركات وقابليتها للمساءلة؛

(و) **(متفق عليها)** أن تنظم تنفيذ برنامج عملها القادم المتعدد السنوات بأكثر الطرق فعالية وإنتاجية مثل اختصار مدة اجتماعها السنوي إلى أسبوعين. وينبغي أن تساعد الأفرقة المخصصة العاملة

بين الدورات على أن يكون هناك تركيز في اجتماعات اللجنة بتحديد العناصر الرئيسية التي يتعين بحثها والمشاكل الهامة التي يتعين تناولها ضمن بنود محددة من برنامج عمل اللجنة. وستظل اجتماعات الخبراء التي تستضيفها الحكومات وتمولها توفر مدخلات للعمل الذي تقوم به اللجنة.

١٢٦ - **(متفق عليها)** والأمين العام مدعو إلى استعراض أداء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وتقديم مقترحات بشأن سبل العمل على زيادة التفاعل المباشر بين المجلس واللجنة بغية ضمان مساهمة المجلس في المداولات المتعلقة بالمواضيع المحددة التي تنظر فيها اللجنة وفقا لبرنامج عملها.

١٢٧ - **(متفق عليها)** وينبغي أن يكون العمل الذي تقوم به اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية ولجنة الموارد الطبيعية أكثر اتساقا مع برنامج عمل اللجنة وأكثر دعما له. وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لدى اضطلاعه بمهامه المتصلة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، أن ينظر، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧، في أكثر السبل فعالية في تحقيق هذا الهدف.

١٢٨ - **(متفق عليها)** ينبغي تغيير ترتيبات انتخاب أعضاء المكتب ليتسنى للمكتب ذاته أن يقدم توجيهات تتعلق بالتحضير للدورات السنوية للجنة وتسيير الأعمال خلال انعقادها. ويمكن أن يعود مثل هذا التغيير بالفائدة على اللجنة، وينبغي بالتالي أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧ الإجراءات اللازمة لضمان نفاذ هذه الترتيبات الجديدة.

١٢٩ - **(متفق عليها)** وسوف تجري الجمعية العامة في عام ٢٠٠٢ الاستعراض الشامل القادم للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي أن تحدد طرائق هذا الاستعراض في مرحلة لاحقة.

الحواشي

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التوقعات البيئية العالمية (مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٩٧).

(٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي (المركز المعني بأنشطة برنامج القانون البيئي والمؤسسات البيئية)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.

الحواشي (تابع)

(٣) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار مع الفهرس والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.83.V.5).

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.96.IV.8، والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٦) المرجع نفسه، القرار ١، المرفق الثالث.

(٧) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٨) المرجع نفسه، القرار ١، المرفق الثاني.

(٩) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (A/CONF.177/20 و Add.1)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٠) نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف: النصوص القانونية (جنيف، أمانة الغات، ١٩٩٤).

(١١) اعتمده الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

(١٢) تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، القاهرة، ٥ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

الحواشي (تابع)

(١٣) انظر تقرير المؤتمر الدولي المعني بالرعاية الصحية الأولية، آلما-آتا، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ٦ - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (جنيف، منظمة الصحة العالمية، ١٩٧٨).

(١٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/CONF.165/14)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(١٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٦، الملحق رقم ٨ (E/1996/28)، الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١٥/٤، الفقرة ٤٥.

(١٦) المرجع نفسه، ١٩٩٧، الملحق رقم ٩ (E/1997/29).

(١٧) المرجع نفسه، ١٩٩٤، الملحق رقم ١٣ (E/1994/33/Rev.1).

(١٨) ولاية برلين: استعراض كفاية الفقرة ٢ (أ) و (ب) من المادة ٤ من الاتفاقية، بما في ذلك المقترحات المتصلة بوضع بروتوكول واتخاذ قرارات للمتابعة (FCCC/CP/1995/7/Add.1, Sect. I, decision 1/CP.1).

(١٩) تقرير مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ عن دورته الثانية، جنيف، ٨ - ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦ (FCCC/CP/1996/15/Add.1)، المرفق.

(٢٠) بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، المواد القانونية الدولية، المجلد ٢٦ رقم ٦ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧)، صفحة ١٥٥٠.

(٢١) اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها (UNEP/WG/190/4) (منشور منتظر للأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٦٧٣، رقم ٢٨٩١١).

(٢٢) اتفاقية باماكو لحظر استيراد جميع أشكال النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركتها داخل أفريقيا، المواد القانونية الدولية، المجلد ٣٠، رقم ٣ (أيار/مايو ١٩٩١)، صفحة ٧٧٥، والمجلد ٣١، رقم ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)، صفحة ١٦٤.

الحواشي (تابع)

(٢٣) يعني التصرف في النفايات الإشعاعية مناولتها ومعالجتها وخزنها ونقلها والتخلص منها نهائيا.

(٢٤) تقرير الاجتماع الثالث لمؤتمر أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي (UNEP/CBD/COP/3/38)، المرفق الثاني.

(٢٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما، ١٣ - ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الجزء الأول (WFS 96/REP) (روما، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ١٩٩٧)، التذييل.

(٢٦) تقرير الاجتماع الثالث لمؤتمر أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي (UNEP/CBD/COP/3/38)، المرفق الثاني، المقرر ثالثا/١٢.

(٢٧) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٦، الملحق رقم ٨ (E/1996/28)، الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١١/٤.

(٢٨) مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١/١٩ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، وهو مستنسخ في الوثيقة A/S-19/5، المرفق، الفرع طاء.

المرفق

برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة

دورة عام ١٩٩٨ -- [المسائل ذات الاعتبار الأول: الفقر وأنماط الاستهلاك والإنتاج]		
الموضوع القطاعي: **[تحقيق التكامل في إدارة المياه العذبة]** استعراض الفصول المتبقية من برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة في الدول النامية الجزرية الصغيرة[أ]	الموضوع المتعدد القطاعات: نقل التكنولوجيا/ بناء القدرات/ التعليم/ العلم/ زيادة الوعي	القطاع الاقتصادي/ الفئة الرئيسية: الصناعة
المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٨-٢، ١٠-١٥، ١٨-٢١، ٢٣-٣٤، ٣٦، ٣٧، ٤٠.	المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢-٤، ٦، ١٦، ٢٣-٣٧، ٤٠.	المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٤، ٦، ٩، ١٦، ١٧، ١٩-٢١، ٢٣-٣٥، ٤٠.
دورة عام ١٩٩٩ -- [المسائل ذات الاعتبار الأول: الفقر وأنماط الاستهلاك والإنتاج]		
الاستعراض الشامل لبرنامج عمل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة		
الموضوع القطاعي: المحيطات والبحار	الموضوع المتعدد القطاعات: أنماط الاستهلاك والإنتاج	القطاع الاقتصادي: السياحة
المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٥-٧، ٩، ١٥، ١٧، ١٩-٣٢، ٣٤-٣٦، ٣٩-٤٠.	المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢-١٠، ١٤، ١٨-٣٢، ٣٤-٣٦، ٤٠.	المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢-٧، ١٣، ١٥، ١٧، ٢٣-٣٣، ٣٦.

دورة عام ٢٠٠٠ -- [المسائل ذات الاعتبار الأول: الفقر وأنماط الاستهلاك والإنتاج]		
الموضوع القطاعي: **تحقيق التكامل في تخطيط وإدارة موارد الأرض**	**الموضوع المتعدد القطاعات:** **الموارد المالية/ التجارة والاستثمار/ النمو الاقتصادي**	**القطاع الاقتصادي/ الفئة الرئيسية:** **الزراعة[ب]** **يوم السكان الأصليين**
المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: **جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٨-٢، ١٠-٣٧، ٤٠.**	**المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه:** **جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٤-٢، ٢٣-٣٣، ٣٦-٣٨، ٤٠.**	**المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه:** **جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٧-٢، ١٠-١٦، ١٨-٢١، ٢٣-٣٤، ٣٧، ٤٠.**
دورة عام ٢٠٠١ -- [المسائل ذات الاعتبار الأول: الفقر وأنماط الاستهلاك والإنتاج]		
الموضوع القطاع: **[الغلاف الجوي] [الطاقة]**	**الموضوع المتعدد القطاعات:** **إتاحة المعلومات لاتخاذ القرارات والمشاركة** **[التعاون الدولي من أجل البيئة التمكينية]**	**القطاع الاقتصادي/ الفئة الرئيسية:** **الطاقة؛ النقل**
المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: **جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٤، ٩-٦، ١١-١٤، ١٧، ٢٣-٣٧، ٣٩-٤٠.**	**المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه:** **جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢، ٤، ٦، ٨، ٢٣-٣٦، ٣٨-٤٠.**	**المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه:** **جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢-٥، ٨، ٩، ٢٠، ٢٣-٣٧، ٤٠.**
دورة عام ٢٠٠٢		
الاستعراض الشامل		

(أ) سيتناول الاستعراض فصول برنامج العمل التي لم يتم تناولها في الاستعراض المتعمق الذي قامت به اللجنة في دورتها الرابعة.

(ب) بما فيها الحراجة (الى أن تعرف نتيجة المناقشة الخاصة بالحراجة).

الفصل الثاني

الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

٢ - نظرت لجنة التنمية المستدامة في مسألة الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية (البند ٤ من جدول الأعمال)، وفي تقرير الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات (البند ٣ من جدول الأعمال)، وذلك في جلساتها من الثانية إلى السابعة وفي جلستها الثانية عشرة التي عقدت في الفترة من ٨ إلى ١١ وفي ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وقد أجرت اللجنة مناقشات على مستوى عال بشأن هذين البندين في جلساتها من الثانية إلى السادسة التي عقدت في الفترة من ٨ إلى ١٠ نيسان/أبريل (انظر الوثيقة A/1997/29، الفصل الثاني). (للإطلاع على الإجراءات الأخرى التي اتخذتها اللجنة في إطار البند ٤، انظر الوثيقة E/1997/29، الفصل الثالث).

٣ - وقد عين الممثلون التالية أسماؤهم لرئاسة أفرقة الصياغة التي أنشئت للتفاوض على الوثيقة المتعلقة بالنتيجة المقترحة للدورة الاستثنائية: باغر أسدي (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد جون آش (أنتيغوا وبربودا)، والسيد سيلسو لويس أموريم (البرازيل)، والسيد ديريك أوزبورن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، والسيد تشيزلو ويتشويسكي (بولندا).

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

النتيجة المقترحة للدورة الاستثنائية

٤ - نظرت اللجنة في جلستها الثانية عشرة التي عقدت في ٢٥ نيسان/أبريل في نص النتيجة المقترحة للدورة الاستثنائية الذي عرض عليها في مجموعة من الورقات غير الرسمية.

٥ - وقد أدلى رئيس كل فريق من أفرقة الصياغة ببيان عن نتيجة المفاوضات التي أجريت بشأن الفصل الذي يخصه من الوثيقة، وأعقبت ذلك مناقشة لكل فقرة على حدة.

٦ - وفي الجلسة نفسها، قررت اللجنة أن تحيل نص النتيجة المقترحة للدورة الاستثنائية، كما نقحت وعدلت شفويا خلال المناقشة، إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمواصلة النظر فيها واعتمادها (انظر الفصل الأول، الفرع باء).

مشروع البيان السياسي

٧ - وفي الجلسة الثانية عشرة المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل، عرض على اللجنة مشروع البيان السياسي المقترح، الذي صدر فيما بعد في الوثيقة E/CN.17/1997/L.12 التي اشترك في وضعها رئيس اللجنة ونائبة الرئيس السيدة مونيكا لين - لوشير (سويسرا).

٨ - وبعد بيانات ألقاها ممثلو هولندا (نيابة عن الدول أعضاء الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (نيابة عن الدول أعضاء الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والهند، وفنزويلا، وكوبا، ونيجيريا، والمغرب، والرئيس، ونائبة الرئيس السيدة لين - لوشير، اتفقت اللجنة على أن يكون نص مشروع البيان السياسي موضوع مزيد من المشاورات والمفاوضات في سياق الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة وخلال تلك الدورة (انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

الموجز الذي أعده الرئيس للجزء الرفيع المستوى من اجتماعات اللجنة

٩ - اتفقت اللجنة في الجلسة الثانية عشرة المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل على أن ترفق الموجز الذي أعده الرئيس عن الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات اللجنة، والوارد في الوثيقة E/CN.17/1997/CR.3، بالتقرير النهائي للجنة (انظر المرفق الأول أدناه).

التقارير الموجزة للفريق العامل التابع للجنة

١٠ - عرضت تقارير موجزة مقدمة من الفريق العامل التابع للجنة عن جلسات الحوار التي عقدت مع المجموعات الرئيسية (E/CN.17/1997/L.2-L.10) مع تقرير موجز عن الجلسة التجميعية (E/CN.17/1997/L.11).

١١ - وفي الجلسة نفسها، تلا الأمين التغييرات التي ووفق على إدخالها على النص. وبعد ذلك وافقت اللجنة على أن ترفق التقارير الموجزة، في صورتها النهائية، بتقرير اللجنة (انظر المرفق الثاني أدناه).

١٢ - وأدلى ممثل هولندا ببيان نيابة عن الدول أعضاء الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

المرفق الأول

الموجـز الذي أعده الرئيس عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة

(نيويورك، ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

أولا - ملاحظات عامة

اتفق المشاركون على أن النتائج المقترحة لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام ١٩٩٧، الذي أعده الرئيسان المشاركان للفريق العامل بين الدورات المخصص التابع للجنة (E/CN.17/1997/13، الفرع الأول)، يوفر أساسا جيدا للتفاوض على الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية.

وقد أجرى المشاركون في الجزء الرفيع المستوى حوارا مفتوحا وصريحا في جو يسوده التعاون والتفاهم، وأعطوا توجيهات سياسية لمواصلة اللجنة للتداول والتفاوض في دورتها الخامسة بشأن نص الوثيقة الختامية، وطرحوا عددا من المقترحات الإضافية المحددة.

وشدد المشاركون على ضرورة إعداد وثيقة ختامية تتسم بالمتانة والجدارة كي تعتمد على أرفع مستوى سياسي خلال الدورة الاستثنائية.

وأكد المشاركون ضرورة الاتفاق في الدورة الاستثنائية على عدد من الأهداف والغايات المحددة، مقرونة بالأطر الزمنية والوسائل اللازمة لتحقيقها. ويمكن أن تكون تلك الأهداف والأطر الزمنية متباينة بين مجموعات البلدان المختلفة، ولكن ينبغي أن تكون كلها محددة وممكنة التحقيق وقابلة للقياس.

وفيما بعد عام ١٩٩٧، ينبغي أن تستعرض اللجنة، على أساس منتظم، التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها، وأسباب نجاحها أو فشلها، والوسائل اللازمة لإزالة أوجه الضعف.

وشدد المشاركون على أن الجمعية العامة ينبغي أن تولي الاعتبار الواجب في الدورة الاستثنائية لتمويل التنمية المستدامة. ويلزم على وجه الخصوص حشد مزيد من النهج الإيجابية إزاء مسألة الهدف المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وكان هناك اتفاق عام، ربما باستثناء واحد، على أن هذا الهدف ينبغي أن يتحقق داخل إطار زمني محدد، وأنه ينبغي اتخاذ بعض الخطوات المتوسطة الملموسة في هذا الاتجاه تدليلا على حسن النية. وهناك حاجة في الوقت نفسه إلى تعزيز نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وفعاليتها. ويمكن أن يشمل هذا استخدام المساعدة الإنمائية

الرسمية في المساعدة على توفير بيئة تمكينية وبنية أساسية يمكن أن تجتذبا الاستثمار الأجنبي المباشر، كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة في أقل البلدان نموا.

وكان هناك تأكيد قوي من جانب البلدان النامية على الحاجة الماسة إلى تهيئة مناخ يتيح لها زيادة إنتاجها من السلع والخدمات ويوفر لتلك السلع والخدمات فرص الوصول إلى الأسواق.

وهناك مسألة أخرى ذات أهمية حاسمة هي مسألة نقل التكنولوجيات الأكثر نظافة وكفاءة. ورئي أنه يمكن صياغة نهج تنطوي على إمكانيات واعدة جدا لتيسير نقل تلك التكنولوجيات، إذا ما نوقشت هذه المسألة في إطار قطاعات وسياقات محددة. ويلزم أن يدرس بدقة التأثير المحتمل لحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة على نقل التكنولوجيا.

وأكد المشاركون أنه ينبغي أن ينظر إلى القضاء على الفقر على أنه هدف رئيسي من أهداف التنمية المستدامة. ونوقشت عدة تدابير يمكن أن تساعد على التخفيف من حدة الفقر. وكان هناك تشديد على ضرورة الانتقال من مرحلة الكلام إلى مرحلة الفعل.

وأكد المشاركون أن الأوان قد آن حاليا للتنفيذ الفعلي لكل ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وما تلاه من مؤتمرات أخرى للأمم المتحدة، ولا سيما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

ومن المجالات الأخرى موضع الاهتمام المحدد التي يلزم فيها التعهد بالتزامات جديدة وصياغة أهداف وإجراءات محددة، المجالات التالية:

(أ) المياه العذبة؛

(ب) المحيطات، بما في ذلك تلوث المحيطات، ومصائد الأسماك؛

(ج) تغير المناخ؛

(د) التنوع البيولوجي؛

(هـ) إنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها؛

(و) الغابات؛

(ز) النقل؛

(ح) السياحة؛

(ط) تدهور الأراضي، وبخاصة التصحر.

ولا يعني إيراد الأمثلة السالفة الذكر أي تقليل لأهمية المجالات الأخرى المشمولة في جدول أعمال القرن ٢١؛ فالمقصود بإيرادها هو مجرد تركيز الانتباه على عدد محدود بقدر أكبر من المجالات التي يبدو أن بالإمكان تحقيق نتائج ملموسة فيها.

وتم التأكيد على أن من المهم أهمية حاسمة في جميع هذه المجالات ألا تقتصر الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية على تعيين أهداف وغايات محددة، بل أن تتفق أيضا على سبل ووسائل تحقيقها.

وعقد الوزراء الذين حضروا الجزء الرفيع المستوى اجتماعين غير رسميين، وفرا فرصة مفيدة للتبادل المباشر والصريح للآراء والأفكار بشأن الناتج المتوقع للدورة الاستثنائية، وبشأن مسائل السياسات الرئيسية التي ستعالج في تلك الدورة. وينبغي التشجيع على عقد اجتماعات غير رسمية من هذا القبيل.

* * *

ويبرز الموجز الوارد في الفرع الثاني أدناه الأفكار والمقترحات الرئيسية التي طرحت خلال الجزء الرفيع المستوى والتي يبدو أنها إضافة إلى الأفكار والمقترحات المتضمنة في النتائج المقترحة من الرئيسين المشاركين. وينبغي أن ينظر إلى الموجز الذي أعده الرئيس على أنه تكملة للنتائج المقترحة من الرئيسين المشاركين وليس بديلا لها. وستعتبر النتائج المقترحة من الرئيسين المشاركين النص الرئيسي للمفاوضات التي ستجري في الدورة الاستثنائية.

ثانيا - موجز النقاط التي أثيرت خلال الجزء الرفيع المستوى

تجلى في البيانات المدلى بها خلال الجزء الرفيع المستوى من دورة اللجنة انعكاس دقيق للمسائل المشمولة في النتائج المقترحة للدورة الاستثنائية لعام ١٩٩٧، التي أعدها الرئيسان المشاركان للفريق العامل بين الدورات المخصص التابع للجنة (E/CN.17/1997/13، الفرع الأول). وكان معظم البيانات متصلا بالفرعين جيم ودال من النتائج المقترحة (التنفيذ في المجالات التي تتطلب إجراءات عاجلة، والترتيبات المؤسسية الدولية). وبدا أن عددا من المقترحات المدلى بها خلال الجزء الرفيع المستوى إضافي إلى المقترحات الواردة في سياق النتائج المقترحة من الرئيسين المشاركين. ويرد أدناه بيان هذه المقترحات، وفقا للترتيب المتبع في النتائج المقترحة (العناوين ذات الصلة مستنسخة بين علامتي اقتباس (""))؛ وينبغي أن تكون قراءة تلك المقترحات مقترنة بقراءة النتائج المقترحة وأن تعتبر مكملة لها.

"جيم - التنفيذ في المجالات التي تتطلب إجراءات عاجلة"

"١ - تكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية"

١ - كان هناك توافق واسع النطاق في الآراء على الأولوية الغلابة لضرورة القضاء على الفقر. واقتُرح في هذا الصدد ما يلي:

(أ) العمل على تحقيق أهداف معينة ومحددة زمنيا للتخفيف من حدة الفقر، طبقا لما وافق عليه المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية؛

(ب) التنفيذ التام لمقترح ٢٠/٢٠ فيما يتعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

(ج) يُطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم بحلول عام ١٩٩٩ بصياغة استراتيجيات مقترحة للتنمية العالمية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تتضمن بصورة متكاملة نتائج المؤتمرات العالمية.

"تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج"

٢ - كان هناك توافق واسع النطاق في الآراء على ضرورة زيادة كفاءة استخدام الطاقة والمواد، على أن تتصدر هذا الجهد البلدان المتقدمة النمو. واقتُرح في هذا الصدد ما يلي:

(أ) قيام البلدان بتحسين كفاءة استخدامها لمواردها، عن طريق تنفيذ مبادرة "المعامل ١٠"، التي تدعو إلى تحسين إنتاجية الموارد في الأمد الطويل بنسبة عشرة أمثال. وينبغي تحديد هدف مؤقت لعام ٢٠٢٠ يقضي بتحسين إنتاجية الموارد بنسبة أربعة أمثال؛

(ب) تنفيذ تدابير الكفاءة الإيكولوجية عن طريق برامج لتنظيف الإنتاج والتدقيق البيئي؛

(ج) زيادة استخدام الأدوات الاقتصادية في استيعاب التكاليف البيئية، مع استخدام الحصائل الناتجة عن ذلك في تخفيض الضرائب المفروضة على الأيدي العاملة (الإصلاح الضريبي الإيكولوجي)؛

(د) أن تحرص الشركات عبر الوطنية والكيانات التابعة لها على الحصول على الترخيص ISO14000 بحلول عام ٢٠٠٠.

"جعل التجارة والبيئة والتنمية المستدامة يدعم بعضها بعضا"

٣ - تنطوي العولمة وتحرير التجارة على إمكانيات مبشرة بالخير ولكنهما يمكن أن يعرضا البيئة للخطر أيضا. وقد قُدمت التوصيات الإضافية التالية:

(أ) ينبغي أن تسعى اللجنة المعنية بالتجارة والتنمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية إلى إزالة أي اختلافات بين أحكام التجارة المتضمنة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وأحكام منظمة التجارة العالمية، عن طريق التوفيق بينها؛

(ب) ينبغي أن يتلقى صندوق منظمة التجارة العالمية لتقديم المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نموا دعما أكثر عمقا وأوسع نطاقا من المانحين؛

(ج) ينبغي إعادة النظر في اتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بحيث يتيسر نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية؛

(د) ينبغي أن تكون العولمة موضوع نقاش في اللجنة، وينبغي أن تكون اللجنة محفلا لمناقشة التجارة والتنمية.

"المستوطنات البشرية المستدامة"

٤ - ينبغي أن تحدد اللجنة أهدافا عالمية لتشجيع الحملات المحلية المضطلع بها في إطار جدول أعمال القـــرن ٢١ ولمعالجـــة العقبات التي تعترض طريق المبادرات المحلية المضطلع بها في إطار جدول أعمال القرن ٢١.

"٢ - القطاعات والقضايا"

٥ - شـُدد على أولويات مواضيع المياه العذبة والطاقة والغلاف الجوي والتنوع البيولوجي، وقـُدمت المقترحات الإضافية المبينة أدناه.

"المياه العذبة"

٦ - هناك حاجة إلى مبادرة عالمية دولية بشأن المياه تستهدف وضع برنامج عمل عالمي تحت إشراف اللجنة لكفالة اتخاذ إجراءات حاسمة لضمان الاستغلال الأمثل لموارد المياه وحماية هذه الموارد وتوفير خدمات كافية للإمداد بالمياه والمرافق الصحية في جميع البلدان في غضون السنوات العشر التالية. وتحقيقا لهذا الهدف، يجب وضع برامج فعالة للتصدي لمشكلة المعالجة السليمة لنفايات المياه المحلية؛

٧ - وينبغي إنشاء صندوق متعدد الأطراف لتوفير الدعم المالي والتكنولوجي للبلدان النامية لأغراض الاستخدام والإدارة المستدامين لموارد المياه العذبة.

"المحيطات"

٨ - كان هناك تأييد واسع النطاق لإدراج مسألة المحيطات بوصفها مسألة ذات أولوية في برنامج العمل المقبل للجنة، وكذلك للمجالات الرئيسية المبينة في النتائج المقترحة من الرئيسين المشاركين بوصفها تتطلب إجراءات عاجلة، وبخاصة المجالات المتصلة بالإفراط في صيد الأسماك والتلوث البحري. وبالإضافة إلى ذلك، شملت الإجراءات المقترحة ما يلي:

(أ) ينبغي إيلاء أولوية خاصة لإدارة المناطق الساحلية، بما في ذلك إمكانية إيجاد مدونة لقواعد السلوك بشأن المناطق الساحلية؛

(ب) ينبغي تعزيز قدرات ووظائف اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بوصفها الكيان المنسق لأنشطة البحث والرصد العلمي المتعلقة بالبيئة البحرية؛

(ج) ينبغي التصديق على أن لجنة التنمية المستدامة هي الهيئة المسؤولة في الأمم المتحدة عن اتباع نهج منسق إزاء مسائل المحيطات؛

(د) ينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة لإقرار مبادئ توجيهية للإدارة المستدامة للأرصدة السمكية ولحفظ تلك الأرصدة وجنيها، ولإدماج عنصر البيئة في السياسات المتعلقة بمصائد الأسماك؛

(هـ) فيما يتعلق بالإلغاء التدريجي للإعانات المقدمة لإزالة أو تخفيض القدرات المفرطة لأساطيل صيد الأسماك، يمكن تحديد هدف للتخفيض يصل إلى ٥٠ في المائة على مدى السنوات الخمس التالية، وينبغي أن تدعى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أداء دور نشط في هذا الصدد.

"الغابات"

٩ - يمثل حفظ جميع أنواع الغابات وإدارتها وتنميتها تنمية مستدامة جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة. فالسلع والخدمات الحرجية ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولمنظومات دعم الحياة على كوكب الأرض. وقد أثني على الأعمال التي اضطلع بها الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات التابع للجنة وأقرت التوصيات ومقترحات العمل التي تقدم بها. واقتُرح في هذا الصدد ما يلي:

(أ) أن تقوم البلدان والمنظمات الدولية، بما في ذلك فرقة العمل غير الرسمية الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات والمعنية بالغابات، على الفور بتنفيذ مقترحات العمل الواردة في تقرير الفريق؛

(ب) إقامة شراكات فعالة وتعاون فعال بين جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك الفئات الرئيسية، من أجل تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق؛

(ج) يلزم تنسيق الأعمال المتصلة بالاتفاقيات والمنظمات الدولية القائمة بهدف كفالة التناسق في متطلبات التنفيذ وتقديم التقارير وتفادي الازدواج والتداخل؛

(د) ينبغي تشجيع وتعزيز المبادرات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والدولية المتعلقة بالغابات، ولا سيما المبادرات التي تشمل معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات؛

(هـ) ينبغي مواصلة الحوار الحكومي الدولي الشامل والمتكامل الذي بدأه الفريق بشأن الغابات، تحت إشراف اللجنة، لرصد تنفيذ توصيات الفريق ولمواصلة تعزيز توافق الآراء بشأن المسائل المتصلة بالغابات. ونوقشت خيارات مختلفة للمتابعة المؤسسية، منها ما يلي:

'١' إنشاء لجنة تفاوضية حكومية دولية للتفاوض على اتفاقية بشأن الغابات؛

'٢' إنشاء محفل حكومي دولي تحت إشراف اللجنة لمواصلة تطوير تقرير الفريق واستعراض الحاجة إلى وضع اتفاقية؛

'٣' مواصلة الحوار المتعلق بالغابات في إطار مؤسسات الأمم المتحدة القائمة ذات الصلة.

"الطاقة"

١٠ - أشار عدة متكلمين إلى الحاجة إلى صياغة استراتيجية موحدة لمستقبل الطاقة المستدامة. وفي إطار تلك الاستراتيجية، ينبغي أن تلتزم الحكومات بتطوير وتعزيز سياسات الطاقة المستدامة، على نحو يشمل جميع الأطراف الفاعلة. وشملت المقترحات المحددة التي قُدمت بهذا الشأن ما يلي:

(أ) ينبغي أن تكرس لجنة التنمية المستدامة إحدى دوراتها في المستقبل القريب لتحديد تلك الاستراتيجية الموحدة. ومتابعةً لتلك الدورة، ينبغي أن تُعلن الجمعية العامة عقدا للمستقبل العالمي للطاقة المستدامة؛

(ب) ينبغي تحديد أهداف فيما يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة ونسبة الطاقة المتجددة في إمدادات الطاقة؛

(ج) ينبغي إنشاء فريق حكومي دولي بشأن الطاقة المستدامة، بناء على تجربة الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات.

"النقل"

١١ - كان هناك توافق في الآراء على الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع وعلى آثاره البيئية. وشملت المقترحات الجديدة المقدمة بهذا الصدد ما يلي:

(أ) ينبغي أن تنشئ الدورة الاستثنائية مبادرة للنظر، على الصعيد الدولي، في فرض ضريبة على وقود الطائرات؛

(ب) ينبغي التوصل إلى اتفاق دولي على تاريخ مستهدف للإلغاء التدريجي لاستخدام الغازولين المحتوي على الرصاص.

"الغلاف الجوي"

١٢ - أكد عديد من المتكلمين على الحاجة إلى وضع بروتوكول أو صك آخر ملزم قانونا يتفق عليه في كيوتو، ويتضمن أهدافا للبلدان المتقدمة النمو بشأن الانبعاثات، مع إتاحة أقصى قدر ممكن من المرونة في بلوغ تلك الأهداف. وشملت المقترحات المذكورة في هذا الصدد ما يلي:

(أ) ينبغي تحديد هدف مؤداه تخفيض غازات الدفيئة بنسبة ١٥ في المائة عن مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠١٠؛

(ب) ينبغي تحديد هدف وسيط للتخفيض بنسبة ١٠ أو ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥؛

(ج) ينبغي أن تكون الأهداف واقعية وممكنة التحقيق ومنصفة.

"المواد الكيميائية والنفايات"

١٣ - أكدت وفود عديدة على الأهمية العاجلة لسرعة إبرام و/أو تنفيذ اتفاقيات وآليات دولية رئيسية للإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية السامة والنفايات الخطرة. وقـُدمت المقترحات الإضافية التالية:

(أ) ينبغي النظر في وضع صك قانوني عام ينظم استخدام المواد الكيميائية وإدارتها على الصعيد العالمي؛

(ب) ينبغي زيادة التركيز على مسائل السلامة الكيميائية، بما في ذلك مشكلة معطلات الغدد الصماء والتلوث الكيميائي الواسع النطاق في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛

(ج) ينبغي أن يجري تخزين النفايات المشعة في البلدان التي تنتج تلك النفايات. وينبغي حظر تصدير النفايات المشعة، إلا إلى البلدان التي تتوافر لديها مرافق ملائمة لمعالجة النفايات وتخزينها.

"الأراضي والزراعة المستدامة"

١٤ - قـُدمت المقترحات الإضافية التالية:

(أ) يجب زيادة الحرص على ألا تؤدي أنشطة التعدين المتعلقة بالمعادن والنفط إلى تدهور موارد الأراضي والمياه، وعلى ألا يؤدي استخراج الموارد الأولية من أراضي الشعوب الأصلية إلى أي تهديد لحقوق الملكية الخاصة بهذه الشعوب؛

(ب) يلزم على نحو عاجل بذل الدعم التام، السياسي والمالي معا، لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، حيث أن تنفيذها سيكون وسيلة رئيسية من وسائل التخفيف من حدة الفقر.

"التنوع البيولوجي"

١٥ - اقتُرح أن تؤيد الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية مبادرة لإقامة شبكة عالمية للمناطق المحمية التي يوجد بها تنوع بيولوجي بمستويات مرتفعة - وهي التي تسمى المناطق الثمينة - في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.

"الدول الجزرية الصغيرة النامية"

١٦ - اقتُرح في هذا المجال ما يلي:

(أ) جعل عملية استعراض برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية متسقا مع عمليات استعراض التنفيذ المتعلقة بالمؤتمرات العالمية الأخرى للأمم المتحدة؛

(ب) ينبغي إنشاء آلية دائمة للتنفيذ والتنسيق فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

"٣ - وسائل التنفيذ"

"الموارد والآليات المالية"

١٧ - أشار كثير من المتكلمين إلى الحاجة إلى إعادة التأكيد بصورة قوية على الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية، وبخاصة الهدفان المتمثلان في المساهمة بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في المساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لمساعدة أقل البلدان نموا. وبالإضافة الى ما سبق اقتراحه من تدابير، اقترح ما يلي:

(أ) تركيز المساعدة الإنمائية الرسمية على أشد البلدان فقرا واستخدامها في تهيئة الأحوال المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر؛

(ب) استجلاب ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية بواسطة آليات مالية مبتكرة، بما في ذلك فرض ضريبة على التحركات القصيرة الأمد لرؤوس الأموال وفرض ضريبة على وقود الطائرات على مدى السنوات الخمس التالية؛

(ج) استخدام مساعدة إنمائية رسمية تكافئ ٠,١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في دعم الشواغل البيئية؛

(د) بذل الدعم السياسي لمواصلة أعمال فريق الخبراء المعني بالتمويل والتابع للجنة؛

(هـ) إتاحة موارد مالية واضحة لكل اتفاقية من الاتفاقيات البيئية، فيما يتعلق بالمياه وبالغابات وبالتصحر؛

(و) إتاحة موارد مالية إضافية للتنمية المستدامة من ميدان نزع السلاح؛

(ز) لا ينبغي أن يكون تجديد موارد مرفق البيئة العالمية على حساب برامج المعونة الأخرى.

"نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا"

١٨ - تم التأكيد على الحاجة إلى كفالة أن تكون أنماط التنمية المقبلة، وخصوصا في البلدان النامية، أقل تلويثا وأقل كثافة في استخدام الطاقة واستخدام الموارد من أنماط التنمية التي سادت تاريخيا في البلدان المتقدمة النمو. واقترحت لتحقيق هذا الهدف التدابير التالية:

(أ) إنشاء لجنة دولية في غضون ثلاث سنوات لتمويل الحصول على حقوق وترخيصات براءات الاختراع وجعلها متاحة للبلدان النامية؛

(ب) تكوين وحفظ رصيد من التكنولوجيات المتاحة السليمة بيئيا والمشمولة بالملكية العامة، لنقلها إلى البلدان النامية عن طريق آلية للمقاصة؛

(ج) إنشاء فرقة عمل دولية بشأن نقل وتبادل التكنولوجيات السليمة بيئيا، وذلك في إطار اللجنة وبالتعاون مع القطاع الخاص؛

(د) إنشاء مراكز إقليمية للتكنولوجيا، في إطار اللجان الإقليمية؛

(هـ) اعتماد البلدان سياسات يحظر بمقتضاها تصدير التكنولوجيات الرديئة بيئيا التي لا تستخدم محليا.

"بناء القدرات"

١٩ - اقترح زيادة التمويل المخصص لمبادرة بناء القدرات من أجل القرن الحادي والعشرين، التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

"دال - الترتيبات المؤسسية الدولية"

"١ - زيادة التناسق في مختلف المنظمات والعمليات الحكومية الدولية"

٢٠ - أشير إلى الحاجة إلى مزيد من الأشكال الابتكارية للتعاون الدولي، مثل الترتيبات الثنائية المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي يمكن محاكاتها في البلدان الأخرى.

"٢ - دور الهيئات والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة"

٢١ - هناك حاجة إلى زيادة إشراك مقرري السياسات الوطنية المسؤولين عن التمويل والتخطيط الاقتصادي والتنمية، وكذلك عن قطاعات اقتصادية محددة، في الأعمال المقبلة المتعلقة بالتنمية المستدامة، أي في عملية صنع القرار على الصعيد الوطني وفي أعمال اللجنة.

٢٢ - وأكد عديد من الوفود على الحاجة الى جعل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أكثر قوة وإلى كفالة تمويله تمويلا كافيا وتنشيطه، بحيث يعمل في ظل أهداف واضحة ويكون حضوره الإقليمي أكثر قوة.

٢٣ - وهناك حاجة إلى القيام على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها بترشيد الاجتماعات المتصلة بالبيئة، بما فيها المؤتمرات، وزيادة الكفاءة والفعالية العامتين لتلك الاجتماعات.

"٣ - دور لجنة التنمية المستدامة وبرنامج عملها في المستقبل"

٢٤ - أعرب عن التأييد على نطاق واسع لبرنامج العمل المجمل في تقرير الأمين العام (E/CN.17/1997/2)، وإن كانت الآراء قد تباينت تباينا واسعا بشأن البرامج السنوية. وشملت المقترحات الإضافية التي قدمت في هذا الصدد ما يلي:

(أ) ينبغي أن تركز اللجنة أعمالها المقبلة على '١' المجالات التي يلزم فيها اتخاذ إجراء عالمي ولكنها تفتقر إلى عملية حكومية دولية مناسبة (كما هو الحال بالنسبة للغابات)؛ و '٢' المجالات التي لا يحقق فيها العمل العالمي الجاري حاليا نتائج كافية؛

(ب) ينبغي العمل على أن يتضمن برنامج العمل المقبل للجنة المسائل التي لا تجتذب وزراء البيئة فحسب، بل تجتذب أيضا وزراء المالية، والتجارة والتنمية، والطاقة، والنقل، وما إلى ذلك؛

(ج) ينبغي للجنة أن تعزز دورها كجهة للتنسيق، بحيث تحقق التلاقي بين منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيرها من المنظمات والأطراف المؤثرة بهدف المساعدة في استحداث أفكار جديدة وصياغة حلول تحقق صالح الجميع.

المرفق الثاني

التقارير الموجزة للفريق العامل التابع للجنة

ألف - تقرير موجز عن جلسة الحوار مع الأطفال والشباب
(١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

الرئيس: السفير جون آش (أنتيغوا وبربودا)، نائب رئيس لجنة التنمية المستدامة

الوسطاء: السيدة دانييلا زونتش، بعثة الإنقاذ - كرواتيا، والسيد بيتر ولسون، منظمة أطفال العالم، جامايكا/الولايات المتحدة الأمريكية

المقدمون: قدم بيانات ممثلون للمنظمات غير الحكومية التالية المعنية بالشباب: بعثة الإنقاذ: كوكب الأرض؛ والشبكة البيئية الكندية - مؤتمر الشباب؛ وشبكة الشباب بأمريكا اللاتينية؛ ومنظمة Q2000؛ ومنظمة العمل السليم بأوروبا؛ وحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة؛ ومنظمات ASEED بأوروبا و ASEED باليابان و ASEED باستراليا؛ وحركة المشاركة الطلابية العالمية؛ ومنظمة أطفال العالم، جامايكا/الولايات المتحدة الأمريكية

البيانات

سلّط المتناظرون الضوء على أهمية الفصل ٢٥ (الأطفال والشباب في التنمية المستدامة) في جدول أعمال القرن ٢١. وقام المشاركون في المناظرة من الشباب، في سياق وصف أنشطتهم العديدة، بتسليط الضوء على الدور الفريد الذي يضطلع به الشباب في مجال المضي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وكذلك ناقش هؤلاء المشاركون العقبات الرئيسية التي تعترض سبيلهم، كما حددوا الأولويات المتصلة بالمستقبل.

الأنشطة:

يضطلع الشباب، على النحو الوارد في بياناتهم بمجموعة شتى من مبادرات التنمية المستدامة. وجهودهم ترمي إلى زيادة الوعي، وتعزيز المشاركات الثنائية، وتحسين البيئة، ومعالجة المشاكل الاجتماعية. ويرد أدناه بعض من هذه الأنشطة:

- الحلقات الدراسية المدرسية، العروض المسرحية والملصقات، والإعلانات، والرسائل الإخبارية، ومواقع بشبكة "وب"، وممارسات الضغط، والمشاركة في صنع القرار على الصعيد المحلي، وهذه كان لها أثر فعال في تشجيع تفهم التنمية المستدامة والاهتمام بها.

- "طبعة للأطفال من جدول أعمال القرن ٢١" وتقريران عن مؤشرات التنمية المستدامة ("مهمة تحققت"، ١٩٩٦، و "التيقظ للمستقبل"، ١٩٩٧) من إعداد بعثة الإنقاذ: شبكة كوكب الأرض، وهذه قد زادت من إمكانية وصول الشباب في كافة أنحاء العالم إلى التنمية المستدامة.

- التعاون الدولي (الشركاء اليابانيون/السويديون، والشركاء من كندا/أمريكا اللاتينية)، وهذا قد هيأ مشاركات للشباب على صعيد التنمية المستدامة فيما وراء الحدود الوطنية.

- إعادة التدوير وإعادة الاستعمال والتجديد، وغرس الأشجار، وتعزيز المجاري المائية، وهذه كانت بمثابة جهود هامة أدت إلى تحسين البيئة مباشرة.

- وساعد الشباب في توجيه الاهتمام نحو المشاكل الاجتماعية، من قبيل التشرد. وقد أعدت منظمة أطفال العالم، على سبيل المثال، شريط فيديو يتضمن وصفا للمنظورات المتصلة بالمشردين والمشاكل التي تواجههم مع اقتراح حلول محتملة.

العقبات

على الرغم من الإنجازات المتعددة للمشاركين من الشباب، فإنهم قد أشاروا إلى وجود بعض العقبات التي تحول دون تقديمهم للمزيد من المساهمة في مجال التنمية المستدامة. وكما هو وارد أدناه، تتضمن هذه العقبات نقص الوعي بشأن قضايا الاستدامة، ومحدودية الوصول إلى المعلومات وإلى عملية صنع القرار، والفساد السياسي، وعدم المساواة بين الجنسين، والاستهلاكية.

- إن ثمة قلة من السكان المحليين لا تدري بجدول أعمال القرن ٢١، والحكومات عازفة عن الاضطلاع بدور قيادي وشن حملات لزيادة الوعي الوطني.

- والطبيعة البيروقراطية المغلقة لدى كثير من الحكومات تقلل من وصول الشباب بقدر كاف إلى المعلومات أو إلى المشاركة في صنع القرار.

- وانخفاض مستوى حضور الوفود دورات الحوار يعكس بعض المشاكل التي تواجه الشباب فيما يتصل بحث الحكومات على الإصغاء إليهم.

- يحول الفساد، في بعض الحكومات، دون تحقيق التنمية المستدامة.

- والتحاملات التي تستند إلى نوع الجنس في بعض البلدان تؤدي إلى الحد من تعليم النساء والفتيات، مما يضعف من الجهود المتعلقة بتهيئة عالم مستدام.

- وأنماط الاستهلاك الحالية تهدد التنمية المستدامة في كثير من المجالات.

الأولويات:

ركز المشاركون من الشباب على ثلاث مجالات من مجالات الأولوية في المستقبل: التمويل والتعليم والمشاركة. وكما هو وارد أدناه، توجد أهمية لإحراز التقدم في هذه المجالات من أجل المضي قدما في إشراك الشباب في جهود التنمية المستدامة في المستقبل.

- الشباب يشكلون ٥٠ في المائة من السكان. وتخصيص الأموال الحكومية ينبغي له أن يكون أكثر وضوحا، كما ينبغي له أن يعكس على نحو أفضل إعداد فئة الشباب.

- التعليم ضروري من أجل تشجيع الاستدامة، وهو جدير بالتعزيز من خلال المشاركات بين المدارس والحكومات والجامعات وجهات التعليم غير الرسمية، والاهتمام بحفظ الموارد والممارسات المحلية.

- الشباب أنفسهم قد يكونون عاملا هاما في مجال التعليم وزيادة الوعي، لا فيما بينهم فقط (من خلال تعليم النظراء) بل أيضا فيما بين الراشدين.

الحوار

أدلى ممثلو الحكومات التالية ببيانات: الأردن، استراليا، أوغندا، ايرلندا، بلجيكا، بنما، جامايكا، جمهورية تنزانيا المتحدة، رومانيا، السودان، غانا، فرنسا، الفلبين، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية. وأدلى ببيان ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأدلى ببيان أيضا ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة.

وفي البيانات المقدمة، أثنى ممثلو الحكومات على مجموعات الشباب إزاء إنجازاتها، وخاصة فيما يتصل بأعمالها في مجال مؤشرات التنمية المستدامة وجهودهم الأخرى المتعلقة بزيادة الوعي (الولايات المتحدة الأمريكية وجامايكا). وذكر بعض الممثلين أن انخفاض مستوى الحضور في الاجتماع يرجع إلى انعقاد اجتماعات أخرى كثيرة في نفس الوقت، لا إلى عدم الاهتمام من جانب الحكومات (بلجيكا). وذكر أحد

الممثلين أن بعض المشاركين في المناظرة من الشباب قد يتحولون إلى ممثلين حكوميين، وأن عليهم "أن يتذكروا تلك المقاعد الشاغرة" اليوم حتى يعملوا على كفالة شغلها في المستقبل (هنغاريا).

وقدم ممثلون حكوميون عديدون نصائح للمستقبل. ونصح أحد الممثلين المتناظرين أن يطالبوا حكوماتهم بالمزيد وبأن يكفلوا تغطية وسائط الإعلام لبياناتهم (جمهورية تنزانيا المتحدة). ونصحت بلدان أخرى الشباب بأن يبرزوا أساليب حياة مستدامة (المملكة المتحدة)، واقترح بعض من الممثلين إشراك مزيد من الشباب في اجتماعات الأمم المتحدة. وطالب أحد الممثلين المتناظرين بأن يحددوا آمالهم فيما يتصل بالدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة (كندا).

وقُدمت تعليقات أيضا بشأن قضايا مالية واقتصادية. فعمالة الأطفال تشكل، على سبيل المثال، مشكلة خطيرة في بعض البلدان، وهي مشكلة قد يرغب المشاركون من الشباب في مواجهتها (الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة). والأطفال والشباب كثيرا ما يستهدفون من جانب من يرغبون في تشجيع الأنماط الاستهلاكية غير المستدامة (الفلبين). وتعليم النظراء قد يلعب دورا فعالا، مع هذا، في مجال مقاومة هذه الأنماط (ايرلندا). والتمويل على نطاق صغير قد يكون هاما بالنسبة للشباب على الصعيدين المحلي والوطني (أوغندا).

وفي معرض الرد على هذه التعليقات، سلم المتناظرون بأهمية التمويل على نطاق صغير، وركزوا على مختلف أشكال التعليم الفعال. وأكدوا كذلك ضرورة الاضطلاع بأنشطة على الصعيد الشعبي؛ وزيادة الوصول إلى المعلومات؛ والقيام بمساع جديدة ومبتكرة لإشراك الشباب؛ ورصد التزامات مالية؛ وسلوك طرق جديدة لتصميم برامج تعليمية.

التحديات التي تواجه لجنة التنمية المستدامة، والتوصيات المقدمة لها

ينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تسلم بجهود الشباب المهتمين بالتنمية المستدامة، وأن تعمل على تعزيز هذه الجهود. وترد أدناه بعض طرق تشجيع ما لدى هؤلاء الشباب من حماس وإبداعية والتزام:

- التسليم بأن الشباب بوسعهم أن يأتوا بالكثير، والسماح لهم بممارسة مهاراتهم المتصلة بجهود التنمية المستدامة داخل الأمم المتحدة.

- تشجيع الحكومات على توفير التمويل لأنشطة الشباب.

- وضع برنامج استشاري للشباب بلجنة التنمية المستدامة (وكان ثمة جهد رائد في هذا المجال في عام ١٩٩٦ أدى إلى تمكين الشباب من المشاركة على نحو مباشر في أنشطة اللجنة، وتعزيز شبكاتهم على الصعيد العالمي).

- إدخال الشباب في المحافل الدولية، وتعزيز الاهتمام بشواغل الشباب ومساهماتهم.

- تشجيع البلدان على إشراك ممثلي الشباب في الوفود الوطنية لدى اللجنة.

- العمل على إتاحة وصول الشباب للمعلومات.

- تشجيع الصيغ المبتكرة للتعليم، وتهيئة طرق خلاقة لإشراك الشباب في عمليات صنع القرار.

باء - تقرير موجز عن جلسة الحوار مع الأوساط العلمية والتكنولوجية
(١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

الرئيس: السفير جون آش (أنتيغوا وبربودا)، نائب رئيس، لجنة التنمية المستدامة

الوسيط: السيدة جوليا مارتون - لوفيفر، المديرة التنفيذية، المجلس الدولي للاتحادات العلمية

المقدمون: قدم ممثلو المنظمات والبرامج التالية تقارير: المجلس الدولي للاتحادات العلمية؛ أكاديمية العالم الثالث للعلوم؛ لجنة العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية؛ الاتحاد الدولي للمنظمات الهندسية؛ نظام التغير العالمي لأغراض التحليل والبحث والتدريب (معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها)؛ لجنة البرنامج الدولي للأبعاد الإنسانية للتغير العالمي؛ لجنة بقاء الأنواع (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية).

البيانات

ما برح العلماء في شتى أنحاء العالم، ولاسيما من الشبكات التابعة للمجلس الدولي للاتحادات العلمية والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، يسهمون في مجال البيئة والتنمية طوال عقود عديدة، وعلى الأخص من خلال إسهاماتهم في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (١٩٧٢، استكهولم) ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (١٩٩٢، ريو دي جانيرو). وأشار العلماء في تقاريرهم الى ما يقومون به من أنشطة في الوقت الراهن، وما يواجهونه من عقبات الى جانب الأولويات المتعلقة بالمستقبل.

الأنشطة

أبرز المشتركون في المناظرة، برامج البحوث والمراقبة الجارية، والاعتراف المتزايد بقضايا التنمية المستدامة، والشراكات التي تربط الوسط العلمي بالمجموعات الأخرى.

- وهناك حاجة ملحة للتوصل الى حلول محلية وإشراك ذوي الدراية الفنية المحليين، ولاسيما في البلدان النامية، عند التصدي للتحديات المتعلقة بالاستدامة. ولذا فإن كثيرا من المنظمات العلمية تركز على بناء القدرات.

- وتقوم المنظمات العلمية بتطوير أساليب الموائد المستديرة والشراكات التي تقدم الدعم الاستشاري بالاشتراك مع مجموعات رئيسية أخرى مثل دوائر التجارة والمال، والصناعة، من أجل إثراء العلاقات التي تعزز الصلات العلمية في مجال التغيير العالمي.

- وقد أدمجت بعض المنظمات الفنية مثل الجمعية الأمريكية للمهندسين المدنيين، مبادئ التنمية المستدامة في مدوناتها الأخلاقية.

العقبات

تشمل العقبات التي تعترض النهوض بالعلم في مجال البيئة والتنمية، التمويل، والعلاقات بين الثقافات التخصصية المختلفة، وانعدام المساواة بين الشمال والجنوب، والصعوبات المتعلقة بإشراك دوائر صنع السياسات وكأمثلة على ذلك.

- كثيرا ما لا تتوفر الأموال اللازمة للبحوث في مجالات التنمية المستدامة.

- تتطلب البحوث المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة دراية فنية من تخصصات مختلفة كثيرة. ولا يزال العلماء من ذوي الخلفيات المختلفة المتباينة غير معتادين على العمل معا.

- هناك نقص في علماء البلدان النامية، وعند وجودهم فإنهم لا يشاركون على نحو مناسب كما أنهم لا يستطيعون الوصول بصورة مناسبة الى عمليات صنع القرارات.

- كثيرا ما لا يكون العلماء قادرين على إشراك دوائر صنع السياسات، بصورة فعالة.

الأولويات

حدد المشتركون في الأفرقة مجالات أولوية عديدة. وهي تتناول العلاقات في الأوساط العلمية، فضلا عن العلاقات بين تلك الأوساط وصانعي السياسات العامة، والجماهير.

- تعد الشراكات المتعددة التخصصات بين علماء الطبيعة وعلماء الاجتماع، والمهندسين مهمة في مجال التنمية المستدامة.

- يتعين أن تقوم المرأة بدور أكبر في الجهود العلمية والتكنولوجية.

- يعد التعاون الإقليمي والمشترك بين الأقاليم مهما لأغراض التنمية المستدامة.

- ينبغي توجيه العلم صوب الجهود القابلة للتطبيق والرامية لحل المشاكل.

- ينبغي للمهندسين دراسة التكاليف في المدى الطويل أثناء عمليات التصميم التي يقومون بها.

- ينبغي أن تستند السياسات الى العلم السليم، كما ينبغي زيادة الحوار بين الأوساط العلمية وأوساط صنع السياسات.

- يقتضي الأمر زيادة إثراء وعي الجماهير بالعلوم والمعارف العلمية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

- بناء القدرات العلمية بوسائل منها التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب.

الحوار

أدلى ممثلو البلدان التالية ببيانات: إندونيسيا، الجمهورية التشيكية، سويسرا، غانا، الفلبين، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. وأدلى ممثل اليونسكو أيضا ببيان.

وطلب بعض الممثلين من العلماء الإدلاء بتعليقات أكثر تحديدا بشأن ما يريدونه من الحكومات (النرويج وسويسرا). وأشار عديد من الممثلين الى أهمية تحسين فهم الجماهير للتنمية المستدامة والمعرفة العلمية، اللازمة في هذا المجال (الولايات المتحدة الأمريكية واندونيسيا). وأشار آخرون الى الافتقار الى المعلومات العلمية في وسائط الإعلام (الجمهورية التشيكية)، والصعوبات التي تعترض فهم المعلومات العلمية التي تنشر (غانا). وأشار بعض الممثلين الى الصلة بين العلم والحكومة (اليابان) وبين الأوساط العلمية وبين البحث والتطوير في القطاع الخاص (الفلبين). وتساءل آخرون عن أفضل قضايا الممارسة وأسوئها (المملكة المتحدة)، وعن فعالية اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (ماليزيا). وأبرزت اليونيسكو الحاجة الملحة لزيادة القدرة العلمية وتمويل العلم والتكنولوجيا على كل من الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

التحديات التي تواجه لجنة التنمية المستدامة، والتوصيات المقدمة لها

يرد فيما يلي بعض التحديات والتوصيات.

- **تشجيع تقديم الدعم الى التعليم والبحث العلميين الأساسيين لأغراض قضايا البيئة والتنمية.**

- **تقديم المساعدة الى البلدان النامية في مجال بناء القدرات العلمية الوطنية.**

- **تقديم الدعم في مجال التنسيق في الوسط العلمي.**

- **زيادة وعي الجماهير بالقضايا العلمية والتكنولوجية المتصلة بالتنمية المستدامة.**

- **عرض المعلومات العلمية بحيث تكون مفهومة للمواطنين العاديين فضلا عن صانعي السياسات، مع تمكن هؤلاء من الوصول إليها.**

- **تيسير الحوار بين العلماء وصانعي القرارات.**

- **تجميع ونشر المعلومات بشأن أفضل الممارسات في مجال العلم والتكنولوجيا.**

- **تحسين العلاقات بين الأوساط العلمية ووسائط الإعلام.**

- **تشجيع القطاع الخاص على القيام بأنشطة البحث والتطوير من أجل التنمية المستدامة.**

- **إيجاد فرص للحوار المباشر بين لجنة التنمية المستدامة وممثلي الأوساط العلمية بشأن مجالات موضوعية محددة في مجال التنمية المستدامة.**

جيم - تقريـــر موجـــز عن جلســـة الحوار مع العمال والنقابات العمالية (١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

الرئيس: السفير باقر أسدي (جمهورية إيران الإسلامية)، نائب رئيس لجنة التنمية المستدامة

الوسيط: السيدة كلييولا براون، نقابة عمال الغزل والصناعة والنسيج، الولايات المتحدة الأمريكية

المقدمون: قدم ممثلو المنظمات والبرامج التالية بيانات: نقابة عمال الغزل والصناعة والنسيج، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد المركزي للعمال، البرازيل؛ ونقابة عمال الرسوم التصويرية، السويد؛ ومؤتمر العمال الكندي، أوتاوا؛ وعمال المناجم والجيولوجيا والنفط، الجمهورية التشيكية؛ والاتحاد الدولي للعمال، الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومجلس نقابات العمال في زمبابوي؛ والمؤتمر الوطني الهندي لنقابات العمال؛ ومشروع تعليم العمال والبيئة المشترك بين منظمة العمل الدولية و "أكتراف"؛ والاتحاد السويدي للحرفيين؛ ومؤتمر نقابات العمال بالمملكة المتحدة؛ واتحاد عمال الملابس المستقلين في بنغلاديش؛ واللجنة الاستشارية لشؤون النقابات العمالية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

البيانات

ازداد الكثير من مشاكل الاستدامة العالمية بالفعل، كمشاكل الجوع وسوء الصحة، والأمية والبطالة والحوادث الصناعية والتوترات الاجتماعية، منذ انعقاد مؤتمر ريو في عام ١٩٩٢. وقد إدركت نقابات العمال هذه الاتجاهات وهي تود معالجتها. ولهذا قامت نقابات العمال بجمع قصص ما تحقق من نجاح واستخلصت منها مفهوم "الالتزام الجماعي". وهذا الالتزام يقتضي التعليم والتشاور والعمل من أجل تسخير طاقات العمال وغيرهم من أفراد المجتمع لتحويل الأفكار المتصلة بالتنمية المستدامة إلى عمل.

الأنشطة

اضطلع النقابيون بطائفة من الأنشطة تتراوح بين المواءمة ووضع المعايير إلى وضع العلامات الإيكولوجية. وفيما يلي أمثلة على ذلك:

- عقدت مفاوضات ثلاثية شارك فيها أرباب الصناعة والعمال والحكومة في البرازيل وتمخضت عن اتفاق بشأن الحد من المواد الكيميائية، كالبنزين، في أماكن العمل.

- أسفرت الجهود التعاونية فيما بين مسؤولي البلديات، والنقابات والصناعة في السويد عن وضع ممارسات لا تضر بالبيئة في مجال صناعة الطباعة. وأدى النهج الشمولي الذي اعتمد إلى استبدال المواد الكيميائية وإعادة تدويرها وإدخال تحسينات على نوعية المياه والتنوع الاحيائي.

- وشهد آخر دورة عقدها المنتدى الحكومي الدولي بشأن السلامة الكيميائية ازديادا في التعاون بين العمال والمنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بالبيئة.

- وعملت نقابات العمال على دعم المعايير التقدمية لوضع العلامات الكيميائية.

- واستعانت إحدى نقابات عمال المناجم من الجمهورية التشيكية بخبراء من جامعة كورنيل ليساعدوا النقابة على زيادة الوعي الإيكولوجي لأعضائها وغيرهم من أفراد المجتمع عن طريق التدريب والمشاركة في عمليات التدقيق الإيكولوجي.

- ساهم الاتحاد الدولي لعمال أمريكا الشمالية في أعمال إصلاح البيئة وتطهيرها من النفايات الخطرة.

- ساعد مجلس نقابات العمال في زمبابوي على تحديد السبل التي يمكن بواسطتها لنقابات العمال في البلدان النامية المساعدة على تخفيف حدة الفقر.

- قام اتحاد الحرفيين السويدي بتنفيذ برامج وضع العلامات الإيكولوجية والإدارة المكتبية المتكاملة.

- قامت مجموعات في المملكة المتحدة بوضع برنامج الإدارة والتدقيق الإيكولوجيين، وينطوي البرنامج على الرصد والمراقبة والتسجيل والإبلاغ والتقييم وعلى إجراء تغييرات فيما يتعلق ببرامج السلامة وصحة وبيئة مواقع العمل.

- أوضحت نقابة عمال الملابس المستقلين في بنغلاديش كيف تستعمل مدونات السلوك القابلة للإنفاذ كآليات لتنفيذ التنمية المستدامة.

- وضع المشروع المشترك بين "أكتراف" ومنظمة العمل الدولية مواد وبرامج تدريب مكثفة تدور حول اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية بوصفها مؤشرات للتنمية المستدامة.

العقبات

حددت نقابات العمال عدة عقبات تعترض ما تبذله من جهود في مجال التنمية المستدامة كما أنها تعترض تحقيق التنمية المستدامة بوجه عام. ومن أبرز تلك العقبات ما تعلق منها بانعدام حقوق العمال، وما يقف من حواجز في طريق مشاركتها، وعدم توفر ما يكفي من أموال. فعلى سبيل المثال:

- كثيرا ما لا تدرك المنظمات الدولية الدور الذي يقوم به العمال والنقابات العمالية وما يمكن أن يضطلعوا به من دور في دفع عجلة التنمية المستدامة من خلال التعاون في مكان العمل.

- كثيرا ما يحرم العمال من حقوقهم، ولا سيما من حرية تشكيل نقابات.

- قاومت الحكومات وغيرها من فئات المجتمع مشاركة نقابات العمال في جهود جماعية لمعالجة قضايا التنمية المستدامة.

- تحتاج الجهود التي تبذلها نقابات العمال لدفع عجلة التنمية المستدامة إلى موارد مالية ليست المنظمات الدولية وغيرها من المؤسسات المانحة على استعداد لتوفيرها بسهولة.

- يشكل الفقر عقبة في طريق التنمية المستدامة بوجه عام، ولهذا فإنه يحبط ما تبذله نقابات العمال من جهود لمحاولة تحسين الممارسات المستدامة.

- يعرقل ما أصاب النظام التجاري العالمي من تشوهات ما يبذل من جهود لإقامة عالم مستدام.

- إن ما رصد من أجل بناء القدرات لم يكن مؤثرا، ولا سيما بالنسبة للفصل ١٩، الفرع باء، من جدول أعمال القرن ٢١ بشأن تنسيق تصنيف المواد الكيميائية وتمييزها بالبطاقات.

الأولويات

يدل الكثير من الأولويات التالية إلى ازدياد وعي نقابات العمال بأهمية التنمية المستدامة.

- وضع مكان العمل في مقدمة البنود المدرجة في جدول أعمال التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بأنماط الإنتاج والاستهلاك.

- تشجيع مشاركة العمال مشاركة نشطة في عمليات التدقيق البيئي لأماكن العمل.

- تشجيع الشراكات والاتفاقات بين نقابات العمال وأرباب العمل في مجال تنفيذ أهداف جدول أعمال القرن ٢١.

- تشجيع الوصول إلى هيئات صنع القرار التي تعالج قضايا التنمية المستدامة.

- كفالة حقوق العمال في جميع أنحاء العالم.

- معالجة الاحتياجات المباشرة للناس، وخصوصا تلك الاحتياجات الناشئة عن الفقر، وذلك قبل العمل على تحقيق التنمية المستدامة.

- معالجة ما يترتب على التنمية المستدامة من مسائل سياسية واجتماعية واقتصادية.

الحـــوار

أدلى ممثلو الحكومات التالية ببيانات: إكوادور، والفلبين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وأدلى ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ببيان أيضا.

رحب أحد الممثلين الحكوميين بمفهوم الالتزام الجماعي وتساءل عن كيفية تشجيع تحقيق هذا المفهوم (الولايات المتحدة). وتساءل آخرون عن إمكانية انطباق برنامج الإدارة والتدقيق الإيكولوجيين في البلدان النامية وعن العلاقة ما بين هذا البرنامج والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ٠٠٠ ١٤. وحذر أحد الممثلين الحكوميين من مغبة الاعتماد على قوى السوق (هولندا). أما الممثلون الذين لاحظوا ازدياد أهمية الاقتصادات غير الرسمية وانعدام الآليات الصحيحة للتعامل مع الاستدامة فدعوا أيضا إلى استحداث أجهزة تنظيم وطنية لكفالة حماية الصحة والبيئة (إكوادور). ولاحظ أحد ممثلي الحكومات أن المنظمات غير الحكومية هي القوى الرئيسية التي تقاوم إدراج نقابات العمال في مجلس التنمية المستدامة في بلده (الفلبين). وطرح ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة سؤالا يتعلق بدور العمال ونقابات العمال في المدونات والبرامج البيئية الطوعية التي يقوم بوضعها أرباب الأعمال والصناعة.

التحديات التي تواجه لجنة التنمية المستدامة والتوصيات المقدمة إليها

ركزت التحديات والتوصيات على الإدراك المتزايد للعلاقات القائمة بين التنمية المستدامة وأماكن العمل فضلا عن ازدياد مشاركة العمال ونقابات العمال في هيئات صنع القرار. فعلى سبيل المثال:

- وضع أماكن العمل في مقدمة جدول أعمال التنمية المستدامة، وخصوصا فيما يتصل بإجراء تغييرات على أنماط الإنتاج والاستهلاك.

- التسليم بالدور الذي تستطيع نقابات العمال أن تضطلع به في دفع عجلة التنمية المستدامة.

- تشجيع التعاون فيما بين أرباب العمل والعمال والحكومات.

- دعم مبادرات منظمة العمل الدولية والعمل على إدماج برامج المنظمة وأنشطة التنمية المستدامة.

- تشجيع الحكومات على استحداث روابط بين أماكن العمل وأجهزة الإبلاغ والرصد الوطنية.

- تشجيع الحكومات على إشراك ممثلي نقابات العمال في صنع القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

- دعم إضفاء الطابع الإلزامي على ممارسات الإدارة والتدقيق الإيكولوجيين وجعلها في متناول السكان والتصديق عليها من قبل جهات مستقلة.

- حث الحكومات على دعم المنظمات غير الحكومية ونقابات العمال فيما تقوم به من برامج لوضع العلامات الإيكولوجية.

- تشجيع التربية البيئية على جميع الصعد في النظام المدرسي.

- كفالة التقيد بقوانين السلامة والصحة والبيئة وعمل الأطفال في البلدان المنتجة، وتشجيع استعمال مدونات السلوك في مجال تنفيذ مبادرات التنمية المستدامة.

دال - تقرير موجز عن جلسة الحوار مع المرأة
(١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

الرئيسة: السيدة مونيكا لين لوتشر (سويسرا)، نائبة رئيسة لجنة التنمية المستدامة

مديرة الجلسة: السيدة بيلا أبزوغ، رئيسة المنظمة النسائية للبيئة والتنمية، الولايات المتحدة الأمريكية

مقدمات البيانات: قدمت ممثلات المنظمات النسائية التالية بيانات: رابطة المرأة الريفية في نيجيريا؛ فريق المرأة العامل في مجال الأغذية والزراعة/طريق المعسكر (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ شبكة وسط وشرق أوروبا للاستهلاك والإنتاج المستدام (بولندا)؛ شبكة الدفاع عن البشرية (البرازيل)؛ حركة السلامة النووية (الاتحاد

الروسي)؛ حملة المنظمات غير الحكومية لمؤتمر قمة الأرض (كندا)؛ مركز بيرزنت (باكستان)؛ وتيد ثريد (غيانا).

البيانات

المرأة ممثلة في جميع المجموعات الرئيسية التي تم تعريفها في جدول أعمال القرن ٢١ وتعكسها. وأصبحت المرأة من جميع الطبقات والأجناس والإثنيات والمواقع تعمل كعنصر حفاز في الأنشطة البيئية والديمقراطية. ومع ذلك وبالرغم من انقضاء عامين منذ انعقاد مؤتمر بيجين لعام ١٩٩٥ والسنوات الخمس التي انقضت منذ مؤتمر ريو، لا تزال المرأة تشكل غالبية الفئات الفقيرة التي لا تملك أرضا والتي تعاني من نقص التغذية. وقد أبرزت النساء في جلسة الحوار التي عقدتها مع الحكومة هذه المشاكل والعقبات التي يواجهنها وقدمن توصيات تتعلق بالعمل في المستقبل.

الأنشطة

نجحت المرأة في كسب مبدأ في إعلان ريو وفي تخصيص فصل خاص بها وما يزيد على ١٧٠ إشارة الى إدماجها في المسار الرئيسي للأنشطة على نطاق جدول أعمال القرن ٢١. وضمنت المرأة بعد ذلك تشريب عملية ووثائق المؤتمرات الدولية الأخرى ولا سيما منهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥ بتحليلها الشامل المتعلق بالجنسين. وقد اتخذ عدد من المبادرات ذات الصلة من قبل المرأة ومن أجلها. ومن ذلك مثلا:

- مكّن التجمع النسائي المرأة من المشاركة في المفاوضات الدولية وفي صنع السياسات.

- كان مؤتمر بيجين عام ١٩٩٥ حاسما في توجيه الاهتمام إلى الفقر وأثره على حياة المرأة.

- أبرز مؤتمر القمة المعني بالقروض الصغيرة المعقود في واشنطن العاصمة عام ١٩٩٧ أهمية توفير القروض للمرأة الفقيرة. وأدى مؤتمر القمة هذا إلى اتخاذ قرار بتوفير ٢١,٧ بليون دولار في شكل قروض صغيرة للفقراء بحلول عام ٢٠٠٥.

- وجه مؤتمر القمة النسائية للأغذية الاهتمام إلى الصلة بين التنمية المستدامة والأمن الغذائي العالمي.

- تبذل بنجاح جهود محلية تتصل بجدول أعمال القرن ٢١ في شتى أنحاء العالم. وقد ساعدت في تعزيز آليات دمج المرأة في عمليات صنع القرار كما تساعد على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة.

العقبات

المرأة عنصر رئيسي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومن ثم فإن حالات عدم المساواة والتحيز التي تواجهها المرأة تعوق التقدم العام صوب الاستدامة. وتتمثل عقبات محددة في نقص التمثيل والقروض، فضلا عن الفقر والمسائل المتصلة بالتجارة والديون.

- مع أن المرأة تشكل أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم، فإنها تشكل نسبة تقل عن ذلك بكثير في الحكومات في شتى أنحاء العالم.

- مشاركة المنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة محدودة، وهذا يكتم صوت المرأة الهام.

- يعوق نقص القروض المتاحة للمرأة تحقيقها للاستقلال المالي.

- لا تحد الحواجز التي تعوق تملك المرأة للأراضي من الفرص المتاحة لها لتحقيق الاستقلال المالي فحسب بل تخلق أيضا مثبطات تعوق اتباعها الممارسات المستدامة.

- تسهم الاختلالات التجارية وأزمات الديون في المشاكل المتصلة بالفقر التي تعاني منها المرأة بصفة خاصة.

- ولتزايد التركيز على الأغذية كسلعة رئيسية وكذلك على التجارة الزراعية آثار ضارة فيما يتعلق بالزراعة المستدامة، والأمن الغذائي العالمي. وتترتب على ذلك آثار مهمة بالنسبة للمزارعات ولرفاه المرأة والطفل.

- يمثل اختبار المواد السامة، وكذلك التلوث الإشعاعي واستخدام مبيدات الآفات انتهاكا للحقوق الصحية والإنجابية للمرأة.

- حقوق النساء من السكان الأصليين غير معترف بها.

- تحط طرائق الإعلان الحالية من قدر المرأة وتسهم في وجود أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة.

الأولويات

أثارت ممثلات المرأة الأولويات التالية لتنظر فيها لجنة التنمية المستدامة وغيرها من العناصر الفاعلة المشتركة في عملية التنمية المستدامة:

- الآليات التي تعزز تمثيل المرأة في الحكومة.

- فرص الحصول على القروض لتمكين المرأة ومكافحة الفقر.

- المساواة في فرص الحصول على التعليم.

- إلغاء الإعانات والضرائب التي تكافح الآثار السلبية للإعلان التجاري مثل الأدوار النمطية المعزوة للجنسين.

- التعلم من المبادرات المحلية المتصلة بجدول أعمال القرن ٢١.

- الجهود العملية المنحى لمعالجة المواقع الضارة الصناعية والأخطار البيئية الأخرى للنفايات المشعة.

الحوار

أدلت ممثلات الحكومات التالية ببيانات: استراليا، وبيرو، والسويد، وسويسرا، والصين، والفلبين، وفنلنـــدا، وكندا، وكوبا، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، كما أدلى ببيان أيضا كل من ممثلة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ومنظمة الحملة الدولية من أجل الأرض وهي منظمة غير حكومية.

ووصفت بعض ممثلات الحكومات الجهود التي تبذلها في مجال تمويل المؤسسات التجارية الصغيرة (استراليا وبنغلاديش وسويسرا وهولندا) وفي دمج شواغل المرأة في التيار الرئيسي للأنشطة (الصين والفلبين). بينما حددت ممثلات أخريات الفقر بوصفه العقبة الرئيسية التي تعترض تحقيق الأهداف المحددة في مؤتمر بيجين. وحثثن البلدان على تعزيز بناء قدرة المرأة، وتوفير اهتمام خاص للمرأة في مجتمعات السكان الأصليين (بيرو). وأشارت ممثلة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة الى قضايا الفقر المتصلة بالمرأة.

وناقشت ممثلات الحكومات أيضا دور المرأة في الإنتاج الزراعي (السويد) وفي التجارة، بما في ذلك الاقتصادات وحيدة الثقافة القائمة على التصدير (كوبا وهولندا). والأمن الغذائي والسياسات الغذائية العدائية (كوبا). وأشارت إحدى ممثلات الحكومات الى الصلات بين نقل المواد الخطيرة عبر الحدود وصحة المرأة (استراليا).

وأشارت ممثلات حكومات عديدة الى أهمية تناول دور الرجل والطريقة التي يتصور بها نفسه في المجتمع (السويد). وأشارت ممثلات بعض الحكومات الى أن المسائل المتصلة بنوع الجنس تتطلب وضع سياسات للرجل والمرأة كذلك (السويد والنرويج)؛ فمثلا تستلزم بعض البلدان إجازة أبوة للرجل (النرويج).

وذكرت ممثلة إحدى الحكومات أن تعيين المواقع الضارة الإقليمية أو العالمية ليس ممكنا بسبب بعض المشاكل البيئية، وأن تعيين هذه المواقع على الصعيد الوطني سيكون لازما في معظم الحالات (مصر).

وأشارت ممثلات بعض الحكومات الى ضرورة إدراج الاستنتاجات التي خلصت اليها لجنة مركز المرأة في قرارات لجنة التنمية المستدامة (فنلندا).

التحديات التي تواجه لجنة التنمية المستدامة والتوصيات المقدمة لها

- ضمان مشاركة المرأة مشاركة تامة وعلى قدم المساواة في صنع القرار على جميع المستويات في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

- تخصيص الموارد اللازمة وتقرير أهداف مرتبطة بحدود زمنية لإدماج المرأة إدماجا كاملا في استحداث السياسات والمؤسسات والآليات وتنفيذ وتقييم جميع خطط التنمية المستدامة في المستقبل.

- ضمان قياس مساهمات المرأة الإنجابية والإنتاجية وتقييمها وإدماجها في الحسابات القومية وفي حساب الثروة القومية.

- تحديد المناطق الصناعية الضارة وإعداد الخطط لتنظيف هذه الأماكن.

- تنظيم الإعلانات التجارية وتحديد أدوات مكافحة الآثار السلبية.

- ضمان أن تعالج المفاوضات المستمرة بشأن اتفاق الاستثمار المتعدد الأطراف، على قدم المساواة، مسألة حقوق ومسؤوليات الشركات في عملية التنمية المستدامة.

- إنشاء آلية داخل اللجنة لرصد وتوجيه إجراءات منظمة التجارة العالمية.

- إفراد نسبة ١ في المائة من جميع الأموال التي يصرفها البنك الدولي والبنوك الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية الأخرى لدعم المرأة الريفية التي تمثل النسبة الرئيسية من الفقراء في العالم البالغ عددهم ١,٣ بليون نسمة.

- تقديم الدعم للتعليم ونظم الصحة والترفيه ورعاية الأطفال والنظم المؤسسية الأخرى الملائمة والقائمة على أساس العدل بين الجنسين، والتي تقوم بتصميمها المجتمعات الريفية لمصلحتها.

- تعزيز "الزراعة المستدامة" بدلا من "الاستدامة الزراعية".

- تأكيد والتزام تحقيق هدف مؤتمر قمة القروض الصغيرة (واشنطن العاصمة شباط/فبراير ١٩٩٧) بجمع ٢١,٧ بليون دولار لضمان حصول المائة مليون من أفقر نساء العالم وأسرهن على قروض لتحقيق العمالة الذاتية بحلول عام ٢٠٠٥.

- إزالة الحواجز التشريعية وحواجز السياسة والحواجز الإدارية والضريبية التي تعوق حصول المرأة على المساواة في الحقوق في الموارد الطبيعية بما في ذلك الحصول على الأرض والتحكم فيها (وأشكال الممتلكات الأخرى) والقروض والإرث والمعلومات والتكنولوجيا الجديدة.

- تعزيز متطلبات تقديم التقارير من قِبل الحكومات إلى اللجنة وتحسين الروابط مع هيئات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأخرى ذات الصلة كلجنة مركز المرأة.

- استعراض ومعالجة أثر سياسات وبرامج البحوث الجينية في القطاعين العام والخاص والتنقيب الحيوي والتجارة الحيوية والتكنولوجيا الحيوية على جسم المرأة وأسباب عيشها.

- تعزيز دور المرأة في الجهود المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وفي سبيل هذه الغاية ينبغي أن تدرس اللجنة النماذج التي نجحت فيها الجهود لزيادة المشاركة ونشر المعلومات على نطاق واسع.

هاء - تقرير موجز عن جلسة الحوار مع السكان الأصليين
(١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

الرئيس: السيد تشسلو ويكوفسكي (بولندا)، نائب رئيس لجنة التنمية المستدامة

الوسيط: السيد دفاشيش روي، شعوب شكما، بنغلاديش (رابطة تقدم السكان الأصليين وشعوب "هل" في بنغلاديش)

مقدمو البيانات: أدلى ممثلو الشعوب التالية ببيانات: كيتشوا، إكوادور؛ وشعب كونا، بنما (التحالف الدولي للشعوب الأصلية والقبلية بالغابات المدارية)؛ ونوك، غرين لاند (مؤتمر انويت القطب)؛ وموري، نيوزيلندا (مؤتمر موري)؛ واغوني، نيجيريا (مجلس الشباب الوطني لشعب أغوني)؛ وكانكانيي، الفلبين (شبكة النساء الأصليات بآسيا)؛ وكيشوا، الولايات المتحدة (مجلس المعاهدة الهندية الدولية).

البيانات

ورد في الدعاء المقدم من كيشوا الذي استهلت به الجلسة: "الناس ينتمون إلى الأرض؛ ولكن الأرض لا تنتمي إليهم". ورغم أن الشعوب الأصلية تعي هذا المفهوم، وأنها تقدم الكثير من خلال أساليب حياتها المستدامة، فإن احتياجاتها ما زالت لا تلقى اهتماما. وفي السنوات الخمس التي مضت منذ انعقاد مؤتمر ريو، أصبحت مجموعات السكان الأصليين أجهر صوتا وأبرز وصفا على الصعيد الدولي في مجال الدفاع عن الأرض الأم. ومع ذلك، فإن حالتهم قد تفاقمت، على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية، حيث أنهم يواجهون تمييزا مطردا بشأن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والثقافية. وقام ممثلو عدد من مجتمعات السكان الأصليين بتقاسم تجاربهم وتسليط الضوء على بعض المشاكل الأكثر إلحاحا التي يلاقونها. وفي إطار الاضطلاع بذلك، ركزوا على الصلات الهامة القائمة بين اهتمامات الشعوب الأصلية والقضايا الأخرى الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، بما فيها الفقر والمستوطنات البشرية والتنمية الريفية والزراع والنساء والتنوع الإحيائي والغابات.

الأنشطة

ناصرت الشعوب الأصلية عددا من الأنشطة تتصل بالتنمية المستدامة. وهذه تتضمن:

- التطبيق المستمر للممارسات المستدامة في الحياة اليومية.

- توفير مساهمات في إعداد مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية.

- دعم المحافل الدولية المتصلة بالحراجة والتنوع الإحيائي وحقوق الملكية الفكرية والثقافية.

- اتخاذ إجراءات قانونية ضد من يواصلون ممارسات التعدين غير المستدامة.

- الاضطلاع بتدابير أدت إلى إقناع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتعليق عملية تسجيل براءات للجينات المأخوذة من شعب هاغاي في بابوا غينيا الجديدة.

العقبات

تشمل العقبات التي تحول دون تقدم حركة الشعوب الأصلية تلك الانطباعات التحاملية بشأن هذه الشعوب، ونقص تمثيلها في محافل صنع القرار والعولمة والحواجز التجارية.

- كثيرا ما ينظر السكان غير الأصليين إلى الشعوب الأصلية نظرة تحاملية، ويضعونهم في قالب باعتبارهم "نبلاء متوحشين" يسلكون أساليب حياة بدائية ويعيشون في مجتمعات محلية متجمدة.

- كثير من السكان الأصليين يتسمون بنظرة اختزالية تتضمن عدم إدراك تلك الصلات الهامة القائمة بين الشعوب الأصلية والنظم الأيكولوجية التي تحيط بهما.

- لا تزال الشعوب الأصلية تعاني من الفقرة والجوع والحرب والدين والتلوث والمرض والأمية والتشرد بسبب التنمية غير المستدامة.

- غالبية الاتفاقات الدولية لا تتناول احتياجات الشعوب الأصلية على نحو كافٍ. ومفهوم "الأراضي" غير وارد في جدول أعمال القرن ٢١ ولا في مبادئ الغابات، على سبيل المثال. وجدول أعمال القرن ٢١ يصور الشعوب الأصلية وممارساتها التقليدية بوصفها أدوات لبحوث التتجير. وهو لا يشير على نحو يذكر للشعوب الأصلية في المناطق القطبية أو إلى الأثر السلبي المترتب على أنشطة التعدين بالنسبة لمجتمعات السكان الأصليين.

- لا يوجد تمثيل للشعوب الأصلية في المحافل الدولية والوطنية.

- كثيرا ما تؤدي الحواجز التجارية، التي تضعها البلدان الأوروبية والولايات المتحدة، إلى إلحاق الضرر بالشعوب الأصلية (وهذه الحواجز تتضمن الحظر الأوروبي على جلد الفقمة في عام ١٩٨٣، والحظر الأوروبي على استيراد فراء الحيوانات البرية التي تصاد بإشراك إمساك الساق في عام ١٩٩١، وقانون حماية الثدييات البحرية الذي أصدرته الولايات المتحدة).

- تتعرض جماعات السكان الأصليين إلى آثار سلبية، بصفة خاصة، من جراء استخدام المواد الكيميائية الخطرة، والاحترار العالمي، وتلوث الهواء الجوي العابر للحدود والبعيد المدى، وفقد التنوع الاحيائي.

- تؤدي النظم التجارية المتعددة الأطراف والعولمة الاقتصادية والتحرر التجاري إلى تشجيع وجود سوق حرة تحظى فيها الشركات بقدر كبير من السلطة، مع تحمل مسؤولية اجتماعية ضئيلة، وعدم مواجهة مساءلة محلية.

- يفضي تزايد بناء السدود إلى تشجيع نزوح الشعوب الأصلية وتهميشها.

- القرصنة الحيوية والهندسة الحيوية والاستكشاف الحيوي تؤدي إلى استغلال الآراء والممارسات التقليدية لدى الشعوب الأصلية.

- كثيرا ما تفضي التنمية وبعض برامج الحفظ إلى تجنيد مجتمعات الشعوب الأصلية، وانتهاك حقوقها بعد ذلك.

الأولويات

- ينبغي احترام وإقرار الحقوق الإقليمية للشعوب الأصلية.

- ينبغي الاعتراف بتقرير المصير للسكان الأصليين بوصفه جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة.

- إن الشعوب الأصلية ترغب في تحديد مسيرتها الإنمائية، والسيطرة على شؤونها ومواردها، والمشاركة على نحو مباشر وكامل في صنع القرارات التي تؤثر عليهم.

- إن الشعوب الأصلية ترغب في ممارسة حقوقها المتعلقة بموارد النظم الايكولوجية لأقاليمها التقليدية.

- إن الشعوب الأصلية تحث على الاضطلاع بمزيد من التقدم والعمل بشأن الاتفاقات الدولية المتصلة بتغير المناخ والتنوع الاحيائي والتلوث الجوي العابر للحدود بعيد المدى.

- ينبغي تمثيل الشعوب الأصلية على أعلى مستوى في منظومة الأمم المتحدة.

- يجب تناول قضايا التنمية المستدامة على نحو شامل، لا على أساس تقليصها إلى اعتبارات قطاعية منعزلة.

الحوار

أدلت البلدان التالية ببيانات: بيرو، الدانمرك، كندا، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية. وأدلى ببيانين أيضا ممثل منظمة غير حكومية من غيانا وممثل للشعوب الأصلية من الولايات المتحدة (دولة دينه ذات السيادة).

وبعض المشاركين في الحوار قد ذكروا قضايا تتصل بالشعوب الأصلية في بلدانهم. وعند الرد على أحد المتناظرين، الذي وصف القمع الذي يتعرض له شعب اغوني في نيجيريا، قال ممثل حكومي أن "اغوني" جماعة إثنية في نيجيريا وليست من الشعوب الأصلية (نيجيريا). وأشار ممثل حكومي آخر إلى المشاكل العديدة التي تواجه الشعوب الأصلية في بلده، والتي تتضمن الاتجار في المخدرات والصراع المدني والتدهور البيئي والهجرة. وأعرب عن تضامنه مع المتناظر (بيرو). ونوه ممثلون حكوميون آخرون بالجهود التي تبذلها حكوماتهم لتحقيق مصالح الشعوب الأصلية من خلال مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية (كندا)، وتنظيم حلقات تدريبية بشأن تهيئة محفل دائم للشعوب الأصلية (كندا والدانمرك).

وتناولت بعض البلدان على نحو صريح قضايا المجلس القطبي (كندا والولايات المتحدة) ودولة دينه (الولايات المتحدة). وعند الرد على متناظر من شعب انوي، لاحظ أحد الممثلين أن حكومته ترى أن من الأنسب أن تناقش قضايا الثدييات البحرية في محافل غير المجلس القطبي (الولايات المتحدة). وقال ممثل حكومي آخر إن المجلس القطبي بوسعه أن يتخذ قراراته بنفسه (كندا). وأكد المتناظر من شعب انوي أن القوانين التي تحول دون استعمال هذا الشعب للموارد البحرية تؤثر بشكل ضار على أساليب الحياة والاقتصادات التقليدية.

وقال ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية إن المنظمات الدولية عليها أن تضع معايير للتمويل من أجل توجيه عملية صنع القرار المتصلة بتمويل مشاريع التعدين (غيانا). وقامت ممثلة للشعوب الأصلية من الولايات المتحدة بلفت الانتباه إلى نقل شعبها من منطقة لإفساح المجال لمناجم الفحم (دولة دينه ذات السيادة).

التحديات التي تواجه لجنة التنمية المستدامة
والتوصيات المقدمة إليها

تتعلق التحديات والتوصيات الخاصة باللجنة بالمشاركة والتمويل والإعلام والتنوع الاحيائي والقضايا التجارية.

- وعلى المجتمع الدولي أن يعترف بالشعوب الأصلية بوصفها شعوبا، لا منظمات غير حكومية.

- وعلى الأمم المتحدة أن تنشئ محفلا دائما للشعوب الأصلية.

- ويجب على المحافل المتعلقة بسياسات الغابات أن تقوم، على كافة المستويات، بوضع آليات لكفالة المشاركة العادلة الكاملة من جانب الشعوب الأصلية وسائر الشعوب التي تعتمد على الغابات في مجال صنع القرار.

- ينبغي توسيع نطاق صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للشعوب الأصلية، لإتاحة مزيد من المشاركة من ممثلي الشعوب الأصلية في كامل مجموعة أنشطة الأمم المتحدة.

- على الأمم المتحدة أن تحسن من نشر المعلومات لدى الشعوب الأصلية.

- على المجتمع الدولي أن يناقش القضايا المتعلقة بالتنوع الاحيائي، من قبيل التكنولوجيا الحيوية والاستكشاف الحيوي ومشروع تنوع الجينات والصبغيات البشرية. ومن الواجب على المؤسسات والمؤتمرات التي تتناول هذه القضايا أن تسمح بمشاركة الشعوب الأصلية. ويتعين الموافقة على نحو سريع على بروتوكول للسلامة الاحيائية في إطار اتفاقية التنوع الاحيائي.

وطلبت الشعوب الأصلية بشكل محدد إلى اللجنة ما يلي:

- تشجيع الاعتماد الفوري لمشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في صيغته الحالية.

- دراسة آثار العولمة والمنظمة العالمية للتجارة والاتفاقات الإقليمية المتصلة بحقوق الملكية الفلكية (مثل اتفاق APEC واتفاق التجارة الحرة بأمريكا الشمالية) فيما يتعلق بمجتمعات السكان الأصليين.

- استعراض أنشطة الشركات عبر الوطنية، وخاصة الصناعات الاستخراجية، من قبيل التعدين والأخشاب، ودراسة آثار هذه العمليات على الشعوب الأصلية. وينبغي أن تكون طرق حل الصراع من ضمن القضايا التي ينظر فيها.

- تشجيع الحوار بين جماعات السكان الأصليين وغير الأصليين والحكومات، على الصعد المحلية والوطنية والدولية.

- المشاركة في الحلقة التدريبية المتصلة بإنشاء محفل دائم للأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية، التي ستعقد في شيلي في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

واو - تقرير موجز عن جلسة الحوار مع المنظمات غير الحكومية (١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

الرئيس: السيد تشيسلاف فيسكوفسكي (بولندا)، نائب رئيس لجنة التنمية المستدامة

الوسيط: السيد روبرتو بيسيو، معهد العالم الثالث

مقدمو البيانات: قدم ممثلو المنظمات التالية عروضا: المركز الدولي للاتصال البيئي؛ واتحاد صغار فلاحي شاطئ المحيط الهادئ (كوستاريكا)؛ واتحاد الريفيات النيجيري؛ والمنظمة الدولية لأصدقاء الأرض؛ ومنتدى الربط الشبكي للعدالة البيئية (جنوب افريقيا)؛ وشبكة العالم الثالث؛ وشبكة أمريكا اللاتينية للغابات؛ والمنظمة الدولية للمستهلكين.

البيانات

اضطلعت المنظمات غير الحكومية خلال الأعوام الخمسة التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر ريو بدور متزايد الأهمية فيما بذل من جهود لدفع عجلة التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وسلطت المنظمات غير الحكومية الأضواء في جلسة الحوار التي عقدتها على أنشطتها السابقة وبحثت مسألة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية، وحددت للجنة التنمية المستدامة ما ستقوم به من إجراءات في السنوات الخمس المقبلة.

الأنشطة

قدمت جلسة الحوار عينة من أنشطة المنظمات غير الحكومية. وهي تتضمن ما أجري من بحوث بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ودراسات عن مؤشرات التنمية المستدامة وتنظيم جماعات شعبية جديدة. وعلى سبيل المثال:

- **قيمت دراسة قام بها المركز الدولي للارتباط البيئي ما اتخذ من إجراءات شعبية بشأن جدول أعمال القرن ٢١ وقدمت توصيات للمستقبل. ويكشف التقرير النهائي المعنون "تصورات القواعد الشعبية بشأن جدول أعمال القرن ٢١" أن الحكومات تعالج المظاهر السطحية للممارسات غير المستدامة بدلا من أن تعالج أسبابها الجوهرية. كما أن التنفيذ على الصعيد المحلي لا يسير بما ينبغي له من سرعة.**

- **أجرت منظمة أصدقاء الأرض دراسة عن مؤشرات التنمية المستدامة.**

- **قامت المنظمات غير الحكومية في كوستاريكا بتحسين الحوار مع المسؤولين الحكوميين.**

- **أنشأت النساء الأفريقيات شبكات للنساء الريفيات والشعبيات.**

- **قامت النساء في النيجر بوضع استراتيجية من أجل الحصول على ائتمانات للمرأة.**

- **تعمل المنظمات غير الحكومية في جنوب افريقيا للدفاع عن قضايا العدالة البيئية ووضع سياسات بيئية لخدمة الاستدامة.**

العقبات

تشمل العقبات التي تعرقل نجاح ما تقوم به المنظمات غير الحكومية في إطار جدول أعمال القرن ٢١ الأنماط المتأصلة للإنتاج والاستهلاك، وانعدام الوصول إلى صنع القرار، وتحرير التجارة وتراخي الإرادة السياسية فيما يتعلق بقضايا التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال:

- **غالبا ما تفتقر الحكومات للاهتمام فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.**

- **غالبا ما تستبعد المنظمات غير الحكومية من العملية الحكومية لصنع القرار، وخصوصا في البلدان التي تتسم فيها العمليات الحكومية بانعدام المرونة والانغلاق.**

- **غالبا ما يصعب إقناع صانعي القرار بتنفيذ مبادرات تم وضعها على الصعيد المجتمعي.**

- غالبا ما تبدي المصالح التجارية والاقتصادية ممانعة للاضطلاع بدور في قضايا التنمية المستدامة.

- يعرقل الإجحاف على الصعد المحلية والوطنية والعالمية كثيرا من الجهود التي تبذل في مجال التنمية المستدامة.

- انعدام الإرادة السياسية في المسائل الحرجية.

- التعليم هو أحد المكونات الهامة للتنمية المستدامة بيد أنه مكون مهمل.

- أدى إلغاء القوانين التنظيمية والعولمة إلى زيادة نفوذ الشركات عبر الوطنية واطراد الفوارق بين الأغنياء والفقراء.

- انعدام الموارد عامل مقيد هام بالنسبة للمنظمات غير الحكومية.

الأولويات

حددت المنظمات غير الحكومية الخطوط العامة لطائفة من الأولويات تشمل الكفاية الإيكولوجية والعلاقات بين المنظمات غير الحكومية والحكومات، والتعليم البيئي والتجارة. وعلى سبيل المثال:

- ينبغي للكفاية الإيكولوجية أن تحل محل مفهوم الكفاءة الإيكولوجية إذا أراد المجتمع أن يصير قابلا للاستدامة بالفعل.

- لا بد من إيجاد آليات أفضل للتعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومات على الصعيدين المحلي والوطني.

- ينبغي وضع آليات أفضل لنقل الخبرات المحلية إلى الصعيد العالمي وتعزيز التعلم.

- ينبغي أن يجري بناء القدرات في القطاع الحكومي وفي قطاع المنظمات غير الحكومية.

- ينبغي أن يقوم التعليم والتوعية بدور أكبر فيما يبذل من جهود في مجال التنمية المستدامة.

- ينبغي للحكومات أن تفي بما التزمت به بشأن اقتسام التكنولوجيا ونقلها.

- ينبغي تعزيز تعاون المنظمات غير الحكومية مع الحكومات على الصعد المحلية والوطنية والدولية.

- لا بد من تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك.

- للتجارة تأثيرات هامة على البيئة والتنمية وينبغي أن توضع في مقدمة ما يبذل من جهود لتشجيع التنمية المستدامة.

- ينبغي معالجة مساءلة الشركات بصراحة وينبغي كفالة اهتمامها بالمسؤوليات الاجتماعية والبيئية.

الحـوار

أدلى ممثلو البلدان التالية ببيانات خلال جلسة الحوار: استراليا والسويد والصين والفلبين وفنلندا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وأدلت المنظمات غير الحكومية التالية ببيانات: Q2000 السويدية، فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والصحة والبيئة، ومحفل المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالتعليم، والمجلس الوطني الكوستاريكي للمنظمات غير الحكومية، واتحاد الشعوب الشمالية من أجل البيئة والتنمية. وأدلت منظمات غير حكومية من الاتحاد الروسي وبوليفيا وموريشيوس ببيانات أيضا، كما أدلى ممثل اللجنة الأوروبية ببيان.

ووصف عدة ممثلين حكوميين مبادرات محلية اتخذت في بلادهم. ولاحظ أحد الممثلين الحكوميين ما تقوم به البلديات المحلية من دور هام عن طريق رصد وتفتيش وإنفاذ المعايير البيئية وكفالة التقيد بها (اليابان). ونوّه آخرون إلى النتائج الإيجابية التي تمخضت عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في بلدانهم (السويد والصين والفلبين). ولاحظ ممثل لمنظمة حكومية ازدياد التنسيق بين المنظمات غير الحكومية والحكومة في إطار جدول أعمال القرن ٢١ (منظمة غير حكومية من بوليفيا). ونوهت ممثلة أخرى لمنظمة غير حكومية إلى المشاكل الكامنة في معالجة مسائل الطاقة والنقل في بلدها (منظمة غير حكومية من السويد). ولاحظ ممثل آخر انعدام مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع القرارات المتعلقة بالسياسة العامة (منظمة غير حكومية من الاتحاد الروسي).

واقترحت ممثلة إحدى الحكومات أن تعتمد لجنة التنمية المستدامة إجراء معمولا به بموجب اتفاقية حقوق الطفل، فأثار اقتراحها عدة تعليقات من ممثلين آخرين (استراليا). وقالت إنه ينبغي للمنظمات غير الحكومية أن تعد من أجل هذه الاتفاقية تقارير قطرية مع مطالبة الحكومات بالرد عليها. ورد مشارك من منظمة غير حكومية ردا إيجابيا على الاقتراح ولكنه أشار إلى القيود المالية التي تواجه المنظمات غير الحكومية. واقترح ممثل آخر لإحدى الحكومات أن تتعاون المنظمات غير الحكومية والحكومات في إعداد التقارير على غرار ما يجري في بلده (الفلبين).

ولاحظ ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية عدم إرسال الحكومات لتقارير إلى لجنة التنمية المستدامة واستفسر عما تتبعه البلدان من إجراءات عند إرسال تقارير إلى ما لديها من فئات مستهدفة في الوطن (منظمة أصدقاء الأرض). ووصف بعض ممثلي الحكومات ما يتبعونه من إجراءات عند الإبلاغ.

وذكروا أن عمليات الإبلاغ تنطوي على عدد كبير من أصحاب المصالح، والاجتماعات، ومواقع "وب" على شبكة "انترنت" ووسائط الإعلام (استراليا والسويد وفنلندا وكندا والنرويج والولايات المتحدة).

ولاحظ ممثل لمنظمة غير حكومية ضرورة زيادة التركيز على التعليم فيما يتعلق بمسائل الاستدامة وأشار إلى انعدام مشاركة المعلمين (محفل التعليم). ولاحظت ممثلة أخرى أهمية الدور التثقيفي الذي تقوم به وثائق الأمم المتحدة في بلدها (منظمة غير حكومية من الاتحاد الروسي).

وحث أحد الممثلين على استعمال إحصاءات على غرار تلك الاحصاءات التي قدمتها المنظمة الدولية لأصدقاء الأرض من أجل إقناع الذين لم يقتنعوا بعد بتناول أولويات التنمية المستدامة (اللجنة الأوروبية). واقترح آخر أن تنشر على نطاق واسع نتائج الدراسة التي قام بها المركز الدولي للاتصال البيئي (منظمة غير حكومية من موريشيوس).

التحديات التي تواجه لجنة التنمية المستدامة والتوصيات المقدمة إليها

قدمت المنظمات غير الحكومية عدة توصيات إلى لجنة التنمية المستدامة. وتتناول هذه التوصيات زيادة الحوار بين المنظمات غير الحكومية والحكومات، ومساءلة الشركات، ومسائل التجارة واتخاذ إجراءات بشأن مشاكل الغابات. وطلبت المنظمات غير الحكومية إلى لجنة التنمية المستدامة ما يلي بشكل خاص:

- تشجيع الحوار على الصعد المحلية والوطنية والدولية.

- الدمج بين التجارة والبيئة، والتجارة والتنمية، وإدماج التجارة والبيئة والتنمية في شتى أجزاء مبادرات جدول أعمال القرن ٢١ وفيما ستقوم به اللجنة من أعمال في المستقبل.

- إنشاء لجنة فرعية أو فريق للتجارة والتنمية المستدامة.

- البدء بحوار مع منظمة التجارة العالمية ولجنتها المعنية بالتجارة والبيئة.

- البدء بجولة جديدة من الاتفاقات السلعية.

- تيسير استعراض ما تعلق بالتنمية المستدامة والإنصاف في اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

- البدء باستعراض الاتفاق الزراعي لمنظمة التجارة العالمية.

- تناول مسألة حقوق الملكية الأدبية والتنمية المستدامة.

- تحري ما لتحرير التجارة من تأثيرات على التنمية المستدامة.

- حث الدورة الاستثنائية للجمعية العامة على اتخاذ قرار تشجع فيه الدول والمنظمات على تنفيذ الأنشطة المقترحة خلال الدورة الرابعة للفريق الحكومي الدولي المعني بالأحراج.

- إنشاء لجنة فرعية معنية بمساءلة الشركات.

زاي - تقرير موجز عن جلسة الحوار مع المزارعين
(١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

الرئيس: السيدة مونيكا لين - لوشر (سويسرا)، نائب رئيس لجنة التنمية المستدامة

مديرة الجلسة: السيدة ليندا ايلسويك، الرابطة العالمية للزراعة المستدامة، الولايات المتحدة الأمريكية

المتحدثون: قدم مزارعون يمثلون المنظمات التالية بيانات: اتحاد المزارعين السويديين؛ واتحاد المزارعين الدانمركيين؛ والاتحاد الوطني للمزارعين، كندا؛ والمرأة الزامبية في الزراعة؛ والاتحاد الوطني للمزارعين والرعاة، نيكاراغوا؛ واتحاد نيو برونزويك للزراعة، كندا؛ ومركز مبادرات المواطنين، موسكو، الاتحاد الروسي؛ ورابطة ولاية كارناتاكا للمزارعين، الهند.

البيانات المقدمة

لقد زادت قمة "الأرض" من الوعي بأهمية الروابط بين الزراعة والبيئة والتنمية. فلقد زاد وعي المزارعين بمسؤولياتهم البيئية تجاه المجتمع فصاروا يعالجون بشكل متزايد الآثار البيئية لممارساتهم ويحددون الحلول ويطبقونها. وحولت مسائل تتعلق بالأغذية والزراعة المفهوم النظـري للتنمية المستدامة إلى شيء ملموس ومفيد بالنسبة لجميع الأشخاص. ولم تكن إدارة المزارع وحفظ الموارد وحيازة الأراضي،

والتطور التكنولوجي والتجارة ودور المرأة سوى بضع مسائل من بين العديد من المسائل التي برزت أثناء المناقشات بين المزارعين والحكومات.

الأنشطة

يقوم المزارعون بمبادرات لتعزيز الزراعة المستدامة. وترد أدناه إشارة إلى بعض هذه الأنشطة.

- ضم برنامج زراعي للمتطوعين مشاركين على الصعيدين الوطني والمحلي، ومكن المزارعين من اعتبار أنفسهم جزءا لا يتجزأ من المجتمع. وساهم ذلك البرنامج في تثقيف المزارعين وشجع على الممارسات الزراعية الجيدة. ووضع البرنامج أيضا معايير لاستخدام مبيدات الآفات والأسمدة الحيوانية، ولنوعية المياه، واستهلاك الطاقة والبحوث. وتم إنجاز ذلك عن طريق إشراك المزارعين في عملية التنظيم وكذلك الدعم المقدم من المستهلكين.

- وجرى تدشين برامج أخرى، مثل خطط الزراعة البيئية، تقوم على التقييم الذاتي والمراجعة الاقتصادية وقواعد الممارسة المزرعية الجيدة (كندا، السويد).

- نظمت النساء الزامبيات برنامجا للمزارعات مكن النساء وساهم في تثقيفهن في مجال الممارسات الزراعية والإدارية المستدامة.

- دعا فريق في الاتحاد الروسي، بمساعدة منظمة غير حكومية أمريكية، إلى الاضطلاع بعملية استشارية للمزارعين، مع التركيز بشكل خاص على المزارعات. وساهم ذلك البرنامج في تثقيف كل من المنتجين والمستهلكين في مجال الزراعة المستدامة.

- ساعدت الاصلاحات في مجال حيازة الأراضي والتعاونيات الزراعية، والمصارف الريفية وخدمات المرأة الريفية على إيجاد إطار للدعم الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز الزراعة المستدامة في عدة بلدان.

العراقيل

تتمثل العراقيل التي يواجهها المزارعون في الفقر وانخفاض الدخول المزرعية وعدم حيازة الأراضي، والسياسات التجارية والمواقف المتخذة تجاه التنوع البيولوجي. وترد أدناه أمثلة لذلك.

- يعتبر المزارعون تاريخيا أشخاصا يستغلون الأرض.

- تقوض الحيازة غير المأمونة للأراضي والفقر والاهمال الحكومي وانعدام الاستثمار في المناطق الريفية جهود الزراعة المستدامة، وخاصة في البلدان النامية.

- إن انخفاض صافي الدخول المزرعية يرغم المزارعين على إيلاء اعتبار للآثار قصيرة الأجل فقط، لا الآثار طويلة الأجل، لما لأنشطتهم من آثار على البيئة. وعلاوة على ذلك فإن هذه الدخول المنخفضة لا تجتذب الشباب للاشتغال بالزراعة، مما يفضي الى شيخوخة المشتغلين بالزراعة (في البلدان الصناعية)، أو الى "تأنيث" المشتغلين بالزراعة (في البلدان النامية).

- يمكن للسياسات التي تشجع إنتاج المحاصيل النقدية أن تعزز الزراعة غير المستدامة.

- ولدت منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة مجموعة من الآثار الضارة على المزارعين. وتحدد السوق العالمية ما ينتج، ومن ينتجه ومن يسيطر على ما ينتج. كما أن عولمة الاقتصاد اغتصبت مكان أدوات ضمان الأمن الغذائي، ونقلت عملية اتخاذ القرارات إلى خارج المؤسسات العامة.

- بالنسبة لبعض البلدان، فإن للحواجز التي تقام ضد الصادرات، خاصة التعريفات الجمركية التصاعدية التي تفرض على المنتجات الزراعية المجهزة وشبه المجهزة، آثار ضارة على أنشطتها الزراعية؛ مما يحرمها من فرصة إقامة قاعدتها المحلية للتجهيز الزراعي - الصناعي.

- يجد المزارعون أن من الصعب المشاركة في الساحة الدولية لأسباب شتى من بينها المعوقات المالية.

- ترفض المصالح الخاصة في البلدان الصناعية الاعتراف بالفلاحين وبالسكان الأصليين بوصفهم مولدين ومالكين وحماة للتنوع البيولوجي.

- يهدد انتشار المناطق الحضرية والمناطق الصناعية الأراضي الأساسية للزراعة.

- لا تحظى الزراعة الطبيعية بالكثير من الاهتمام والاعتراف من جانب الحكومة.

الأولويات

تتناول الأولويات التي حددها المزارعون التكنولوجيات الزراعية السليمة بيئيا وحيازة الأراضي، والشراكات والتجارة. وترد أدناه أمثلة لذلك.

- يعد تحديد المشاكل باستخدام المعارف واعتماد الحلول المحلية وحيازة الأراضي على الأمد الطويل من الأمور الأساسية للزراعة المستدامة.

- والاشتغال بالزراعة هو مهنة طويلة الأجل. لذلك يلزم أن يتوفر لدى المزارعين منظور طويل الأجل ويمكن التنبؤ به وبيئة يعملون فيها.

- لا يمكن أن يضطلع المزارعون بمفردهم بالزراعة المستدامة. لذا فإن التعاون الوثيق بين المزارعين والسلطات أساسي من أجل وضع الإطار التشريعي اللازم في مجالات مثل استخدام السماد، والمخصبات ومبيدات الآفات، والكثافة الحيوانية، والمناطق الطبيعية المحمية.

- يعد البحث هاما لتعزيز الممارسات الزراعية. ولذلك ينبغي أن يعزز المزارعون التحالفات مع المؤسسات العلمية والتقنية.

- كذلك فإن من الضروري إجراء حوار المجموعات الزراعية - الصناعية والبيئية ومجموعات المحافظة ورابطات المستهلكين.

- تتطلب آثار تحرير التجارة على المزارعين المزيد من الاهتمام.

الحوار

أدلى ممثلو الحكومات التالية ببيانات خلال جلسة الحوار: استراليا وألمانيا وايرلندا وبيرو والفلبين وفنلندا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وشارك أيضا في المناقشة مزارعون وممثلون لمنظمات غير حكومية ممن استمعوا إلى الكلمات.

ودعا أحد المزارعين المشتغلين بالزراعة الطبيعية إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للزراعة الطبيعية (الاتحاد الدولي لحركات الزراعة الطبيعية). وأشار إلى زيادة الطلب على منتجات الزراعة الطبيعية في النمسا وسويسرا والدانمرك. وأشارت ممثلة منظمة غير حكومية إلى أن لجنة مركز المرأة تدعم المزارعين وخاصة المزارعين المشتغلين بالزراعة الطبيعية. ووجهت النظر إلى إشارات إلى الزراعة الطبيعية من قبل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وتشدد هذه الإشارات على الروابط بين الصحة والزراعة.

ورغم أن التغييرات التي تطرأ على وسائل الانتاج ربما تؤدي الى زيادة التكاليف بالنسبة للمزارعين إلا أن أحد أعضاء الفريق المحاضر أشار الى أنه توجد حالات تؤدي الى مكاسب من الناحيتين، مثلا، فإن تخفيض استخدام المدخلات عن طريق تحسين الممارسات الإدارية يفضي الى تخفيض التكاليف والآثار البيئية معا. وأضاف عضو آخر أن استخدام وسائل الانتاج الرؤوفة بالبيئة يشكل هو الآخر ممارسة تجارية جيدة لأن المستهلكين يطالبون بصورة متزايدة بأن يأخذ الانتاج الزراعي البيئة في الاعتبار.

وشدد عدة متكلمين على المشاكل المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة. وذكر ممثل منظمة غير حكومية أن مجالس التسويق التابعة للمزارعين، والتي تسندها الحكومات، تعد أساسية بالنسبة لأصحاب المزارع العائلية. ومع ذلك تواجه تلك المجالس حاليا تحديات من منظمة التجارة العالمية (مزارع كندي) ودعا ممثل منظمة غير حكومية أخرى (بوليفيا) إلى حماية المزارعين الريفيين من قوى السوق الحرة. وارتأى ممثل حكومي أن العولمة تستجيب لطلبات المستهلكين بتحديد أسعار أدنى. وأشار، كمثال لذلك، إلى انخفاض الأسعار بعد انضمام بلده إلى الاتحاد الأوروبي (فنلندا). وأشار أحد المزارعين الى أن ما كل المزارعين يستفيدون مما يسمى بالتجارة الحرة (مزارع من نيكاراغوا). بل إنه حتى حينما يحاولون تصدير منتجاتهم فإن العوائق التجارية وممارسات إغراق سوق المنتجات المعانة لا تزال تهدد سبل كسب العيش لأصحاب المنتجات المحلية. ولاحظت إحدى المشاركات عدم إشارة لجنة التنمية المستدامة إلى مؤتمر ليبزيغ التقني الدولي المعني بالموارد الوراثية النباتية وإلى جهود منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومبادراتها المتصلة بالزراعة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي (الهند). وشددت مع مشاركين آخرين على الروابط بين التنوع البيولوجي والزراعة، ومسائل السلامة البيولوجية وخطر الاستبدادية التكنولوجية.

وتساءل ممثل حكومي عن الكيفية التي يوفق بها المزارعون بين أدوارهم كرجال أعمال وكحماة للأرض، وخاصة في العالم الثالث. وسأل عن إمكانية التوفيق بين هذين الدورين، وخاصة في العالم الثالث (ألمانيا). ورد أحد أعضاء الفريق المحاضر بأن هناك حاجة إلى سن تشريعات للمساعدة على مواءمة الأدوار المختلفة للمزارعين. واسترعى مزارع يمثل حكومة من العالم الثالث الانتباه الى ما يمكن أن يترتب على الإعانات البيئية في أحد البلدان من آثار على القطاع الزراعي في بلد آخر مما يؤدي الى محق الأسر المعيشية للفلاحين والزراعة على نطاق صغير. وارتأى ممثل حكومي أن هناك حاجة إلى إعادة صياغة القواعد التجارية لتشجيع الزراعة المستدامة (الهند).

وتساءل ممثل حكومي عما إذا كان المزارعون في العالم قادرين على إطعام العدد المتزايد من السكان في العالم. وأشار مزارعون، ردا على ذلك، إلى دور التكنولوجيا والزراعة المحلية. وأشار ممثل منظمة غير حكومية إلى أن المسألة لا تتعلق بكمية الأغذية بل بتوزيعها.

واعترف ممثل حكومي بالصورة العامة السلبية للمزارعين في بعض البلدان. وتساءل عما إذا كانت الشراكات بين المزارعين ومجموعات المستهلكين مفيدة (ايرلندا). واقترح أحد أعضاء الفريق المحاضر أن ما يقوله المستهلكون وما يشترونه أمران مختلفان. فالمزارعون سوف ينتجون ما يريده المستهلكون؛ وفي بعض الحالات يتعين عليهم أن يكونوا على استعداد لدفع أسعار أعلى للمنتجات الزراعية.

وأشار ممثل إلى أن العديد من الأشخاص في المجتمعات الريفية لا يملكون أراض ولكنهم يشاركون في الإنتاج الزراعي بوصفهم عمالا زراعيين. وحث الحكومات على مواجهة الجوع ونقص التغذية وشدد على أنه يجب تمكين كل أسرة معيشية من الوفاء باحتياجاتها اليومية من الأغذية (الفلبين).

تحديات وتوصيات للجنة التنمية المستدامة

ترد أدناه بعض التحديات والتوصيات.

- يتعين على المجتمع الدولي أن يعتمد نهجا أكثر شمولا إزاء الأمن الغذائي وذلك بإشراك ممثلين من جميع قطاعات المجتمع.

- ينبغي إشراك منظمات المزارعين في الوفود الوطنية التي تحضر الاجتماعات التي تناقش المسائل ذات الصلة بالقطاع الزراعي.

- هناك حاجة إلى زيادة التفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

- ينبغي أن تيسر لجنة التنمية المستدامة الموافقة على خطة العمل العالمية والمشروع الدولي للموارد الوراثية النباتية كبروتوكول لاتفاقية التنوع البيولوجي. وهذا يتطلب القيام فورا بوضع الصيغة النهائية لتنقيح المشروع الدولي بوصفه بروتوكولا لاتفاقية التنوع البيولوجي.

- هناك حاجة إلى استعراض التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية القائمة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، وحيازة الأراضي والتشريعات المتعلقة بالبذور (وكذلك بتشريعات ما بعد منظمة التجارة العالمية) وتقييمها وتعديلها حسب الاقتضاء لضمان أن تدعم وألا تتعارض مع حقوق المزارعين ومع الأهداف الطويلة المدى لاتفاقية التنوع البيولوجي.

- ينبغي أن تؤدي عملية استعراض منظمة التجارة العالمية في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ إلى إلغاء الزراعة من اتفاقات جولة أوروغواي وإزالة حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والزراعة.

- ينبغي وقف أنشطة استكشاف الموارد البيولوجية وكذلك عرض أنواع النباتات والكائنات التي غيرت خصائصها الوراثية.

- ينبغي أن تقدم البلدان المتقدمة النمو والأعمال التجارية الزراعية تعويضات عما تستخدمه منذ سنوات عديدة من معارف البلدان النامية ومواردها.

- ينبغي أن تشجع لجنة التنمية المستدامة إنشاء فريق عامل دائم معني بحقوق المزارعين والتنوع البيولوجي والزراعة المستدامة.

- من شأن اتفاقية دولية تعالج حقوق المزارعين ومسائل الزراعة المستدامة أن تساعد على إدماج المساءلة في هيكل القانون الدولي.

- ينبغي أن ترتب لجنة التنمية المستدامة لمنح مركز استشاري للمزراعين بوصفهم مجموعة رئيسية وقت انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

- ينبغي دعم وتعزيز منظمات المزارعين، خاصة المنظمات التي تأتي من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، بحيث تستطيع أن تشترك بصورة فعالة في وضع السياسات وتنفيذها.

- ينبغي زيادة البحوث العامة المتعلقة بممارسات الزراعة المستدامة وتحسين طرق زراعة المحاصيل والخدمات الارشادية على كافة المستويات.

حاء - تقرير موجز عن جلسة الحوار مع السلطات المحلية (١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

الرئيس: السفير باقر أسدي (جمهورية إيران الإسلامية) نائب رئيس لجنة التنمية المستدامة

مدير الجلسة: السيد جان بيير ايلونغ مباسي، الجمعية العالمية للتنسيق بين المدن والسلطات المحلية
السيد جيب بروغمان، المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية

المتحدثون: أدلى ببيانات ممثلو ورؤساء المجالس البلدية للمنظمات و/أو المجالس البلدية التالية: الجمعية العالمية للتنسيق بين المدن والسلطات المحلية؛ المجلس البلدي لدبي؛ لجنة السياسات، مجلس بلدية لندن، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ مدينة مراكش، المغرب؛ برشلونة، اسبانيا؛ المجلس البلدي لكايامركا/رابطة المجالس البلدية لبيرو؛ مجلس مدينة ليستر، المملكة المتحدة؛ المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية.

البيانات المقدمة

منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، في ريو دي جانيرو، عكفت السلطات المحليـــة على العمل بنشاط فـي تنفيذ المسؤوليـــات المكلفة بها على النحو المحدد في جدول أعمال القرن ٢١. وأنشأت أكثر من ٨٠٠ ١ من السلطات المحلية في ٦٤ بلدا عمليات تتعلق بجداول الأعمال المحلية للقرن ٢١. وتعمل هذه السلطات على إعادة تنظيم نفسها وإحداث تغيير في الاتجاهات والممارسات لكي تصبح من عوامل التنمية المستدامة الأكثر فاعلية. وتقوم بإنشاء آليات جديدة للتعاون الدولي مع بعضها

البعض ومع منظومة الأمم المتحدة، على نحو ما يشهد به، على سبيل المثال، إنشاء الجمعية العالمية للتنسيق بين المدن والسلطات المحلية. وفي الاجتماع الذي عقدته السلطات المحلية مع لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٥، دعت هذه السلطات إلى مزيد من الاعتراف بدورها الرئيسي في تحقيق التنمية المستدامة. وفي المقابل، فإنها تركّز الآن على القضايا الرئيسية والعقبات التي تعترض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على المستوى المحلي.

الأنشطة

تحدث ممثلو السلطات المحلية من جميع أنحاء العالم عن مبادرات جداول أعمال القرن ٢١ المحلية في مجتمعاتهم. ويرد أدناه بيان بالجهود المبذولة في هذا الصدد.

- اشتركت السلطات المحلية بصورة مكثفة مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

- نظمت الإمارات العربية المتحدة مسابقة بشأن أفضل الممارسات المتبعة لتشجيع أنشطة التنمية المستدامة.

- اضطلعت مدينة لندن بعدد من المبادرات في إطار جدول أعمال القرن ٢١ المحلي. وينطوي محط تركيز هذه الجهود على إنشاء أفرقة توجيهية وفرق عمل تضم نطاقا واسعا من الأطراف المؤثرة. وقامت هذه الأفرقة بوضع وإعلان خطط بشأن عدد من القضايا التي يتضمنها جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك الطاقة، والصحة، والبيئة الطبيعية. وأقامت مدينة لندن أيضا حزاما أخضر لضمان توفير المساحات المفتوحة؛ وأنشأت أول منطقة للتحكم في الدخان؛ وزادت من استخدام وسائل النقل العامة؛ ونظمت منتدى بيئيا عن إدارة الأخطار البيئية؛ واضطلعت بدراسة رئيسية بشأن التجديد البيئي. وتقوم البرامج الأخرى التي يوجد مقرها في لندن بتوفير الدعم للسلطات المحلية في أفريقيا كما تقوم بدراسة المؤشرات المتعلقة بالاستدامة البيئية.

- تم في مراكش وضع برنامج للاصحاح بتعاون حكومي على الصعيدين الوطني والمحلي، كما وضعت برامج لتمويل الضرائب، ومشاركة المواطنين، والتحول إلى القطاع الخاص. وهناك مشاريع أخرى في مراكش تقوم بتوفير الإسكان لذوي الدخل المنخفض، وبإصلاح المواقع التاريخية في المدينة.

- وتعمل مدينة برشلونة على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ من خلال منتدى لبناء توافق في الآراء. وتتألف عملية برشلونة من عنصرين هما اللامركزية ومشاركة المواطنين.

- وأفاد مجلس مدينة ليستر بأنه جرى الاضطلاع بحملة وطنية من أجل جدول أعمال القرن ٢١ المحلي. وتوفر هذه الحملة التدريب والتوجيه والبحوث والدعم التقني للسلطات المحلية والمجتمعات المحلية من أجل التخطيط والتنفيذ المتعلقين بجدول أعمال القرن ٢١ المحلي. وجندت الحملة ٧٥ في المائة من عناصر السلطات المحلية لإنشاء منتدى متعدد القطاعات للإشراف على عملية التخطيط المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ المحلي. وأسفرت الحملة أيضا عن دراسة استقصائية كشفت عن إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بزيادة الوعي بجدول أعمال القرن ٢١ وتنفيذه في جميع أنحاء المملكة المتحدة.

- وفي بلدان مثل المملكة المتحدة والسويد، ثبت أن الحملات الوطنية هي عامل حاسم في تنفيذ المبادرات المتعلقة بجداول أعمال القرن ٢١ المحلية.

العقبات

ألقت السلطات المحلية الضوء على ما يواجهها من عقبات في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ المحلي. ومن بين هذه العقبات عدم توفر الإرادة السياسية؛ وعدم كفاية الموارد؛ وانعدام الشراكات؛ وانتهاج سياسات لا تعزز ممارسات التنمية المستدامة. ومن بين الصعوبات المحددة تلك التي يرد بيانها أدناه:

- غالبا ما تكون الشراكات بين الحكومات الوطنية والحكومات المحلية ناقصة التطور.

- في بعض الحالات، تشكل الحكومات الوطنية والسياسات التي تنتهجها أهم العوائق التي تعترض سبيل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ المحلي. ومن بين هذه العقبات عدم الاهتمام بجدول أعمال القرن ٢١ وإيلائه ما يستحقه من عناية؛ وعدم وجود سياسات متكاملة للنقل؛ واتباع سياسات غير مستدامة في مجال الطاقة؛ والافتقار إلى سلطات جمع الضرائب؛ وضعف سلطة إنفاذ القوانين البيئية.

- في كثير من البلدان تنشأ أيضا مشاكل عن الإعانات التي تشجع الممارسات غير المستدامة.

- غالبا ما تتجاهل المؤسسات المصرفية القيمة الاجتماعية للبرامج الزراعية التي تكون في حاجة ماسة إلى المساعدة المالية.

الأولويات

تعكس الأولويات التي حددتها السلطات المحلية العقبات التي تود هذه السلطات التغلب عليها. وتشمل المقترحات التي أبدتها السلطات المحلية الدعوة إلى تعزيز الشراكات المحلية/الوطنية؛ وبناء

القدرات؛ وإيلاء الاهتمام لأهداف جدول أعمال القرن ٢١ والموئل الثاني؛ وإقامة شبكات المعلومات. ويرد أدناه المزيد من الأولويات الأكثر تفصيلا.

- إقامة وتعزيز الشراكات بين الحكومات المحلية ودون الوطنية، وكذلك مع الحكومات الوطنية بغية توفير الحوافز والتغلب على المثبطات التي تعترض سبيل الممارسات المستدامة على الصعيد المحلي.

- دعم تنمية الإرادة السياسية من أجل معالجة قضايا الاستدامة.

- بناء قدرات السلطات المحلية، ولا سيما في مجال التمويل، والتفويض بالسلطات على قدر المسؤوليات.

- إضفاء الطابع القانوني والرسمي على العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة للسلطات المحلية.

- تشجيع الحكومات المحلية على القيام بدور يقوم على المبادرة من خلال وضع خطط استراتيجية.

- زيادة المواءمة بين السياسات الضريبية، والاستيعاب الداخلي للتكاليف الاجتماعية والبيئية.

- تحقيق الدمج بين أحكام الموئل الثاني وجدول أعمال القرن ٢١.

الحـــوار

أدلى ممثلو الحكومات التالية ببيانات أثناء جلسة الحوار: استراليا، الصين، هولندا، فرنسا، بيرو، الفلبين، السويد، الولايات المتحدة الأمريكية. كما أدلى ببيان ممثل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإحدى المنظمات غير الحكومية (البرازيل).

وأكد ممثلو عدد من الحكومات على أهمية الحوار مع السلطات المحلية، وأقروا بأن التحدي المتعلق بتحقيق الاستدامة البيئية يقع في نهاية المطاف على عاتق مدن العالم (الولايات المتحدة، هولندا).

ولاحظ ممثل إحدى الحكومات أنه ينبغي للسلطات المحلية أن تهدف إلى مساعدة الأمـــم المتحدة لا أن تسعى إلى التماس المساعدة منها (فرنسا). ورد أحد أعضاء فريق المناقشة على ذلك بقوله إنه ينبغي للسلطات المحلية أن تعمل على ضمان أن تصبح الجمعية العالمية للتنسيق بين المدن والسلطات المحلية

هيئة دائمة معترفا بها رسميا من الأمم المتحدة. ولاحظ عضو آخر أنه ينبغي للسلطات المحلية أن يكون لها صوت أقوى في المجتمع الدولي بما يكفل قيام شراكات متوازنة.

وناقش عدد من الممثلين الحكوميين مبادرات جداول أعمال القرن ٢١ المحلية في بلدانهم. ووصف أحد الممثلين المشاريع المتعلقة بإدارة البحيرات، والصحة، والخطط الاستراتيجية الإنمائية (الفلبين). وأشار ممثل آخر إلى المشاريع الرائدة للتنمية المستدامة في بلده (الصين). وقال أحد الممثلين إن جماعات القواعد الشعبية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجماعات الرئيسية لها أهميتها بوجه خاص في جهود التنمية المستدامة (السويد). وستستضيف استراليا مؤتمرا دوليا تحت عنوان "دروب التنمية المستدامة" في مدينة نيوكاسل (١ - ٥ حزيران/يونية ١٩٩٧). وسيعرض هذا المؤتمر دراسات حالة إفرادية للمبادرات المحلية كما سيسهم في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة (استراليا).

ودعا أحد أعضاء فريق المناقشة إلى إقامة شبكة لتمكين السلطات المحلية من تقاسم الخبرات والمعلومات. وأشار ممثل لإحدى المنظمات غير الحكومية إلى ضرورة التنسيق بين برامج مثل مرفق البيئة العالمية، وبرنامج بناء القدرات للقرن ٢١، ومبادرات جداول أعمال القرن ٢١ المحلية.

وعلق ممثل إحدى الحكومات بقوله إن مقترحات السلطات المحلية لا تولي اهتماما كافيا لمشاركة الجمهور في عمليات تنفيذ جداول أعمال القرن ٢١ المحلية، وشدد على أهمية إشراك ممثلي القطاع الخاص في المراحل المبكرة من عملية تنفيذ جداول أعمال القرن ٢١ المحلية (الولايات المتحدة). وأقر أعضاء فريق المناقشة بمشاركة فئات كثيرة، بما في ذلك المربون، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وبأن هذه المشاركة هي الأساس الذي تقوم عليه عملية جدول أعمال القرن ٢١ المحلي. ويلزم توفير المساعدة بوجه خاص لغرض زيادة مشاركة القطاع الخاص في أنشطة جدول أعمال القرن ٢١ المحلي.

التحديات والتوصيات المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة

تهدف التحديات والتوصيات المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة إلى تعزيز الشراكات على المستويات المحلية ودون الوطنية والوطنية، ودراسة العقبات، وتعزيز اللامركزية. وأبرزت السلطات المحلية التحديات والتوصيات التالية:

- الحملات الوطنية: ينبغي أن تشجع بنشاط برامج جدول أعمال القرن ٢١ المحلي في كل بلد، ولا سيما عن طريق الاضطلاع بحملات وطنية لجدول أعمال القرن ٢١ المحلي بالتشارك مع رابطات السلطات المحلية.

- وضع أهداف عالمية والتغلب على العقبات: على لجنة التنمية المستدامة أن تضع أهدافا عالمية لتشجيع حملات جدول أعمال القرن ٢١ المحلي، ولاستعراض المبادرات المتعلقة بجداول أعمال القرن ٢١ المحلية والتصدي لما يواجهها من عقبات.

- المياه النقية: ينبغي للمجتمع الدولي (من خلال الاستثمارات من المصادر العامة والخاصة) أن يوفر بيئة ملائمة لتشجيع السلطات دون الوطنية والمحلية على توفير خدمات إمدادات المياه والمرافق الصحية وزيادة كفاءتها، ولا سيما في المناطق الحضرية السريعة النمو والمجتمعات الريفية الفقيرة.

- اللامركزية: ينبغي الاعتراف بالاتجاهات صوب تحقيق اللامركزية ونقل السلطات من الحكومة إلى المستويات المحلية، وينبغي توفير الدعم للسلطات المحلية لمساعدتها على تنفيذ مسؤولياتها الجديدة في مجال الحكم وتوفير الخدمات.

- دراسة العقبات الوطنية التي تعترض سبيل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ المحلي: طلبت مقترحات أخرى إلى لجنة التنمية المستدامة أن تتكفل بإجراء دراسة لفحص العقبات (وبخاصة العقبات التي تضعها الحكومات الوطنية وتبقي عليها) التي تعترض سبيل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ المحلي. وقد تتعلق هذه العقبات بالنقل، والطاقة، والسياسات الضريبية، والإعانات، وضعف سلطة إنفاذ اللوائح.

طاء - تقرير موجز عن جلسة الحوار مع أرباب التجارة والصناعة (١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٧)

الرئيس: السفير جون آش (أنتيغوا وبربودا)، نائب رئيس لجنة التنمية المستدامة.

مديرا الجلسة: السيدة ماريا كاتوي، غرفة التجارة الدولية، والسيد بجورن ستيجسون، مجلس التجارة العالمية للتنمية المستدامة

المتحدثون: أدلى ببيانات ممثلو المنظمات والشركات التالية: شركة "زيروكس"، وشركة (ICI)، وشركة (EnviroServe)، وشركة "سكادر وستيفنس وكلارك"؛ وشركة الطاقة الكهربائية في طوكيو؛ وشركة النفط البريطانية؛ وشركة "آراكروز سليولوز"؛ وغرفة التجارة الدولية؛ ومجلس التجارة العالمية للتنمية المستدامة؛ وشركة "داو كيميكال"؛ وشركة "Grupo IMSA".

البيانات المقدمة

أحـــرزت الأعمال التجاريـــة تقدما صـــوب التنمية المستدامة (ضُربت عـــدة أمثلة مستمدة من التقارير التالية: تقرير بعنوان "إشارات التغير" قدمه مجلس التجارة العالمية للتنمية المستدامـة؛ وتقرير بعنوان "تنفيذ ميثاق الأعمال التجارية لأغراض التنمية المستدامة الصادر عن غرفة التجارة الدولية" قدمته غرفة التجارة الدولية). وفي أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات ركزت الشركات على تنظيف آثار التلوث وعلى تدابير التصريف عند المصب. وفي يومنا هذا، تبذل كثير من الشركات الرائدة في العالم جهودا أكثر تكاملا. وتشمل هذه الجهود اتباع نهج قائم على النظم في الإدارة البيئية، وإقامة شراكات مع الحكومات والأطراف المؤثرة وتحمل الشركات مسؤولية المنتجات طيلة دورتها العُمرية. بيـــد أن التجارة والصناعة ما زالتا في المراحل الأولى من ثورتهما "الخضراء" ويتعين عليهما أن تقوما من الآن فصاعدا بتشغيل كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما الموجود منها في البلدان النامية.

الأنشطة

شرعت الجماعات التجارية بعدة مشاريع وبرامج لتعزيز التنمية المستدامة. وقدم الفريق الدراسي بعض الأمثلة على "إشارات التغير"، ومن بينها:

- قامت غرفـــة التجارة الدوليـــة بإعداد ونشر "ميثـــاق الأعمال التجارية لأغراض التنمية المستدامة" وذلك قبل وقت قصير من انعقاد مؤتمر ريو. ومنذ ذلك الحين، اعتمد ما يزيد على ٥٠٠ ٢ شركة في سائر أنحاء العالم المبادئ الستة عشر الواردة في "ميثاق الأعمال التجارية" وتواصل تلك الشركات تحسين سياساتها وممارساتها البيئية.

- شجعت غرفة التجارة الدولية على وضع العلامات الإيكولوجية، وإدارة النفايات، والتنوع البيولوجي، والسياسات المتصلة بتغيُّر المناخ. كما وضعت الغرفة مجموعة للإدارة البيئية مخصصة للشركات.

- نفذت شركة زيروكس برامج للفعالية الإيكولوجية وبرامج بيئية رائدة. ومن خلال إقامة شراكات مع الحكومات والأطراف المؤثرة، تهدف شركة زيروكس إلى تحقيق القضاء على النفايات، والإدارة الجيدة للمنتجات، وإنتاج منتجات مأمونة، وعدم تعرض المستخدَمين للإصابات، والامتثال للقواعد في سائر أنحاء العالم. وثمة جهود محددة تشمل برامج مخصصة لإعادة كنانات الطبع والتحبير وإقامة مصانع عديمة النفايات.

- وأقامت شركة (ICI) نظاما شاملا للسلامة والصحة والإدارة البيئية. ويستخدم هذا النظام أدوات للتشجيع على الممارسات المستدامة. وتشمل هذه الأدوات المعايير والمبادئ التوجيهية والإجراءات المحلية ومراجعة الحسابات وخطابات الضمان واستعراضات الأداء والسياسة العامة.

- ويعمل كثير من الشركات على تنفيذ أنظمة لإجراء استعراضات مستقلة للتحقق والأداء، من بينها على سبيل المثال "برنامج المراجعة والإدارة الإيكولوجية".

- وتطبق الصناعة الكيميائية برنامجا "للرعاية الرشيدة" يشتمل على الإبلاغ البيئي والإبلاغ الاجتماعي ومواثيق ومبادئ للأعمال التجارية ومعايير نظم الإدارة البيئية.

- وقامت ٣٦ رابطة صناعية و ١٣٧ من الرابطات التجارية في اليابان بوضع خطة عمل بيئية صناعية المنحى.

- وتعمل شركة "سكادر وستيفنس وكلارك" كمدير استثمارات "لصندوق ستوربراند وسكادر للقيمة البيئية". ولهذا الصندوق هدفان هما '١' توفير عائدات تنافسية بالمقارنة مع "الرقم القياسي العالمي لستاندلي مورجان" و '٢' إثبات إمكانية جني عائدات استثمار كبرى عن طريق استخدام قواعد تحليلية للضبط البيئي. ويُحكم على الشركات المشمولة بحافظة الأوراق المالية على أساس سلسلة من المعايير البيئية.

- ووضعت شركة النفط البريطانية بيانا واضحا بأهداف السلامة والصحة والبيئة والأهداف الطويلة الأجل. ووضِعت الأهداف وعمليات الإدارة موضع التطبيق من أجل تسهيل بلوغ الأهداف.

- وأنشأت شركة "آراكروز سليولوز" المعهد الدولي للبيئة والتنمية لإجراء دراسة عن دورة الورق. وتغطي الدراسة جميع جوانب دورة الورق المستدامة وتقدم استنتاجات بشأن الأنظمة الحكومية ذات الصلة، ووضع العلامات الإيكولوجية، والإحراق.

- وأكدت شركة "EnviroServe" أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية الاقتصادية لبلدان كثيرة منها جنوب أفريقيا على سبيل المثال، وأشارت في الوقت نفسه إلى الصعوبات التي تقف أمام تحسين أدائها البيئي.

العقبات

تواجه التجارة والصناعة عدة عقبات أمام موالاة التنمية المستدامة. وتشمل هذه العقبات: الصعوبات في إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفي السياسات التي تروج للممارسات غير المستدامة. ويرد أدناه موجز لأبرز المشاكل:

- بالرغم من اعتماد كثير من الشركات الرائدة مبادئ للتنمية المستدامة، فإن كثيرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تفتقر إلى الموارد اللازمة للسير على منوالها.

- غالبا ما تؤدي الضرائب والمعونات إلى تعزيز السلوك غير المستدام.

- بإمكان الأنظمة غير الضرورية أن تضعف جهود الأعمال التجارية الرامية لتعزيز التنمية المستدامة.

- بعض الحكومات والثقافات لا تشجع الأطراف المؤثرة ومبادرات الإيصال التي تقوم بها الصناعة.

- كثيرا ما تتعارض الأطر الاقتصادية والاجتماعية والقانونية مع الاستدامة.

الأولويات

حددت الجماعة التجارية عدة مجالات تتسم بالأولوية. وهذه المجالات تشمل:

- الاستدامة تتطلب نظرة طويلة الأجل.

- الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف المؤثرة تعتبر ركنا أساسيا من أركان التنمية المستدامة. وهذا يتطلب الشفافية والالتزامات التي تشمل المبادئ والإبلاغ والاستعراض والتحقق.

- التنمية المستدامة تتطلب التعاون من جانب جميع القطاعات.

- جميع الشركات التجارية والصناعية، وليس مجرد الشركات المتعددة الجنسيات، يتحتم عليها اعتماد مبادئ التنمية المستدامة.

- يجب على جميع الحكومات توفير الإطار اللازم للأعمال التجارية لتلبية احتياجات المجتمع وحماية البيئة. وعلى الحكومات أن توفر بصفة خاصة الحوافز اللازمة للاستدامة وإزالة أية عقبات تقف في سبيلها.

- على البلدان النامية أن تتجنب الوقوع في الأخطاء التي وقعت فيها البلدان الصناعية في الماضي.

- ينبغي للممارسات التجارية أن تشمل الفعالية الايكولوجية؛ وإدارة الدورة العُمرية؛ وتوفير معلومات مناسبة للمستهلكين؛ والمحاسبة البيئية؛ والمقاييس النموذجية البيئية.

الحـــوار

شارك في المناقشة ممثلو الحكومات التالية: بلجيكا وبيرو وجزر مارشال وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والسويد والصين وفرنسا والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية.

وشارك في الحوار أيضا ممثلون عن "شبكة أوروبا الوسطى والشرقية"؛ و "منظمة أصدقاء الأرض الدولية"؛ ومنظمة "أدوات للتحول" وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وسأل أحد الممثلين عن حالات بذلت فيها الشركات جهودا لإحباط أي عمل يتعلق بتغير المناخ. وأشار بصفة خاصة إلى أن تلك الشركات، رغبة منها في حماية مكاسبها القصيرة الأجل، تعترض على النتائج التي توصلت إليها الأوساط العلمية إزاء ظاهرة الاحترار العالمي. ورد أحد أعضاء الفريق على ذلك بقوله إن أعضاء كُثر من الجماعة التجارية يريدون المشاركة في المناقشة الدائرة حول تغير المناخ ويحبذون حلولا عالمية طويلة الأجل. وأقر عضو آخر في الفريق بالحاجة إلى تغيير الأنماط المعيشية، والفصل بين الطاقة والتنمية الاقتصادية، واعتماد مصادر بديلة للطاقة.

وأشار أحد الممثلين إلى صعوبة التوفيق بين أفضلية الصناعة للقيام بمبادرات طوعية والحاجة إلى وجود اتساق في سياسات الحكومة والمعايير البيئية. كما أقر بأهمية تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (ولا سيما الموجود منها في البلدان النامية) من الوفاء بالمعايير الدولية (بلجيكا). وأشار أحد أعضاء الفريق إلى ضرورة قيام الشركات التجارية الكبرى بمساعدة المؤسسات التجارية الصغيرة في الامتثال للمعايير الدولية الموحدة عوضا عن التفاوض على خفض المعايير بالنسبة للبلدان النامية.

وأدلى ممثلو الحكومات بتعليقات أخرى وجهوا الانتباه فيها الى المشاركة المحلية (الولايات المتحدة الأمريكية) والى توعية المستهلكين (بيرو). وأشار ممثل أحد الحكومات الى أن بإمكان الأعمال التجارية القيام بدور هام في إرهاف الوعي البيئي فيما بين المستهلكين (بيرو). وردا على ذلك، وصف ممثل شركة زيروكس برنامجا للاتصالات في شركته يوفر معلومات الى البائعين والمستهلكين.

وأشار ممثل أحد الحكومات الى أن ممارسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم غالبا ما تكون ضارة بالبيئة (الصين). ورد أحد أعضاء الفريق على ذلك بقوله أنه يتعين على الشركات التجارية الكبيرة أن تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جهودها الرامية لتعزيز التنمية المستدامة.

وأشار ممثل أحد المنظمات غير الحكومية الى أن التدهور البيئي الناشىء عن زيادة حجم الإنتاج يلغي المكاسب المتحققة في مجال الكفاءة (منظمة أصدقاء الأرض الدولية). ورد أحد أعضاء الفريق على ذلك بقوله إن التنمية والاستدامة هما عاملان ضروريان وإن النمو الاقتصادي يعني زيادة حجم الإنتاج.

وتناول ممثلون آخرون عن الحكومات مجموعة واسعة من المواضيع في بياناتهم. فقد أشار أحدهم الى أن بإمكان مجلس التجارة العالمية للتنمية المستدامة أن يساعد في وضع أهداف للكفاءة الإيكولوجية (هولندا). وأشار ممثل آخر الى تعقد القضايا المطروحة على بساط البحث ودعا الى معالجة هذه التحديات على النطاق العالمي وعلى مستويات مختلفة من قِبل محافل مختلفة تتسم بالشفافية والهياكل التنظيمية (جنوب أفريقيا). وأثار أحد الممثلين مسألة نقل التكنولوجيا؛ وأقر بالاتجاه السائد الآن بالنقل من شركة تجارية الى أخرى فضلا عن الدور الذي يمكن أن تقوم به الحكومات في توفير الحوافز للقيام بمثل هذه الأنشطة (فرنسا). ورد أحد أعضاء الفريق مشيرا الى زيادة تدفق التكنولوجيا الى البلدان النامية. وأشار ممثل آخر الى أن البرامج القائمة على أساس الاستئجار غالبا ما تكون أسلم بيئيا من نُهج المبيعات الأخرى.

التحديات التي تواجه لجنة التنمية المستدامة والتوصيات المرفوعة إليها

على لجنة التنمية المستدامة أن تولي اهتماما وثيقا لجميع جوانب التنمية المستدامة الثلاثة - التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة. وعليها أن تقيم جدول أعمالها على أساس تقييم علمي سليم ودقيق للمخاطر والتكاليف الاقتصادية. وعليها أن تركز في المرحلة المقبلة في عملها على القضايا التي لا يوجد في منظومة الأمم المتحدة من أجلها مركز تنسيق واضح لمناقشة السياسة العامة والتوصيات المتعلقة بها. ويرحب عالم الأعمال التجارية في إجراء حوار متواصل منهجي يشمل الفئات الرئيسية ولكن من المهم جدا أن تشارك الحكومات بفعالية في هذه العملية. وعلى الحكومات أن تعزز التنمية المستدامة عن طريق:

- الاستفادة من قدرة الشركات التجارية والصناعية على التغير والتكيف بسرعة.

- السماح للأعمال التجارية في الاختيار بين نظام يتسم بحد أدنى من القواعد ونظام يسمح بمرونة النهج مقابل أهداف أعلى للأداء.

- المساعدة في حفز وإدخال نظم طوعية تشجع على تحمل المسؤولية عن المنتجات طيلة دوراتها العُمرية.

- دراسة ما إذا كانت الضرائب والمعونات تشجع على السلوك غير المستدام، وتغيير السياسات تبعا لذلك.

- التحول من الضرائب القائمة على الدخل الى الضرائب القائمة على الاستهلاك على مدى فترة طويلة بما فيه الكفاية.

- تعديل الأسعار تدريجيا بحيث تعكس المنتجات تكاليفها البيئية الكاملة.

- إعادة النظر في المقياس التقليدي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي والنظر في تكملته بمقياس قائم على ناتج محلي إجمالي صافي يعكس نضوب الموارد.

- التشجيع على وصول ومشاركة الأطراف المؤثرة فيما يتعلق بدور الأعمال التجارية في تعزيز التنمية المستدامة.

ياء - تقرير موجز عن الجلسة التجميعية

(١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

الرئيس: السفير باقر أسدي (جمهورية إيران الإسلامية)، نائب رئيس لجنة التنمية المستدامة

خلال جلسة الحوار الختامية، قدم ممثلو المنظمات التالية محصلة موجزة للآراء المعرب عنها خلال جلستهم الحوارية وطرحوا توصيات من أجل جلسات الحوار المعقودة مستقبلا:

المجلس الدولي للاتحادات العلمية (عن الدوائر العلمية والتكنولوجية)

مؤتمر الشباب (عن الأطفال والشباب)

المنظمة النسائية للبيئة والتنمية (عن المرأة)

مؤتمر الماوري (عن السكان الأصليين)

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة (عن العمال والنقابات العمالية)

معهد العالم الثالث (عن المنظمات غير الحكومية)

المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية (عن السلطات المحلية)

الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين (عن المزارعين)

غرفة التجارة الدولية ومجلس الأعمال التجارية العالمي للتنمية المستدامة (عن دوائر التجارة والأعمال والصناعة)

وقد أعرب جميع المتحدثين عن شعورهم بأن جلسات الحوار كانت مفيدة كخطوة أولى نحو المزيد من المشاركة في الآراء بشأن المشاكل والحلول، بالإضافة إلى بناء المزيد من توافق الآراء حول أهداف جدول أعمال القرن ٢١. بيد أن عددا منهم أعرب عن خيبة الأمل إزاء انخفاض عدد الحكومات التي حضرت جلسات الحوار.

وقد سبق الجزء المتعلق بالأسئلة والحوار من البرنامج، عرض قدمته فرقة المرتلين العمالية في مدينة نيويورك.

الحوار

أدلى ببيانات ممثلو الحكومات التالية: بيرو، السويد، فنلندا، فرنسا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. كما أدلى ببيانات ممثلو الهيئات التالية: أمانة ندوة جنوب المحيط الهادئ، رابطة الأمم المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، اللجنة التوجيهية للمنظمات غير الحكومية، لجنة التنمية المستدامة ومؤتمر حقوق الإنسان والسلام. وقد أعربت البيانات عن التقدير لجلسات الحوار وخاصة فيما يتعلق بتبيان مدى التقدم المحرز عن طريق أنشطة الجماعات الرئيسية خلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. أما انخفاض الحضور فقد عـُزي إلى تعدد الاجتماعات والفعاليات أكثر من كونه راجعا إلى الافتقار للاهتمام بتقاسم الآراء مع المجموعات الرئيسية (السويد). وقد سئل المتحاورون من المجموعات الرئيسية عن درجة الدخول في حوارات مع بعضهم البعض (فنلندا)، وبشأن الطرائق التي يستخدمونها لحشد الجماهير المستهدفة بالنسبة لهم لكي يتم اتخاذ إجراءات بشأن أهداف جدول أعمال القرن ٢١ (فرنسا). وأشير إلى أن الجامعات ينبغي أن تشارك بدرجة أكبر في تبادل المعلومات (بيرو). وأعلنت ندوة جنوبي المحيط الهادئ أنها سوف توزع موجزات لجلسات الحوار فيما بين الدول الأعضاء فيها.

من ناحية أخرى تم التأكيد على الدور المحوري الذي يضطلع به الشباب في دعم تنفيذ أهداف جدول أعمال القرن ٢١ (رابطة الأمم المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية). كما أشير إلى المبادرات المحلية لجدول أعمال القرن ٢١ بوصفها وسيلة للقيام على الصعيد المحلي بحشد الحكومات والمجتمعات المحلية (المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية) كما أشير إلى لجنة التنمية المستدامة بوصفها أفضل منتدى عالمي يتم على صعيده استكشاف الحلول، في إطار المسيرة المتواصلة باتجاه المرحلة المقبلة وصوب اتخاذ المزيد من الإجراءات وتدابير التنفيذ (مجلس الأعمال التجارية العالمي للتنمية المستدامة). وجرى أيضا إبراز حقيقة أن تحقيق التنمية المستدامة عملية بطيئة يتسم فيها الحوار المستمر مع المجموعات الرئيسية بأهمية جوهرية (اللجنة التوجيهية للمنظمات غير الحكومية التابعة للجنة التنمية المستدامة). وأشير كذلك إلى أن عملية تقديم التقارير من جانب لجنة التنمية المستدامة ينبغي أن تشمل المجموعات الرئيسية بصورة أوسع وأن تركز كذلك على جوانب حقوق الإنسان والجوانب العسكرية من التنمية المستدامة (مؤتمر حقوق الإنسان والسلام). ولفت ممثل النقابات الانتباه إلى الصمت المتواصل حاليا عن مشاكل مواقع العمل لدى متابعة جدول أعمال القرن ٢١ (الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة).

اقتراحات ومقترحات لدورات الحوار المعقودة في المستقبل

طـرح جميع المشاركين اقتراحات بشأن دورات الحوار المعقودة مستقبلا، أو بشأن وسائل مماثلة فيما يتعلق بتبادل الآراء بين الحكومات والمجموعات الرئيسية، وجاءت المقترحات على النحو التالي:

- تركيز دورات الحوار على قضايا مواضيعية محددة (السويد، كندا، المملكة المتحدة، الاتحاد الدولي لمجالس البحث العلمي، معهد العالم الثالث، مؤتمر الماوري). أما المواضيع الممكنة في هذا الشأن فجاءت متوازية مع القضايا الرئيسية التي تم التركيز عليها في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الحالية للجنة التنمية المستدامة.

- التشجيع على توخي صيغة أكثر تفاعلا بين الأطراف (كندا).

- تنظيم دورات حوار خارج ساعات التفاوض (السويد) أو عند توافر عدد أكبر من المندوبين لحضورها (الولايات المتحدة).

- إشراك القطاعات الأخرى من المجتمع مثل القطاعات التي تضم الفنانين والكتاب والدوائر الدينية (السويد).

- مواصلة الاستماع إلى آراء المجموعات الرئيسية كافة (الولايات المتحدة).

- كفالة المزيد من المشاركة من بلدان الجنوب (السويد).

- التمكين لإجراء حوار بين المجموعات الرئيسية بطريقة منهجية، وصولا إلى نهج متوازنة فيما يتعلق بالتكاليف والعوائد والمخاطر التي تنطوي عليها التنمية المستدامة (مجلس الأعمال التجارية العالمي للتنمية المستدامة).

- إقامة دورات حوار بوصفها تقليدا تتبعه لجنة التنمية المستدامة مع التشجيع على استخدام هذه الآلية من جانب الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة (اللجنة التوجيهية للمنظمات غير الحكومية التابعة للجنة التنمية المستدامة).

- - - - -